المواهب الربانية في حل ألفاظ السنوسية ، للسرقسطي،
ابراهيم بن علي (كان حيا قبل سنة ١٠٨٨هـ) ، بخط
خليل بن حسن ١١٣٩هـ.

٩٣ ق
٢١ س
١٥×٣٠ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد، طبع .

معجم المؤلفين ١:٦٥، الزيتونة ٣:٧٤ وفيها يختلف
أول النسخة عن نسختنا هذه.

١ـ أصول الدين أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ
جـ ـ تاريخ النسخ.


7·V9


۱۱۴

كتاب الاندلسيه على السنوسيه
مؤلفها الشيخ ابراهيم

دفن الجسم في الثرى ليس في الجسم منتفع
انما السر في الذي كان في الجسم وارتفع
اصله جوهر نفيس والى اصله رجع

قال الامام ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه

الموت باب وكل الناس داخله يا ليت شعري بعد الباب ما الدار

للامام عمر

الدار جنة عدن ان عملت بما يرضي الاله وان خالفت فالنار

للامام عثمان

هما محلان ما للناس غيرهما فاختر لنفسك اي الدار تختار

للامام علي

ما للعباد سوى الفردوس ان عقلوا وان هفوا هفوة فالرب غفار

كتبه العبد الفقير بمدينة حلب المحميه
بمحلة قسطل شعبان
محمد علي

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل رتبة العلم اعلا المراتب • واختص اهله بخشيته
وقربه فكان لهم ذلك اسنا المطالب • وشرح قلوبهم وصدورهم
وجوارحهم باشتغالهم بافضل المكاسب • ونورهم ظاهرا وباطنا بالنور
اللامع الزكي المتفضل به الله تعالى الوهب • لا سيما علم التوحيد الذي عم
نفعه المشارق والمغارب • واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له المنزه عن الولد والوالد والصاحب • واشهد ان سيدنا محمد عبده
ورسوله الذي استنارت ببعثته العوالم والمشارق والمغارب •
صلى الله عليه وعلى اله واصحابه وذريته ومن تبعهم باحسان
عدد كل بازغ وغارب • اما بعد فيقول العبد الفقير المعترف
بالذنب والتقصير ابو اسحاق ابراهيم الاندلسي لما كان كتاب
نبذة التوحيد لشيخ العالم العلامة القطب العارف ابي عبد الله
محمد ابن يوسف السنوسي الحسني من اجل مختصرات الاصول
التوحيدية وادلتها على المقصود من تصحيح العقايد الايمانية
ويحلو في مسمعي من فيه رضا به وهو الولد المكرم الاسعد البنية
الصالح ابو عبد الله محمد سعده الله ووفقه بتوفيق العا
بالله بجاه سيد المرسلين ان اصنع له شرحا على العقيدة
المذكورة يحل مبانيها ويكشف معانيها ويستعين به علمها
فاجبته لذلك بعد الاستخارة مستعينا بالله ومتوكلا عليه
مميز المتن بالحمرة والشرح بالنقش وسميته بالمواهب الربانية
في حل الفاظ السنوسية والله حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال اي شان

يهتم به وكل ما كان كذلك تطلب فيه البداءة بالتسمية لقوله عليه
الصلاة والسلام كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله
فهو ابتر بدا المولف بها فقال **بسم الله** اي اولف لان
الذي يتلو التسمية هنا مولف والتالي لها في كل محل يعين
العامل قال الامام البيضاوي ولذلك يضمر كل فاعل ما جعل
التسمية مبدا له وكذلك اولى من ان يضمر ابدا لعدم ما يطابقه
ويدل عليه ابتداء لزيادة اضمار العامل فيه هنا او وقوعه في
قوله تعالى بسم الله مجريها وقوله اياك نعبد لانه اهم
وادل على الاختصاص انتهى قال الامام التفتازاني في
بيان الاختصاص لان المشركين كانوا يبدون باسماء
الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى وقصد الموحد
تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم ولو
رد على ما يكون ذكر من ان التقديم للاختصاص
باقرا باسم ربك فانه لو كان التقديم للاختصاص
مفيد لذلك لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك
لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب
بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان
الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان
ذكر الله اهم في نفسه وبان باسم ربك متعلق
باقرا الثاني ومعنى اقرا الاول اوجد القراءة
من غير اعتبار تعديه اي مقرو وكما في فلان

يعطي والجواب الاول للزمخشري والثاني للسكاكي فان
قلت فلم كسرت البا ومن حق الحروف المفردة ان
تفتح قلت قال الامام البيضاوي لاختصاصها بلزوم
الحرفيه والجر والاسم لغة مادل على مسمى وعرفا مادل على
معنى في نفسه غير مقترن بزمان وضعا والخلاف في
مسئلة اتحاد الاسم والمسمى وعدمه يفضي عند المحققين
على ان المختار انه غيره عند الاطلاق وهو عند
البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه يدل على
مسماه وعند الكوفيين من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه واحتج كل منهما على ما ادعاه بما يطول ذكره
فان قلت فلم قال بسم الله ولم يقل بالله قلت لان
التبرك والاستعانه بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن
ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال
وطولت البا عوضا عنها والله علم قال البيضاوي اصله
الاه حذفت الهمزة وعوض عنها لام التعريف ثم جعل
علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم باسره وزعم
بعضهم انه اسم المفهوم ذاته اي المستحق للعبودية
وعلمها كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزءي فيه نظر لانه لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم
الكلي كيف وقد اجمعوا على ان لا اله الا الله كلمة توحيد
ولو كان اسم المفهوم كلي لما افاد التوحيد لان الكلي

من حيث هو يحتمل الكثرة انتهى والرحمن المتفضل بجزيل الانعام
والمحسن لجميع الانام كمية او كيفيه والرحيم المنعم بدقايقها
كذلك والرحمن ابلغ منه لان زيادة البنا اي الحروف تدل على زيادة المعنى
فان قيل س تاخير ذكر الرحمن للترقي من الادنى الى الاعلى وانما قدم لتقديم
رحمانية الدنيا على رحمانية الاخرة ولانه قيل باختصاصه بالله تعالى وقدم
اسم الله عليهما لانه اسم ذات وهما اسماء صفات والذات مقدمة على الصفة
فما دل عليه مقدم على ما دلا عليهما والجملة تحتمل الخبرية والانشائية
والله اعلم الحمد لله لما افتتح المصنف رحمه الله كتابه اولا بالبسملة
افتتاحا حقيقيا افتتح ثانيا بالحمدلة افتتاحا اضافيا وهو ما يقدم
على الشروع في المقصود بالذات اي الجمع بين حديث الوارد به
وحديث البسملة اما حديث البسملة فقد مر واما حديث الحمدلة
فهو ما في صحيح مسلم عن ابي هريرة رض الله عنه كل امر ذي بال لا يبدا
بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالحمد فهو اقطع
وقدم حديث البسملة ولم يعكس ذلك لقوة حديث البسملة وبان لفظ
الحمد غير متعين بل المطلوب ايقاع ذكر من الاذكار وقد حصل بالبسملة
اذ المقصود من الحمد الثنا على الله تعالى والبسملة من ابلغ والحمد لغة
هو الثنا بالجميل على قصد التفضيل واصطلاحا هو الثنا بالكلام
على المحمود بجميل صفاته سواء كانت من باب الاحسان
او من باب الكمال المختص بالمحمود كعلمه وشجاعته فان قلت فالوا
في الحمد هو مثلا الثنا بالكلام ولم يقولوا باللسان فالجواب قلت ليشمل
الحمد المحامد الاربعة الحمد القديم والحمدين الحادثين و القديمان

اولها حمد نفسه بنفسه كقوله تعا الحمد لله رب العالمين.
والثاني حمد فعله بنفسه كقوله تعا نعم العبد انه اواب والحادثان
اولاهما حمد فعله بفعله كحمد الحوادث بعضها لبعض والثاني
حمد نفسه بفعله كحمدنا له تعا فان قلت ما معنى كون حمد العباد
لله تعا مع ان حمدهم حادث والله تعا قديم ولا يجوز قيام الحادث
بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق
القيام كتعلق العلم بالمعلومات فان قلت لم قال الحمد لله
بجملة اسمية ولم يقل احمد الله بجملة فعلية قلت لان
الجملة الاسمية شاملة للحمد القديم والحادث واحمد
الله خاص بالحمد الحادث وايضا فالجملة الاسمية دالة
على الدوام والاستمرار في الماضي والمستقبل والحال بخلافها
وايضا فقول القايل الحمد لله هو صدق على كل حال لان خبره
مطابق لما في نفس الامر ولو كان مخالفا لاعتقاده بخلاف
احمد الله فان قاله غير خالص فهو نفاق وايضا فالجملة الاسمية
دالة على عظمها حيث جعلت مفتتحا بالقران العظيم فان
قلت لما قدم لفظ الحمد على الاسم الكريم قلت لاقتضاء المقام مزيد
اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه ولذا انه قدم في مقام اخر
كتقديمه على الملك لذلك في قوله تعا له الملك وله الحمد وال في
الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله
للملك والاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد
مملوكة لله ومستحقة له وعلى الثاني اي للاختصاص وعلى الثالث جميع المحامد

ثابتة لاجل الله والشكر لغة فعل ينبي بتعظيم المنعم بسبب
كونه منعما واصطلاحا هو الثنا باللسان وبغيره من القلب
وساير الاركان بسبب ما اسدا الي الشاكر من المنعم
فان قلت لما قالوا في الشكر هو الثنا باللسان ولم يقولوا
بالكلام كما قالوا في الحمد قلت لان الله تعا يتصف بالحمد ولا
يتصف بالشكر لان الشكر في مقابلة الاحسان ولا محسن
لله تعا بل هو المحسن الي الكل والمنعم على الجميع وما جاء
في القران مما يقتضي وصفه بالشكر كقوله تعا وكان الله
شاكرا عليما او في السنة كقوله صلى الله عليه وسلم
شكر الله صنيعكما فليس على حقيقته بل بضرب من
المجاز فان قلت اي نسبة بين الحمد والشكر قلت
نسبة العموم والخصوص من وجه اذ الحمد عام التعلق
خاص المورد والشكر عام المورد خاص التعلق فان
قلت هل الحمد افضل ام الشكر قلت الشكر ولذا حمل
عليه قوله تعا وقليل من عبادي وجاء قوله تعا
وان من شيء الا يسبح بحمده بصيغة العموم وجملة
الحمد خبرية لفظا انشاية معنى لحصول الحمد بالتكلم بها
مع الاذعان بمدلولها وجملة الشكر كجملة الحمد سوا بسوا
والاسم الاعظم علم للذات الواجبة الوجود كما مر قال العلامة
التفتازاني ولذا لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوهما مما يوهم
استحقاق اختصاص الحمد بوصف دون وصف انما تعرض

للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقيق
الاستحقاقين والحق وهو المشهور انه غير مشتق من
شي اي غير ماخوذ من شي وما ذاك الا لان المشتق منه
سابق على المشتقة منها وذهب جماعة الى انه مشتق وقيل
من لاه بمعنى احتجب وقيل من لاه بمعنى علي وارتفع وقيل من اله
اي اقام فيكون من اسماء التنزيه عن التبديل والتغير وحكم
هذا الحمد الوجوب مرة في العمر ككلمتي الشهادة والظاهر وجوبهما
علي الفور لا علي التراخي والله اعلم **والصلاة** انما يصلي على النبي
صلي الله عليه وسلم بعد الثنا على الله تعالى عملا بقوله تعالى ورفعنا لك
ذكرك اي نقرن ذكرك بذكري في كلمتي الشهادة والاذان
والاقامة والتشهد والخطبه ولما روي الديلمي في مسنده وابو
موسى المديني والخليلي والرهاوي في الاربعين بسند ضعيف
كل كلام لا يبدا فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو اقطع
اكتع وهو وان كان ضعيفا يعمل به في فضايل الاعمال
واغتناما للثواب وهي من الله رحمة مقرونة بتبجيل
وتعظيم وتكريم وتشريف ومن الملايكة استغفار ومن
غيرهما تضرع ودعا فان قلت ما الحكمة في سوالنا من
الله تعالى الصلاة عليه من غير ان نصلي عليه بانفسنا
قلت قال بعض الحنفية الحكمة في ذلك كونه صلي الله
عليه وسلم طاهرا من الوصم والعيب ونحن مدنسون
بالمعاصي فلا يناسب صلاة المعيب على الطاهر السليم

فسالنا

المشتق
واسماء الله
قديمة فلا
يصح ان تشتق
من شي بل الاشياء
هي المشتقة

فسالنا الله تعالى الصلاة عليه لتكون الصلاة من رب طاهر على نبي طاهر
والسلام اي السلامة من النقايص والافات والرذايل او التسليم
وسميت الجنة دار السلام ولهذا سمي الله به نفسه لتنزهه عن
النقايص والافات والرذايل فان قلت لم قال والصلاة والسلام ولم
يقل اللهم صل وسلم الي اخره كما ورد في تعليمه صل الله عليه وسلم كيفية
الصلاة عليه قلت قال بعض اهل الحواشي لمناسبة جملة الصلاة
لجملة الحمد المعطوف عليها ثم قال فان قلت المناسبة لا تنحصر
بما ذكرت لكن تلزم مخالفة المروي في كيفية الصلاة قلت الامر كما
ذكرت لكن ذلك اللفظ المروي لا يتعين بدليل اطباق المحدثين في كتبهم
علي غير ذلك اللفظ كقولهم قال صل الله عليه وسلم وغالب ظني ان
بعض من شرح البرهانية نقل الاجماع علي جواز ذلك انتهي
كلامه فان قلت لا شك انه يجب اعتقاد ان الله تعالى اعطا النبي محمد صل
الله عليه وسلم جميع الكمالات البشريه فما معنى الدعا له بالصلاة عليه
والسلام قلت قال بعضهم ان طلب الدعا بها تعبدي غير معقول المعنى
وقيل انها لطلب نيل كمال في سعة كرم الله معلق عليه اذ لا غاية
لفضل الله تعالى وانعامه فهو عليه الصلاة والسلام لا يزال دايم
الترقي في حضرات القرب وسوابغ الفضل فلا يبعد ان يجعل له
بصلاة امته زيادة في ذلك لا غاية لها ولا انتها فان قلت لم جمع بين
الصلاة والسلام قلت امتثالا لقوله تعالى ان الله وملايكته يصلون
علي النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولقول
بعض العلما بكره افراد احدهما عن الاخر ذكره النووي وهل الافراد

لها

مكروه في حق بقية الانبياء عليهم الصلاة والسلام اولا
لان طلب الجمع بينهما انما ورد في حقه عليه الصلاة والسلام
فيه نظر ليراجع وتقديم الصلاة لفظا على السلام لتقديمه
في القران العظيم واختلف الشيوخ في جواز الصلاة على غير الانبياء
عليهم الصلاة والسلام وفيها ثلاثة اقوال الجواز مطلقا يكره
مطلقا الثالث التفصيل بين ما اذا كان الغير تبعا ومضافا فيجوز
والا فيكره وجملة الصلاة والسلام خبرية لفظا قصد بها انشا
الدعا بالصلاة اي الرحمة والسلام اي السلامة من النقايص صلى الله
عليه وسلم **على رسول الله** المفيض بدايع التعريف وشرايع التكليف
لاقامة الحدود وشروق شموس الشهود في حضرة الاحسان ومشاهد
العصيان فان قلت لم قال المصنف رحمه الله تعالى على رسول الله ولم
يقل على مرسل الله قلت قال بعض اهل الحواشي انما قال على رسول
الله ولم يقل على مرسل الله لان لفظ المرسل عام ولذلك عدل عنه
انتهى والرسول هنا هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فوايد
الاولى حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الجملة مرة في العمر
وما عدا ذلك مندوب مرغب فيه من سنن اهل الاسلام وقد قيل
بوجوبها عند ذكره صلى الله عليه وسلم قال الامام العلامة ابو الحيي في
شرح الشفا لا يعزب عنك ان الاية يعني قوله تعا ان الله وملايكته
الى اخره حاكمة بوجوب الصلاة والسلام عليه كلما ذكر واستوضح
حديث من ذكرت عنده فلم يصل علي تجده مشعرا به وبه قال الحليمي من
الشافعية والطحاوي من الحنفية واللخمي من المالكية وابن بطة من الحنابلة

الثانية وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هبط علي
جبريل فقال يا محمد ان الله تعا يقول كسوت حسن وجه يوسف من نور الكرسي
وكسوت نور وجهك من نور عرشي الثالث روي ان اول ما خلق الله نور محمد
صلى الله عليه وسلم فجزاه اربعة اجزا الخلق من الاول العرش ومن الثاني القلم
ومن الثالث اللوح ثم قسم الرابع اربعة اجزا الخلق من الاول العقل ومن الثاني
المعرفة ومن الثالث نور الشمس والقمر والنهار والابصار وجعل الرابع تحت
العرش حتى خلق ادم فركبه فيه ونقله من صلب الى صلب حتى صار لمحمد صلى
الله عليه وسلم فجميع الانوار من نوره صلى الله عليه وسلم الرابعة
النسب الطاهر من الشجرة المباركة الزكية هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب
بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن
مضر بن نزار بن معد بن عدنان الخامسة روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم حاز خصال الانبياء كلها واجتمعت فيه اذ هو عنصرها
ومنبعها فاعطي خلق ادم ومعرفة شيث وشجاعة نوح وخلة ابراهيم
ولسان اسماعيل ورضى اسحاق وفصاحة صالح وحكمة لوط
وبشرى يعقوب وجمال يوسف وشدة موسى وصبر ايوب وطاعة
يونس وجهاد يوشع وصوت داود وحب دانيال ووقار الياس
وعصمة يحيى وزهد عيسى وانغمس صلى الله عليه وسلم في جميع اخلاق
الانبيا ليقتبسوها منه صلوات الله عليهم اجمعين وقد افصح بذلك
البوصيري حيث قال وكل اي اتى الرسل الكرام بها فانما اتصلت من نوره بهم

فهره فواكه المعارف يقتطف منها العارف **واعلم** ان السفر الى الحضرة
الالهية يحتاج الى جناحين العلم والعمل فالعمل المجاهدة والعلم اشارة
اليه بقوله **اعلم** اي اجزم وايقن وتحقق لا يدخلك ريب ولا يشوب
يقينك في وحدانية الهك شك واتى بهذا اللفظ بصيغة الامر اشعارا
منه بالحث على العلم وطلبه كانه المكلف بذلك وحثه عليه وفيه ايضا
معنى التنبيه لذلك كانه يقول انتبه ايها الطالب كاينا من كان من
غير قصد مخاطب معين لطلب العلم وتيقظ للاشتغال به واستفق
من سنة غفلتك عن ذلك فانك ان فعلت ذلك كنت عاملا على علم وعابدا
ربك سبحانه وتعالى على يقين وان لم تفعل ولم تشغل نفسك وتستعمل
جوارحك في طلب العلم كانت الحجة عليك قايمة ولا عذر لك بالجهل مع وجود
العلماء وتمكنك من التعليم والسوال والاشتغال بالعلم فان قلت اعلم خطاب
والخطاب بدون المخاطب عبث قلت الخطاب متعلق ذهنا لان المتصور
في الذهن شخص فجعل مخاطبا فيكون المخاطب اي المتعلق المتعقل الذي
في الذهن كاينا من كان من غير قصد لمخاطب معينا على حد قوله تعالى
ولو ترى اذ الظالمون الاية وقوله تعالى ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا
الملايكة الاية وقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار الاية ولو ترى
الذين ظلموا الاية اي ولو ترى يا من تصح منه الرؤية كاينا من كان
ويحتمل ان يكون الخطاب متوجها نحو المتعطش الذي خاطبه المصنف
رحمه الله تعالى في شرحه اولا بقوله فدونك ايها المتعطش للدخول
في زمرة اولياء الله تعالى الى اخره عقيدته والاول افخم واعظم والثاني
اقرب وانسب فان قلت لم قال اعلم بكسر الهمزة ولم يقل اعلم بفتحها

قلت

قلت لو قال اعلم بفتحها لالتبس بجواب الشرط عند عدم ذكر الشرط
نحو ان تعلم اعلم او بمضارع المتكلم نحو اعلم لجواز الذهول عن حركة
لام الفعل فان قلت لم قال اعلم بكسر الهمزة دون ضمها قلت لو
قال بضمها لالتبس بضمير المجهول المتكلم عند الوقف نحو اعلم فان
قلت لم قال اعلم ولم يقل افهم او اعرف او افطن مع ان المجموع بمعنى
واحد قلت اقتداء بالقران العزيز قال الله تعالى فاعلم انه لا اله
الا الله وايضا قال بعضهم ان العلم يستعمل في الكليات والفهم والمعرفة
في الجزئيات ولهذا يقال الله تعالى عالم الغيب دون فاهمه وعارفه ولكن
ومراد المولف رحمه الله تعالى بيان القواعد الكلية فلذلك قال اعلم
دون غيرها تنبيهات الاول اعلم مشتق من العلم وهو
كونه مصدرا وهو عند المناطقة ~~حصول~~ حصول صورة الشي في
العقل وعند الاصوليين هو الاعتقاد المطابق الموافق والعلم من
حيث هو اما تصور واما تصديق فالتصور ادراك الماهية من
غير ان يحكم عليها بنفي او اثبات كتصورنا لمعنى العالم هو كل موجود
سوى الله تعالى وكتصورنا لمعنى الانسان انه الحيوان الناطق والتصديق
ادراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي والاثبات كحكمنا بان العالم حادث
وصانعه قديم الثاني اسباب العلم الحادث على طريق الاشعري ثلاثة
الحواس الخمس الظاهرة السليمة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس
الثاني من الاسباب الخبر الصادق متواترا كان او مسموعا من الرسل
المويد بالمعجزة والعقل وهو سبب للعلم ايضا واما الالهام المفسر
بالقا معنى في القلب بطريق الفيض يثلج له الصدر ليس بسبب المعرفة

بصحة الشيء عند اهل الحق الثالث الكلام في طرف من الثنا على هذه
العقيدة المباركة فاعلم ان مولفها اثنا عليها غاية الثنا على هذه العقيدة
المباركة فاعلم وقال انه لم يعلم لها نظيرا ومن اقتصر عليها فانها تكفيه
عن سائر العقائد والدواوين الكبار وناهيك بثناء من
يرى النبي صلى الله عليه وسلم جهرة ويخاطبه وياخذ عليه ومن
يكشف عن اللوح المحفوظ وينقل عنه واكثر من ذلك اذا قالت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام وحق لها بان يثني عليها
وان توصف باكثر من ذلك بما لا نهاية له فانك اذا تاملت
صنيعه فيها رضى الله عنه وارضاه تجده لا يكاد يكون لها
نظير وذلك انه ذكر عقائد الايمان فيها ثلاث مرات من
غير تكرار واحتال وتلطف في ذلك فجمع بين اتباع سيرته
صلى الله عليه وسلم في اعادة الكلمة ثلاثا لتوعى وبين ما جبلت
عليه النفوس من معادات المعاد وبيان ذلك ان عده اولا
لما يجب في حقه تعالى يفهم منه ان ضده مستحيل وما لا
يضاده جائز ضرورة انحصار القسمة في الثلاثة فهذ
اذكر لها اولا ثم عده بعد ذلك الجائز والمستحيل يوخذ منه
ان ما عداهما واجب ضرورة الانحصار في الثلاثة ايضا فهذا
ذكر ثان لها ثم اخذه بعد ذلك في سرد البراهين واحدا بعد
واحد كل برهان مصدرا بذكر عقيدته امابرهان كذا الى
اخرها هو الذكر الثالث لها فاذا كان المدرس لها مميزا له دراية
في التدريس ومنحه الله لسان التعليم بحيث يستقصي في كل موضع

من الثلاثة مواضع ما اومانا اليه حصل للطلاب بسبب ذلك
التمرين بها وامتزج فيهما ودقيق ما احتوت عليه مع عقله
غاية الامتزاج من مرة واحدة كافية في الخروج عن عهدة التقليد
والمراد الحض على قراءة الاشيا ثلاثة ليحصل ويكون قوله
بعد ويجمع معاني هذه العقيدة الى اخره زيادة خير على خير
ويساق ذهن الطالب الى كيفية ذلك الجمع قبل ان تتلى عليه
فتكون هذه العقيدة من الكلام الذي يساق الذهن اليه
من سماع اوله لفهم اخره قوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون
لا مع قطع النظر السياق وروس الاي على ان المراد تعلمون
وهو من ابدع الكلام وابلغه وهذا اشارة من عني بعلمه
وجه الله فانه يعان عليه ومن لم يعن وجه الله بالعلم فلا يعان عليه
وان عنا به خانه الجد قلت ومما يدلك على شرفها ومحاسنها ما قاله
العارف ابو عبد الله محمد بن ابراهيم الملالي ان المولف حدثه قال حدثني
بعض من اثق به قال مات قريب لي واظنه قال خالي او ا
اخي والشك مني قال فرايته في النوم وقد كان
من الصالحين يعني المرئي قال فقلت له ما فعل
الله بك قال ادخلني الجنة فرايت فيها سيدنا ابراهيم
خليل الله على نبينا محمد وعليه الصلاه والسلام وهو
يقري الصبيان عقيده الشيخ سيدي محمد السنوسي
وهم يدرسونها في الالواح واظنه قال العقيدة الصغرى
قال والصبيان يجهرون بقراتها انتهى ومحل هذه الحكاية

بلفظ الشيخ رضي الله عنه الرابع في الكلام علي شيء من فضل العلم
وفضل اهله روي عن بن عباس رضي الله عنهما انه قال
للعلماء درجات فوق المومنين بسبعماية درجة ما بين كل
درجتين خمسماية عام وقوله صلى الله عليه وسلم العلماء
ورثة الانبياء ومعلوم ان لا رتبة فوق رتبة النبوة
ولا شرف فوق شرف الوارثة من الانبيا وقوله صلى الله
عليه وسلم يستغفر للعلماء ما في السموات والارض اي
منصب اعلا من منصب من يشغل ملايكة السموات والارض
له بالاستغفار وقوله صلى الله عليه وسلم موت قبيلة ايسر
من موت عالم وقوله فضل العالم على العابد كفضلي
على ادنى رجل من اصحابي وقال صلى الله عليه وسلم
من حب ان ينظر الي عتقاء الله من النار فلينظر الي
العلماء والمتعلمين وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير من
ماية الف ركعة تطوعا ومن مية الف تسبيحة وخير
من عشرة الاف فرس يغزو بها المومن وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من غدا الي المسجد لا يريد الا ان
يتعلم خيرا او يعلمه كان له كاجر حاج تم حجة فايدة
قال المسعودي في كتابه رحمه الله وفي الخبر ان الله تعالى
يجلس العلماء يوم القيمة في زمرة واحدة حتى يقضي بين
ويدخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار ثم يدعو العلما فيقول

يامعشر

يامعشر العلماء اني لم اضع حكمتي فيكم وانا اريد ان اعذبكم قد علمت
انكم تخالطون من المعاصي ما يخالطها غيركم فسترها عليكم وقد
غفرتها لكم وانما كنت اعبد بفتيايكم ادخلوا الجنة بغير
حساب الخامس التنبيه بتعريف امور لابد منها لمن
اراد الشروع في هذا الفن الاول اسم هذا العلم من العلوم
فلتعلم ان له خمسة اسما علم اصول الدين وعلم الكلام وعلم
التوحيد وعلم العقايد وعلم التصوف فتسميته بالاول لان ما عداه
فروع عنه ومبنية عليه وتسميته بالثاني فلكثرة الكلام فيه وتسميته
على بالثالث فلاشتماله علي الوحدة وتسميته بالرابع فلاشتماله
على عقايد الدين وتسميته بالخامس فلاشتماله على معرفة
الرب وصفا القلب للوصول الي حضرة القدس الثاني حده هذا
العلم فحده هو العلم المتعلق بذات الله وصفاته الثالث واضع
هذا العلم فواضعه الشيخ ابو الحسن الاشعري المتكلم شيخ اهل
السنة واسمه علي ابن اسماعيل ابن بشير ابن اسحاق
بن ابي سالم ابن اسمعيل ابن اسحاق ابن عبد الله ابن
موسى ابن بلال ابن ابي بردة ابن ابي موسى الاشعري صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مالكي المذهب واليه ينسب
جماعة اهل السنة ويلقبون الاشاعرة والاشعرية وذكر
انه كان في ابتداء امره من المعتزلة ثم رجع الي مذهب اهل
السنة فكثر التعجب منه ومن اراد ان ينظر في سبب رجوعه
فلينظر في تقييدنا الذي قيدنا به علي شرح الصغرى وفي

شرح تقييدنا الذي قيدناه به ايضا في شرح المقدمة للامام
السنوسي نفعنا الله به الرابع موضوع هذا العلم فموضوعه
الذات الازلية وقيل ماهية الممكنات من حيث دلالتها
علي وجوب وجود فاعلها الخامس فايدة هذا العلم ففايدته
الخروج من الجهل الى العلم السادس غاية هذا العلم ففايدته
اقامة البراهين على العقايد السابع ثمرة هذا العلم فثمرته
الفوز بحصول المعرفه والتنعم في الجنة برحمة الله تعالى الثا
من استنباط هذا العلم فاستنباطه من الكتاب والسنة والا
جاع التاسع مسايل هذا العلم فمسايله القضايا النظرية الشرعية
الاعتقادية العاشر مفهوم هذا العلم فمفهومه اثبات ذات
غير مشبهة بالذوات ولا معطلة عن الصفات الحادي عشر
في مبادي هذا العلم فمباديه القواطع العقلية الثاني عشر في
منفعة هذا العلم فمنفعته في الدنيا والاخرة ففي الدنيا انتظام
امر المعاش بالمحافظة علي العدل والمعاملة التي يحتاج اليها
في بقاء النوع الانسان علي وجه لا يودي الي الفساد وفي
الاخرة النجاة من العذاب المرتب علي الكفر وسوء الاعتقاد
الثالث عشر في استمداد هذا العلم فاستمداده من التفسير والفقه
والحديث والاجماع ونظر العقل الرابع عشر في اشتقاق
هذا العلم فاشتقاقه من الكلام وهو الجرح الخامس عشر في
شرط هذا العلم فشرطه ان تكون علي يقين لا عن شك هذه
فواكه العارف يقطف منها العايف فاحفظها يا عارف فقبل

ان نجدها

ان نجدها هكذا مجموعة في كتاب والله اعلم ان الحكم بفتح الهمزة
وفتح النون المشددة وهي للتحقيق مضمون الجملة وهي حرف مصدري
تاول مع اسمها وخبرها بمصدر فان قلت لم اكد الحكم بان قلت
قال بعض اهل الحواشي اكده بان نفيا لما يتوهم من عدم انحصاره
فيما ذكراو تنزيلا للمخاطب منزلة الشاك في الانحصار فاكده
علي سبيل الاستحسان من غير وجوب او تنزيلا منزلة
المنكر لهذا الانحصار فاكده علي سبيل الوجوب فان قلت فلاي
شي قال ان بالفتح دون العكس قلت من وجهين اما الاول فلان
المكسورة انما تستعمل في موضع الجملة والمفتوحة في موضع المفرد
فلما كان ان مع اسمها وخبرها قايمان مقام مفعولين والمفعولين
مفرد وجب ان تستعمل المفتوحة لما ذكرنا دون المكسورة فان قلت
لا شك ان ان مع الاسم والخبر قايمة مقام المفعولين فلا يكون
الموضع مفردا قلت المفرد هنا ما يقابل الجملة الثاني من الوجهين
انه ان المكسورة انما تكون في صدر الكلام بخلاف المفتوحة فلما
كان هاهنا واقعة بعد العلم قرئ بالفتح وحقيقة الحكم علي الاطلاق
هو اثبات امرا ونفيه ومعناه اي من ادرك امرا من الامور
فاما ان يتصور معناه فقط ولم يحكم عليه بثبوت ولا بنفي
فهذا الادراك يسمي في الاصطلاح تصور كتصورنا المعني الحدوث
انه الوجود بعد العدم واما ان يتصور مع ذلك ثبوت ذلك
المعني لامر او نفيه عنه فلهذا الادراك يسمي في الاصطلاح تصديقا

تصور ساذج

حكمنا بالحدوث علي كل ماسوي الله تعا فان قلت لم حذف متعلق اثبات
ونفي قلت اتكالا علي ظهور المراد وقد صرح المص بهذ المحذوف في
شرح المقدمات والمعني اثبات امر لاجزاء ونفيه عنه فتعريفه اليه راجع
فان قلت ذكرا وفي الحد منافي للمقصود اذ هي للترديد وهو ينافي التحديد
قلت انما يتم اذا لم تكن للتقسيم بان يكون المعني مثلا المحدود كذا او كذا
ترديدا اوشكا اما اذا كان المقصود منها تبين نوعيه وانواعه
مع الجزم بان كلاهما يصدق عليه المحدود فلا يمتنع فان قلت علي
الامور حيث هو امر لا علي الامر الذي جري فيه الاثبات والا لزم
عدم صدق الحد علي النفي الذي لم يتقدمه اثبات فلزم ان يكون
الحد علي النفي الذي غير جامع فان قلت لماذا قال اثبات امر ولم يقل
اثبات معني قلت لان الامر اعم يشمل النفسي والسلبي وغيرهما
كالمعاني والمعنوية بخلاف المعني فان قلت لم قدم الاثبات علي النفي
قلت لشرف الاثبات علي النفي واعلم ان الاثبات ينقسم الي اربعة
اقسام اثبات امر وجودي لامر وجودي كاثبات العلم له تعالي
واثبات امر عدمي لامر عدمي كاثبات استحالة الشريك واثبات امر
عدمي لامر وجودي كالحدوث للعالم والقدم لله تعا واثبات امر
وجودي لامر عدمي باطل لا يصح لان العدم لا يوصف بالوجود والنفي
علي اربعة اقسام نفي امر عدمي عن امر عدمي كنفي القدم عن الشريك
ونفي امر وجودي عن امر وجودي كنفي الجهل عنه تعا ونفي امر عدمي
عن امر وجودي كنفي الحدوث عنه تعا والحكم مصدر يستدعي حاكما ومحكوما
عليه ونسبة حكمية فالحاكم بذلك اما الشرع والعادة او العقل والمحكوم

به الوصف

به الوصف مطلقا والمحكوم عليه الذات مطلقا والنسبة الحكمية الارتباط
ما بين المحكوم به والمحكوم عليه مثاله في الشرع الصلاة واجبة
الحاكم الشرع والمحكوم به الوجوب والمحكوم عليه ذات الصلاة واجبة
والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه ومثاله
في العادة النار محرقة الحاكم العادة والمحكوم به الوصف والمحكوم
عليه النار والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه
ومثاله في العقل العالم حادث الحاكم العقل والمحكوم به الحدوث والمحكوم
عليه ذات العالم والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم
عليه اي الحكم وينقسم الي ثلاثة اقسام شرعي وعادي وعقلي ووجه
الحصر في الثلاثة لا رابع لها تقول لا يخل الحكم اما ان يستند اولا فان
استند الي معصوم او الي غير معصوم فان استند الي معصوم فهو
الشرعي وان استند الي غير معصوم فهو العادي وغير المستند فهو
العقلي ولا رابع لها فان قلت تقسيم الحكم علي الاطلاق الي هذه الثلاثة
هل هو من باب تقسيم الكل الي اجزايه او الي جزئياته قلت هو من
باب تقسيم الكل الي جزئياته لصدق اسم المتقسم علي كل واحد بانفراده
فان قلت لما قدم الحكم الشرعي علي العادي والعقلي قلت لشرفه عليهما
فان قلت لما قدم العادي علي العقلي وهو اقوي منه قلت انما قدم
لاشتراكه مع الشرعي في مطلق التوقف فان الشرعي يتوقف علي وضع
الشرع والعادي يتوقف علي التكرر والتجربة ولم يبق للعقلي الا التاخير
فاخره لهذا والله اعلم وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم الي قسمين

بقول وتصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم الي قسمين ضروري ونظري
وكل واحد من الضروري والنظري ينقسم الى قسمين واجب ذاتي وواجب عرضي
وكل واحد من الواجب الذاتي والواجب العرضي ينقسم الى قسمين اثباتي ونفي من
ضرب ثلاثة في ثمانية صار المجموع اربعة وعشرين قسما فمثال التصوير في
العقليات كتصورنا لمعنى العالم انه كل موجود سوى الله ومثال التصديق حدوث
العالم وقدم صانعه ومثال الضروري في العقليات الواحد نصف الاثنين ومثال
النظري في العقليات الواحد ربع عشر الاربعين ومثال الواجب الذاتي في العقل
كوجود الباري تعالى ومثال الواجب العرضي في العقليات وجود المخلوقات
ومثال الاثباتي في العقليات كاثبات الزوجية للعشرة ومثال المنفي في
العقليات كنفي الزوجية عن السبعة فهذه ثمانية في العقل ومثال التصوير
في الشرعيات كتصورنا في الشرعيات الصلوات الخمس واجبة ومثال الضروري
في الشرعيات قواعد الاسلام الخمس ومثال النظري في الشرعيات اقتضاء
الطعام من ثمن الطعام لا يجوز وان الزعفران ليس بربوي ومثال الواجب
الذاتي في الشرعيات كتصديق الرسل عليهم الصلاة والسلام ومثال
الواجب العرضي في الشرعيات الطهارة لصحة الصلاة ومثال الا
ثباتي في الشرعيات كاثبات المحبة للنبي صلى الله عليه وسلم ومثال النفي
في الشرعيات الوتر ليس بواجب فهذه ثمانية ايضا في الشرع ومثال
التصور في العاديات كتصورنا لمعنى الطعام والشراب ومثال
التصديق في العاديات الطعام والشراب ومثال التصديق في مقتا[ت]
والتراب غير مقتات ومثال الضروري في العاديات الثوب

سا[تر]

١٢

ساتر ومثال النظري في العاديات شراب السكنجبين مسكن للصفرا
ومثال الواجب الذاتي في العاديات كرفع الفاعل ونصب المفعول ومثال
الواجب العرضي في العرضي في العاديات لباس الطيلسان للعالم عند الامر
والنهي ومثال الاثباتي في العاديات كما ثبات الاحراق للنار والقطع
للسكين ومثال المنفي في العاديات الخبز الفطير ليس بسريع الانهضام
فهذه جملة الاربعة وعشرين قسما المتقدم ذكرها على الوفا والتمام
ولله الحمد فان قلت ما الفايدة في تقسيم الحكم الشرعي الي ضروري ونظري
قلت قال المولف رحمه الله تعالى في شرح المقدمات فايدته معرفة ما يوجب
انكاره الكفر وما لا يوجبه فان من انكر ما علم من الدين ضرورة فهو
كافر بخلاف من انكر الخفي الذي لا يعلمه الا القليل من الناس فانه لا يحكم
عليه بالكفر عند كثير من المحققين ولله التوفيق والشرعي
هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالطلب والاباحة او الوضع
لهما ويدخل في الطلب اربعة اشيا الايجاب والندب والتحريم والكراهة
فالايجاب هو طلب الفعل طلبا جازما كالايمان بالله ورسوله
وكقوله الاسلام الخمس والندب هو طلب الفعل طلبا غير جازم
كصلاة الفجر ونحوها والتحريم هو طلب الكف عن الفعل طلبا جازما
كشرب الخمر والزنا والكراهة هي طلب الكف عن الفعل طلبا غير جازم
كقراة القران في الركوع والسجود مثلا واما الاباحة فهي اذن الشرع
في الفعل والترك معا من غير ترجيح لاحدهما على الاخر كالنكاح والبيع
والشرا وزاد بعض العلما على الخمسة المذكورة ثلاثة الصحيح والباطل
وخلاف الاولى فهي اذا ثمانية فالصحيح ما يتعلق به النفوذ ويعتد

به

لثلاثة المتقدم

والباطل مالا يتعلق به النفوذ ولا يعتقد به وخلاف الاولي كطلبه قيام
الليل فانه لا يدل بالالتزام علي النهي عن ضده كنوم الليل كله
فيطلق علي النوم انه خلاف الاولي ولا يطلق عليه انه مكروه والوضع
لهما اي الطلب والاباحة عبارة عن نصب الشارع امارة علي حكم من تلك
الاحكام الخمسة وهي الامارة بفتح الهمزة السبب والشرط والمانع
ووجه الحصر ان ما يجعله الشارع امارة علي حكم من تلك الاحكام اما
ان يجعل كل واحد من وجوده وعدمه امارة ودليلا او يجعل
عدمه فقط او وجوده فقط فالاول السبب والثاني الشرط والثالث
المانع ووضع سببا وشرطا ومانعا للجواب كالظهر فالسبب لها
للواجب
الزوال والشرط العقل والمانع الحيض والاغما ووضع سببا وشرطا
ومانعا للمندوب كالنافلة فالسبب لها دخول وقتها وشرطها العقل
ومانعها وقت المنع والاغما ووضع سببا وشرطا ومانعا للمحرم كاكل
الميتة فالسبب لها موتها حتف انفها والشرط عدم الضرورة
والمانع وجود الضرورة ووضع سببا وشرطا ومانعا للمكروه كصيد
اللهو فالسبب له اللهو والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة
ووضع سببا وشرطا ومانعا للمباح كالنكاح فالسبب له العقد والشرط
خلو العقد عن المانع والمانع وقوع النكاح في العدة مثلا والسبب في
اللغة هو الحبل قال الله تعالي من كان يظن ان لن ينصره الله في الدنيا
والاخرة فليمدد بسبب الي السماء اي بحبل وفي الاصطلاح ما يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كزوال الشمس لوجوب الظهر مثلا
وهو ينقسم الي ثلاثة اقسام سبب عقلي وسبب شرعي وسبب

عادي ومثال السبب الشرعي العقلي الاجرام للاعراض والمعاني للمعنوية
الا ان هذا تلازم ومثال السبب الشرعي زوال الشمس لوجوب الظهر
ومثال السبب العادي الطعام للشبع والشرط في اللغة هو العلامة ومنه
اشراط الساعة اي علاماتها قال الله تعالي فهل ينظرون الا الساعة ان تاتيهم
بغتة الاية فقد جاء اشراطها اي علاماتها وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه
العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا عدم لذاته كتمام الحول لوجوب
الزكاة مثلا وهو ينقسم الي ثلاثة اقسام شرط عقلي وشرط عادي وشرط
شرعي مثال العقلي الحيوة للادراك ومثال الشرط الشرعي الطهارة لصحة
الصلاة وتمام الحول لوجوب الزكاة ومثال الشرط العادي النطفة في الرحم
والمانع في اللغة هو الحد وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض لوجوب الصلاة وهو
ينقسم الي ثلاثة اقسام مانع عقلي ومانع شرعي ومانع عادي مثال
المانع العقلي الموت للمعاني فقط فانظره واما السلوب فلا لانها تكون
مع الموت اذ قد يكون المخالف ميتا او الواحد ونحو ذلك ومثال المانع الشرعي
الحيض بالنسبة لوجوب الصلاة ومثال المانع العادي الشهوة الكلبية بالنسبة
للشبع فان قلت لم قدم السبب علي الشرط والمانع قلت انما قدم السبب
لقوته لانه يوثر بطرفيه اعني وجوده وعدمه وكان تخلفه قادحا
الا تري ان الصلوة اذا احرم بها قبل الوقت ولو بلحظة لم تجز لتخلف السبب
فهو يوثر بطرفيه بخلاف الشرط فان الزكاة اذا تقدمت علي الحول
بيسير تجزي لانه اخف اذ لا يوثر الا بطرف واحد والحاصل ان
اعتبار السبب اقوي وملاحظته اشد فان قلت لم قدم الشرط

على المانع وكان حقه ان يتقدم المانع لانه يوثر في الوجود والشرط لا يوثر في العدم والذي يوثر في الوجود اولي بالتقديم قلت فلما كان الشرط شرطا في صحة العبادة والمانع مانعا عنها قدم الشرط على المانع فان قلت اي نسبة بين خطاب التكليف وبين خطاب الوضع قلت نسبة العموم والخصوص من وجه يجتمعان في الزنا والسرقة فمن حيث هي سبب للعقوبة ومن حيث هي محرمة فتكليفية والنكاح من حيث سبب الاباحة هو خطاب وضع ومن حيث هو مندوب هو تكليف والطهارة من حيث كونها شرطا وضعية ومن حيث هي واجبة تكليفية وينفرد الوضع بزوال الشمس واوقات الصلاة فهي وضعية ولا تكليف فيها وكذلك في هلال رمضان سبب ولا تكليف فيه وينفرد التكليف بدون الوضع في الايمان والكفر فان الايمان سبب في عصمة الدم والكفر سبب في اباحته واما الحكم العادي فهو اثبات الربط بين امر وامر وجودا او عدما بواسطة التكرر مع صحة التخلف وعدم تاثير احدهما في الاخر البتة واقسامه اربعة ربط وجود بوجود كربط وجود الشبع بوجود الاكل وربط عدم بعدم كربط عدم الشبع بعدم الاكل وربط وجود بعدم كربط وجود الجوع بعدم الاكل والربط ينقسم الى ثلاثة اقسام ربط عقلي كربط وجود المعنوية بوجود المعاني وربط شرعي كارتباط وجوب الظهر بالزوال وربط عادي كارتباط وجود الحمل بوجود النطفة في الرحم واعلم ان للحكم العادي سببا وشرطا ومانعا مثال سببه الاكل ومثال شرطه عدم الشهوة الكلبية ومثال مانعه وجود الشهوة الكلبية ولما كان

المعقود

المعقود بالذات هنا انما هو الحكم العقلي لان احكامنها يستمد هذا العلم كما قدمناه اشار اليه بقوله **العقلي** اي المنسوب الى العقل واشتقاقه من عقال البعير لجامع الرد وهو لغة المنع لمنعه صاحبه من العدول عن سواء السبيل واصطلاحا قال شيخ الاسلام هو غريزة يتهيأ بها لادراك العلوم النظرية وكانه نور يقذف في القلب انتهى ومحله القلب ونوره في الدماغ كما ذهب اليه الامامان مالك والشافعي رحمهما الله تعالى وجمهور المتكلمين وهذا الحد الذي ذكره شيخ الاسلام هو على القول بعرضيته واما على القول بجوهريته هو جوهر لطيف تدرك به الغايبات بالوسايط والمحسوسات بالمشاهدة فان قلت ما حكمة اضافة الحكم هنا الى العقل دون غيره من ساير الاحكام قلت لان مجرد العقل كاف في ادراك هذا الحكم اما مع فكرة ويسمى نظريا او دون فكرة ويسمى ضروريا **تنبيها**

الاول في حقيقة الحكم العقلي وهو اثبات امر او نفيه من غير توقف على نظر ولا وضع واضع فاثبات امر او نفيه جنس في الحد ومن غير توقف على تكرر فصل اخرج به الحكم العادي فان قلت كيف تثبت اسهال السقمونية للصفراء وان لم يتكرر عندنا ولا جربناه قلت انما اثبتنا هذا الحكم بواسطة التجربة التي صدقنا فيها الاطبا وليس شرط التجربة في الحكم العادي ان تكون من كل واحد بل هو المستند لثبوت الحكم العادي وان حصل من الموثوق تجربته ولا وضع واضع فصل اخرج الحكم الشرعي فان قلت كيف تخرج الحكم الشرعي انه حصل بالوضع وهو خطاب الله قديم والقديم ليس بموضوع قلت المراد بالحكم

الشرعي هنا التعليق التنجيزي لخطاب الله القديم وهو ليس بقديم
واطلاق الحكم الشرعي علي التعليق التنجيزي مشهور عند الفقها
والاصوليين الثاني قال البرهان اللقاني وقع السؤال عن افضلية العقل
على العلم فاجاب الجلال بان العلم افضل لانه احد اوصافه تعالى دون العقل
الثالث قيل العقل الف جزء في جميع الخلق جزء واحد والباقي للمصطفى
صلى الله عليه وسلم الرابع قال في القاموس وابتداء وجود العقل عند
اختتان الولد ثم لا يزال ينمو الي ان يكمل عند البلوغ انتهى وقال
عمرو بن العاص رضي الله عنه يشعر الغلام لسبع ويحتلم لاربعة
عشر وينتهي طوله لاربعة وعشرين وينتهي عقله لثمانية وعشرين
وما بعد ذلك تجارب والله تعالى اعلم ولما كان الحكم لا بد له من الانقسام
اشار الي تقسيمه بقوله ينحصر الحكم العقلي بمعنى المحكوم به ولكثيرا
ما يطلقون الحكم بذلك المعنى حتى قال بعضهم انه يطلق بطريق
الاشتراك عليه فيكون في كلام الشيخ رحمه الله تعالى استخدام وحينئذ
فلا يحتاج الي تكلف في عبارة الشيخ نفعنا الله به فان قلت لم
قال ينحصر ولم يقل ينقسم قلت لان الانحصار اخص من الانقسام
تقول كل منحصر منقسم كالواجب والجايز والمستحيل وليس كل
منقسم منحصرا كصفات الباري جل وعلا في ثلاثة اقسام
جمع قسم بكسر القاف نحو حمل واحمال وقرب واقراب ووجه
الحصر ان كل ما يحكم به العقل اما ان يقبل الثبوت فقط او يقبل
النفي فقط او يقبل الثبوت والنفي جميعا فالاول الواجب والثاني
المستحيل والثالث الجايز وتقسيم الحكم اليها من باب تقسيم الكل

فهنيا له

الي اجزائه

الي اجزائه لعدم صدق اسم المنقسم علي كل واحد بانفراده فان
قلت بناء علي تقدير مضاف هل يصح ان يكون من باب تقسيم
الكلي الي جزئياته قلت يصح بل يتعين لوجود ضابطه الذي
هو اسم المنقسم علي كل من الاقسام الا ترى انه يصح ان
يقال اثبات الوجوب او اثبات الاستحالة او اثبات الجواز
حكم عقلي ويصح ان يقال الوجوب او الاستحالة او الجواز متعلق
الحكم العقلي واقسام جمع قسم وهو ما كان مندرجا تحته واخص
منه ويقابله القسيم وهو ما كان مقابلا له ومندرجا تحت شيء اخر
فاذا عرفت هذا فاعلم ان كل واحد من الوجوب والاستحالة
والجواز قسم وقسيم باعتبارين وبيان ذلك ان الواجب قسم من
الحكم العقلي لانه مندرج تحته واخص منه وقسيم للمستحيل لانه
يقابله ويندرج معه تحت الحكم العقلي وكذلك الجايز قسيم لهما
ويندرج معهما تحت الحكم العقلي وكذلك المستحيل قسم من الحكم
العقلي لانه مندرج تحته واخص منه وكذا الجايز ويبدل بدل
مفصل من مجمل وتمييز الاول الوجوب وهو عبارة عن نفي قبول
في الفعل ويبدل ايضا وتمييز الثاني الاستحالة وهي عبارة عن
نفي قبول الوجود في العقل ويبدل ايضا وتمييز الثالث الجواز
وهو عبارة عن قبولهما معا او نفيهما معا ولما كان تعريف
الواجب والمستحيل والجايز يستلزم معرفة الوجوب والاستحالة
والجواز لانها اخص ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الواجب
الذي ثبت له الوجوب الاعم اشار الي ذلك بقوله فالواجب
الفا جواب شرط محذوف عن سوال مقدر كانه يقول ان اردت
معرفة الواجب الذي ثبت له الوجوب هو الذي لا يقبل العدم

بوجه من الوجوه وما اي معلوم او مفهوم او مذكور ولا
نافية ويتصور اي لا يحصل في العقل يتعلق بقوله لا يتصور صورة
عدمه اي عدم ذلك المعلوم او المفهوم او المذكور اي ماصدقاته اي
افراده في العقل بل ليس الحاصل في العقل الا وجود تلك الماصدقات لذلك
المفهوم وعدمه معناه انه لا يتصور الا وجوده فظاهره ان
كل واجب موجود وليس كذلك بل ثم شي واجب لله تعا وليس بموجود
وهي الصفات المعنوية والسلبية فعلى هذا لا يقدر على ما ذكر الخروج
هذه الصفات الواجبة لله تعا وانما يقدر ما لا يتصور في العقل
الا ثبوته فيكون ذلك شاملا لجميع ما يجب في حقه جل ثناؤه
وان الطالب حين ايرادها يقول اشتراط كون الحد جامعا
مانعا غير متفق عليه فقد جوز بعضهم كونه غير جامع بان
يكون اخص خصوصا في التعاريف اللفظية التي منها هذا التعريف
فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما في قول الشيخ رحمه الله تعا ما لا يتصور
في العقل واقعة على موجود او شي و لا ترد عليه السلوب اذ
هي ليس بموجودة ولا شي ويكون التعريف قاصرا على واجب الوجود
لذاته وهو الله سبحانه وتعا اذ لا واجب بالذات الا هو وعلى صفاته
الذاتية سواء قلنا انها واجبة لذاتها كما وقع في عبارة بعضهم
واليه يميل الشيخ نفعنا الله به وينقسم الواجب الى ستة اقسام
ضروري ونظري واثباتي ونفي وذاتي وعرضي فالضروري ما يدركه العقل
بلا تامل كالواحد نصف الاثنين والنظري ما يدركه العقل بعد التامل
كالواحد ربع عشر الاربعين ومثال الواجب الاثباتي ثبات التحيز
للجرم واثبات القدم لمولانا ومثال الواجب النفيي كنفي النقايص

عنه

عنه تعا ومثال الواجب الذاتي كوجود مولانا جل وعلا ومثال الواجب
العرضي كدخول الصحابة العشرة للجنة ولما فرغ من ذكر الواجب
شرع في ذكر المستحيل فقال والمستحيل اسم فاعل من استحال عقلا
من الاحالة التي هي عدم قابلية الوجود والسين والتاء فيه للطلب اي
طلب الشارع من المكلف نفي الشريك عن البارئ عز اسمه
والواو فيه يصح ان تكون للاستيناف و ما اي مفهوم او مذكور
وممتنع بقرينة مقابلته بالواجب وهي بمنزلة الجنس فيشمل
المتنع بالغير وما بعدها بمنزلة الفصل مخرج له و لا نافية
يتصور اي لا يدرك والادراك وصول الشي الى المعنى بتمامه
في العقل على ما هو الظاهر من بناء يتصور للمجهول او ما لا
يمكن وجوده اي ثبوته على انه مبني للمعلوم والضمير
في وجوده يرجع الى ما باعتبار الماصدقات لا المفهوم ولا الى
المفهوم الذهني كما يتبادر الى فهم بعض الطلبة النقليين
يدل على ما قلناه قول المولى سعد الدين في حاشية العضد
ما نصه وحاصل معنى قولنا اجتماع النقيض ممتنع ان المعنى الحا
صل في الذهن اللفظ ممتنع ان يوجد في الخارج فرد يطابقه انتهى
كلامه رحمه الله تعالى وينقسم المستحيل الى ستة اقسام ضروري
ونظري واثباتي ونفي وذاتي وعرضي فالضروري هو ما يدركه
العقل بلا تامل كالواحد نصف الاربعة والنظري ما يدركه العقل بعد
التامل كالواحد سدس الاثني عشر ومثال المستحيل الثبوتي كا
ثبات الزوجية للثلاثة ومثال المستحيل المنفي الزوجية عن الاربعة

النفيي

ومثال المستحيل الذاتي كالشريك والولد له تعا وكعرو الجرم عن الحركة
والسكون ومثال المستحيل العرضي كدخول الصحابة ~~الجنة~~ النار ولما فرغ من ذكر
المستحيل شرع في ذكر الجايز فقال **والجايز** اسم فاعل من جاز وجوده
اذا امكن وهو همزة محذوفة مبدلة من واو اذ اصل ماضيه
جوز لانه من الجواز وتقرر في التعريف في ابدال الهمزة من الواو
ومن الياء في اسم الفاعل مما اعل عينها بمنزلة الجنس واقعه
على معلوم او مفهوم ولا ينبغي ان تكون واقعة على شي لان
الشي في اصطلاح المتكلمين هو الموجود فيقتضي ان المعدوم
لا يتصف بالامكان والجايز قد يكون معدوما ويتصف ~~بالكلام~~
بالامكان الذي هو الجواز نعم الشي لغة يطلق على الموجود والمعدوم
قال الله تعا انما امرنا الشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون **ما يصح**
هو بكسر الصاد لشبح يشح وعبر بالصحة في الجايز دون التصور لان
التصور يطلق على الاقسام الثلاثة والصحة خاصة بالجايز
والواجب فتقول كلما يصح يتصور كالواجب والجايز وليس
كلما يتصور يصح كالمستحيل فانه يتصور في الذهن ولا يصح
في الخارج **في العقل** المتبادر منه تعلقه بيصح وقيد الصحة بالعقل
ليدخل نحو تعذيب المطيع ولو ملكا او ما هو افضل منه قال الله
تعا يغفر لمن يشا ويعذب من يشا لان العقل هو الذي يحكم بصحته
ضرورة انه لا يلزم من فرض وجوده محال والشرع لا يصح ذلك
لانه انما اخبر بتنعيمه على سبيل التفضيل **وجوده** اي وجود افراده
بمنزلة الفصل خرج به المحال فانه لا يصح وجوده ~~كذواتنا وصفاتنا~~

افراده

افراده كالشريك والولد والنقايص كما تقدم **وعدمه** اي عدم افراده
كذواتنا وصفاتنا كلها الموجودية والتقييمية والسلبية والمعنوية
خرج به ايضا الواجب فانه لا يصح عدم افراده كذات الله تعا
العلية وصفاته الوجودية والنفسية والسلبية والمعنوية بل هي
واجبة الوجود لنفسها او لموضوعها وينقسم الجايز الى ستة
اقسام ضروري ونظري واثباتي ونفي وذاتي وعرضي فالضروري ما يدركه
العقل بلا تامل كموت الواحد منا اليوم او غدا والنظري ما يدركه
العقل بعد التامل كتمني الانسان الموت ومثال الجايز الاثباتي كاثبات
الحركات لنا ومثال الجايز العرضي المطيع ومثال الجايز الذاتي كوجودنا
ومثال الجايز ايضا كدخول الصحابة الجنة تنبيهات الاول
ينقسم الجايز ايضا الى خمسة اقسام بخلاف الاقسام السابقة التي
ذكرها المولف نفعنا الله به في شرح المقدمات الاول جايز مقطوع
بوجوده كتنعيم اهل الجنة في الجنة والثاني مقطوع بعدمه كدخول
الكافر الجنة والثالث جايز محتمل الامرين كقبول الطاعة منا والرابع
جايز محتمل مشكوك فيه كقبول الطاعة منا وفوزنا بحسن الخاتمة
والخامس جايز جوزه الشرع كسائر المباحات الثاني ان الشيخ رحمه الله
تعا قد عرف الواجب والمستحيل والجايز ولم يعرف الوجوب والاستحالة
والجواز التي عبر عنها بالاقسام مع انه كان المتبادر من العبارة ذلك
قلت قد تكفل الشيخ رحمه الله تعا بالجواب عن ذلك في بعض مقدمات
فقال انما تعرضنا في اصل العقيدة لشرح الواجب والمستحيل والجايز
دون الوجوب والاستحالة والجواز لاستلزام تصورها تصور

مصادرها لان المشتق اخص من مصدره الذي اشتق منه
ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم بخلاف العكس انتهي
الثالث في تقديم احد هذه الثلاثة علي الذي يليه الفايدة في تقديم
الواجب لشرفه وحكمه اثبات المستحيل عقبه لانه ضده تفهم
منه وثلث بالكلام علي الجايز لانه ما استوي طرفاه اي اخذ طرفا من
الواجب وطرفا من المستحيل فرتبته التاخير فاخره الشيخ
رحمه الله تعالي الرابع تقسيم الواجب والمستحيل والجايز الي ضروري
ونظري بحسب اجراء الله تعالي العادة فان المعلوم بعضها
ضروري وبعضها نظريا ويجوز بالاجماع ان تصيرها كلها
ضرورية وانما الخلاف في عكسه فمن جعل العقل هو المعلوم
الضرورية او ملزوما لها منع ان تكون كلها نظرية ومن قال
ان العقل ليس نفس المعلوم الضرورية ولا ملزوما لها جوز الخامس
قال امام الحرمين وجماعة هذه الثالثة هي نفس العقل فمن
لم يعرفها فليس بعاقل بدليل ان الانسان اذ اوصي بثلث ماله
للعقلا فانه يعرف لمن عرف هذه الثلاثه وقال غيره والعقل غريزة
يتاتي بها ادراك هذه الثلاثه واعلم ان الحركة والسكون يصح التمثيل
بهما للاقسام الثلاثه فالواجب ثبوت احدهما لا بعينه والمستحيل
نفيهما او اجتماعهما في محل واحد والجايز ثبوت احدهما بالخصوص
السادس من المفرد عندهم ان الوجوب والامكان والامتناع اعتبارات
عقليه وليست من قبيل الجوهر ولا من قبيل العرض فان
قلت اذا كانت هذه الامور اعتبارات عقليه مفقودة في الخارج

فما

فما معني قولنا الله واجب وقديم وزيد ممكن حادث في الخارج
واجتماع النقيضين ممتنع في الخارج قلت كما قال بعض المحققين
معناه ان العقل اذا نسب الله تعالي الي الوجود والخارج حصل له معقول
وهو الامكان والحدوث واذا نسبت اجتماع الضدين الي الوجود
الخارج حصل له معقول هو الامتناع خاتمة فمجموع الاقسام
التي تفرعت من الحكم اللغوي الذي هو اثبات امر او نفيه خمسة
وثمانون قسما فتاملها وعدها تجدها كما قلنا ولله الحمد علي ذلك
وانما اطلت بهذا الكلام رغبة مني في اطلاع الطالب علي بعض ابحاث تلك
الحدود اي هذه الحقايق لا غنا للطالب عنها والاعمال بالنيات ولما
كان المقصود اولا بالذات انما هو فعله ويجب علي كل مكلف
شرعا ان يعرف الي اخره وانما قدم هذه الكلام علي ذلك لان معرفة
اقسام الحكم العقلي من جملة ما يتوقف عليه الشروع في هذا الفن
كاستمداده واسمه ورسمه وساير ما قدمناه اولا فاستمداد
هذا العلم هو معرفة اقسام الحكم العقلي التي هي الوجوب
والاستحالة والجواز اشار الي ذلك بقوله **ويجب** مضارع
وجب والاصل فيه يوجب فوقعت بين عدوتيها اليا والكسرة
كما في عديد وولد يلد والاصل يولد لكونه ابلغ ويعد
وفاعله المصدر المنسبك من ان والفعل وعبر بالمضارع لكونه
ابلغ من المعاني لدلالته علي الدوام والاستمرار ويجب ويلزم ويفرض
بمعني واحد علي كل مكلف اتي بلفظ علي وهي من الفاظ الوجوب للتخصيص
علي وجوب المعرفه وبلفظ كل للدلالة علي ان المعرفة واجبة ولو

بالدليل الجملي علي كل مكلف لان كل للعموم والاستغراق ومن
المستحيل عادة ان كل احد يقدر علي الدليل التفصيلي والمكلف
بفتح اللام من تعلق التكليف وهو البالغ العاقل الذي بلغته
دعوة النبي صلى الله عليه وسلم فمن لم يبلغه الدعوة لا يجب عليه
ذلك علي الاصح ولا يعذب ويدخل الجنة لقوله تعا وما كنا معذ بين
حتى نبعث رسولا والمكلف بكسر اللام هو الله تعا والمكلف به
معرفة الاقسام الثلاثة والتكليف طلب ما فيه كلفة او التزام
ما فيه كلفة فيدخل فيه قسمان من اقسام الطلب وهو
الواجب والمحرم وان قلنا طلب ما فيه كلفة فيدخل فيه
اربعة اقسام الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والكلفة
هي وقوع الكلفة الربانية عن الواجب ان ترك وعن المحرم
ان فعل واختلف من اي شي اشتق التكليف فقيل اشتق
من كلفة المشقة وقيل من كلفة العقاب فان قلنا اشتق
من كلفة المشقة فيدخل اربعة اقسام وان قلنا اشتق
من كلفة العذاب فيدخل فيه من اقسام الطلب
وهما الواجب والمحرم تنبيه قال الشيخ سي ودخل في
قوله كل مكلف الجن والملايكة فالجن اولهم علي المشهور
ابليس وهو مكلف بسماع كلام الله تعا ومن بعده اما
بسماع منه او بخلق علم ضروري فيه او بوقوف دعوة رسل
الانس اليه واما الملايكة فبسماع كلام الله تعا او بخلق علم
ضروريه او بارسال بعضهم الي البعض وتوقف التكليف علي ارسال

الرسل

الرسل انما هو في الانس بقوله تعا وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
عام مخصوص ويعلم من هذا ان المراد بالشرع في قول الاصوليين
لا حكم قبل الشرع بلوغ الدعوة باحد الطرق المذكورة ودخول الملايكة
في هذا الحكم ظاهر علي القول بانهم مختارون في التوحيد وهو ما ذكر المولي
طوغان في كتاب زهر البساتين وقال انه يتصور منهم الكفر واستدل علي
ذلك بقوله تعا ومن يقل منهم اني اله من دونه قال بن حجر الهيتمي ان
الايمان منهم ضروري فلا يكلفون به لان ذلك تحصيل للحاصل نعم
تكليفهم بالطاعة قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم اي في الماضي
ويفعلون ما يومرون اي في المستقبل وهو المراد بكون الايمان فيهم
ضروريا انه لا يحتاج الي دليل وانه فيهم جبلي لا اختيارهم فيه
والظاهر ان الانبياء وان كانوا افضل من الملايكة لا ياتي فيهم
ما قاله بن حجر وقد صرحوا بان سيد الانبيا محمد صلى الله عليه وسلم
المكلف بالايمان بالاله وبنفسه وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد
في الفاضل انتهى ولما كان قبل الشروع لا حكم اصلا لا اصليا ولا
فرعيا كما هو المنقول عن الاشاعرة وجمع من غيرهم وانما ثبت بعد
الشرع اشار الي ذلك بقوله شرعا قيد في الواجب لا في التكليف
اذ لا يظهر اذ ذاك كبير فايدة واحترز بذلك من مذهب
المعتزلة فان مدرك الوجوب عندهم هو العقل ومدركه
عند اهل السنة الشرع وحده ودليلا على ذلك قوله تعالى وما
كنا معذبين حتى نبعث رسولا فنفي التعذيب قبل البعث يلزم

منه نفي التكليف الملزوم له ولا فرق في ذلك بين العقايد وغيرها
من الفروع لكن تحكيم المعتزلة ليس في كل الامور اذ منها ما لا يدرك
الا بالشرع كحسن صوم رمضان وقبح صوم اول شوال فانه لا سبيل
للعقل اليه فهذ محل اتفاق بيننا وبينهم على ما قرر المحقق المحلي
في شرح جمع الجوامع وغيره فاذا حكموا بوجوب الصلاة مثلا او حرمة
الزنا عقلا بناء على الحسن والقبح عندهم ثم جاء الشرع بذلك كان
موكدا للحكم العقلي لا مثبتا انتهي والشرع يطلق مصدرا بمعني
استفتح ويطلق اسما بمعني الشارع والمراد به الباري جل وعز اذ هو
الشارع حقيقة قال الله تعا شرع لكم من الدين يطلق ويراد به
القواعد الدينيه والاحكام السمعيه قاله الامام الزناتي رحمه
الله تعا وقد فسر المحقق المحلي في شرح جمع الجوامع الشرع عند
قول المتن ولا حكم قبل الشرع بالبعثه لاحد من الرسل قال
العلامة الغنيمي الظاهر مناسبته هنا اي ما فسر به المحقق
المحلي اذ يصير المعني عليه ويجب على كل مكلف بالشرع اي
ببعثة احد من الرسل وان لم يكن مرسلا اليهم بالنسبة الي الايمان
فيجب تكليف كل احد بالايمان بعد وجود دعوة احد من الر
وان لم يكن رسلا اليهم كما اقتضاه الامام الحليمي واعتمده
النووي وقضية ذلك الا خوله صلى الله عليه وسلم في كل المكلف
وان معرفته واجبة عليه نفسه ببعثته لكل مكلف اذ هو
داخل في كل مكلف وانتصابه اما ان يكون على نزع الخافض اي
يجب بالشرع او على انه صفة لموصوف محذوف تقديره وجوبا

شرعا

شرعا اي شرعيا اي موخوذا من الشرع المبعوث به محمد
صلى الله عليه وسلم او على التمييز اي يجب على كل مكلف المعرفة
من حيث الشرع لا من حيث العقل او على الحال وهل صاحبها
الوجوب المفهوم من قوله وتجب اي وتجب على كل مكلف حالة
كون الوجوب شرعا اي شرعيا اي ماخوذا من الشرع الشريف
او صاحبها هو المصدر المنسبك من ان يعرف الذي هو فاعل يجب
اي يجب على كل مكلف المعرفة حال كونها شرعا كما تقدم وهو
صحيح معني في الوجهين ان يعرف اسم تاويلا فاعل تجب على كل
مكلف معرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز وحقيقة المعرفة هي
الجزم الطابق في عقايد الايمان عن دليل فالجزم احتر ازا
من الشك والظن والوهم فانها لا تكفي فيما طولب من المكلف
ان يعتقده في حق الله تعالي وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام
والمطابق اي الموافق للحق احترازا من الجزم الذي لا يوفق
للحق فانه لا يسمى معرفة بل هو جهل كجزم النصاري بالتثليث
والمجوس بالاهين اثنين وفي عقايد الايمان احترازا
من الفروع فانه قد اتفق اهل السنة والجماعة على جواز
التقليد فيها من غير المجتهد واما المجتهد فلا يجوز وقيل
يقلد اذا امتد عليه مسالك الاجتهاد وخشي فوات الوقت
وقيل يقلد من هو اعلم منه وقيل يجوز ان يقلد فيما يخصه
دون ما يفتي به وعن دليل احترازا من الجزم الموافق
للحق لا عن دليل فانه تقليد ولا يسمى معرفة والتقليد ان

تتبع في قوله واعتقاده دون ان تعرف دليله اما اذا عرفت
دليله فانك عارف ولست مقلدا فاحترز بقوله ان يعرف عن جميع
ماتقدم وقد اختلف في من قلد في عقايد التوحيد هل يكفيه
تقليده اذا كان جازما به لاتردد معه دون عصيان او يعصي
بترك النظر وبعضهم قيد العصيان بان يكون فيه اهلية
للنظر واما القول بانه كافر فانما يعرف لاهاشم من المعتزلة
والدليل المطلوب من المكلف عند القايل يوجب المعرفة هو الحمل
وهو للعجوز عن تقريره وحل شبهه كما اذا قيل له اعتقد ان
الله موجود فيقول نعم فيقال له ما دليلك على ذلك فيقول هذه
المخلوقات ويعجز عن كيفية دلالتها من انها هل من جهة حدوثها
او امكانها او هما معا او نحو ذلك وعن رد الشبهة التي اوردتها
الملحدة في ان اعراض العالم حوادث لا اول لها ونحو ذلك من الضلال
فان قلت ورد الامر بمعرفة الله تعا فان توجه على عارف لزم تحصيل
الحاصل او غير عارف فلزم توجيه امر الله على من لا يعرف الله جاهل
بالذات جاهل بالصفا فاذن هذا الامر يتوجه على شخص لا يمكنه
ان يعرف الامر والآمر فلزم تكليفه ما لا يطاق فالجواب يتوجه على
على عارف بالله تعا على وجه الاجمال ويرد الامر بمعرفته على
سبيل التفصيل فمتعلق الامر غير ما هو حاصل فلا يلزم تحصيل
~~فان قلت~~ فيطلب منه المعرفة بالتفصيل فلا يلزم تحصيل الحاصل
فان قلت فهل من نكتة في عدول الشيخ رحمه الله تعا عن العلم بالتعبير

بالمعرفة

بالمعرفة في هذا المقام المتكلم قلت نعم وانما عبر بها دونه لان المعرفة
تقتضي تقدم الجهل بخلاف العلم ولانها تتعلق بالصفات والعلم بالذات
ومعلوم ان المكلف بمعرفة الله سبحانه يسبقها جهله وذات الله
تعالى لا يعلمها احد غيره وعلى كل ذلك بدعن الجزم ولا يكفي الظن لقوله
تعا فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعا وليعلموا انما هو اله
واحد فان قلت لم قال ان يعرف ولم يقل ان يجزم قلت لان المعرفة
اخص والجزم اعم لان الجزم ينقسم الى قسمين مطابق وغير مطابق
فالمطابق على قسمين ما له سبب وما لا سبب له فالمطابق الذي
له سبب هو المعرفة والسبب لها الضرورة او البرهان والذي
لا سبب له هو التقليد الصحيح وغير المطابق الذي له سبب
هو الجهل المركب والذي لا سبب له هو التقليد الردي فقد تبين
لك انقسام الجزم الى اربعة اقسام فان قلت فهل يوخذ من
كلام الشيخ رحمة الله تعا ان اول الواجبات المعرفة ام لا قلت
لا يوخذ من كلامه ان اول الواجبات المعرفة لانه انما نص
على وجوبها فقط وكونها اول الواجبات او غيره امر اخر ثم ان
العلما رضي الله تعا عنهم اختلفوا في اول الواجبات على سبعة
اقوال الاول المعرفة اذ هي اصل المعارف الدينية وعليها
يتفرع كل وجب وهو قول الشيخ الاشعري الثاني النظر
الموصل اليها لانه واجب وهو قبلها وهو قول الاستا
الثالث اول جزء من النظر لانه السابق في الوجود
على ما بعده وهو قول القاضي الرابع القصد الى النظر الصحيح

المراد بالاستا
هنا هو ابو ا
الاسفر

ليتوقف النظر على قصده بمعنى تفريغ القلب عن الشواغل وهو قول امام
الحرمين وبعزى للقاضي ايضا الخامس التقليد لسهولته وقرب ماخذه
وهو قول جماعة المبتدعة كما نقل الشيخ عن ابن العربي في شرحه
السادس النطق بالشهادتين وهو قول بعض اهل السنة السابع الشك
وهو قول ابي هاشم في طايفة من المعتزلة ورد ت هذه الاقوال
كلها ولم يبق منها الا الاول وبيان رد هذا ان الشك في الالوهية كفر تطلب
ازالته فلا يكون مطلوبا بالحصول التناقض ولا سيما على اصل صاحبه الفاسد
ه من ان الكفر المنع قبيح لذاته وبيان رد الثاني ان يقال ان ايجاب النطق
ه بهما ان كان مع وجود ما يضاد مدلولهما في القلب من شك ونحوه
فهو ايجاب للنفاق وان كان بعد تفريغ القلب من ذلك فاول الواجبات
هو الجزم بما في القلب بعد تفريغه لا نفس النطق وبيان رد الثالث
ان يقال ان المعرفة الواجبة لا تحصل بالتقليد لانه ليس معرفة
ولا علما وبيان رد الرابع ان يقال لا يختص القصد بالواجبات
اذ كل متوجه اليه لابد من التفرغ له من الشواغل العايقة عنه
وبيان رد الخامس ان يقال ان الجزء لا يستقل بالمفهومية الا ترى
ان صيام نحو يوم او ثلثه لا يصح كذلك معرفة او لجزء الا
يصح وبيان رد السادس ان يقال هذا النظر لا يخلو اما ان
يكون هو اول الواجبات مع قطع النظر عن النية الصحيحة او لا
الثاني باطل ما المقدم في البطلان مثله لتداخله مع
الاول لان النية هي القصد ولم يصح على هذا الا الاول والله
اعلم ثم تجب عليه اذا حصلت له تلك المعرفة بواسطة البرهان

ان يقطع

المراد بالشيخ هنا هو سيدي محمد السنوسي

ان يقطع بان تلك المعرفة انما حصلت بمحض خلق الله تعالى فضلا
منه سبحانه ولا اثر للبرهان ولا لفكرة المكلف وبحثه في حصولها
لا بطريق التعليل كما يقوله الفلاسفة ولا بطريق التولد كما
يقوله المعتزلة وانما المولى الكريم هو الذي من بفضله تخلق فهم الدليل
وتخلق فهم المدلول عليه باثره لا شريك له البتة واختلف ائمتنا هل
خلف الله تعالى فهم معرفة الى المدلول عقب خلقه فهم معرفة الدليل
من غير عروض افة خاصة كالجهل ولا عاقة كالموت لازم عادة كالشبع
مع الاكل ولازم عقلا كالعرض مع الجوهر فقال الاشعري رضي الله تعالى
عنه هو لازم عادة فيصح التخلف وقال امام الحرمين هو لازم عقلا
فلا يصح التخلف والاظهر ما قاله الاشعري رضي الله تعالى عنه
ثم المعرفة بهذه الثلاثة في حق الله تعالى وفي حق رسله عليهم
الصلاة والسلام هل هي نفس الايمان الذي كلفنا به وهو مذ
هب الاشعري او ملزومة للايمان فيكون الايمان هو حديث
النفس التابع لتلك المعرفة وهو مذهب القاضي وصححه بعض
الايمة لانه انسب لمعنى الايمان لغة وبالله تعالى التوفيق ما
يجب اي الذي تجب فما من صيغ العموم والعموم انما هو بحسب
الطاقة البشرية والا فالذي تجب لمولانا لا تتناهى فاندفع قول
بعضهم لا من حذف مضاف وتقدير بعض ما يجب وبعض ما
يستحيل فهذا الامام العلامة القرافي قال في العقد المنظوم
واقتلوا المشركين عام فيما لا تتناهى منهم ومع ذلك فقد
لا يوجد منهم الا واحد فيقتله ويخرج عن عهدة الامر فيكون

المراد بالقاضي هنا ابو بكر الباقلاني

قتال ذلك الواحد مطابقا للواقع لا لمدلول الصيغة انتهى المراد منه
وح فقول الشيخ رحمه الله تعالى يجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب شرعا
اي كلما يجب يدخل في الوجود تحت قدرته البشريه ويخلص بذلك عن الوجوب
فاحفظه فان قلت فما الفرق بين الواجب الاول والواجب الثاني
قلت الواجب الاول قلت الواجب الاول مقيد بالشرع مقدر بالعقل
فهو من التجنيس التام في حق مولانا الحق يطلق على امور منها
الحقيقة ومنها القول والفعل الواجب قال العلامة الغنيمي والمناسب هنا
الاول كما في قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امراة النار في هرة اي
لاجلها جل اي اتصف بالرفعة التي لا تماثل وتنزه عما لا يليق به وعز اي
انفرد بصفته الجلال او غلب لانه قاهر لجميع الاشيا وما يستحيل
عطف على قوله ما يجب اي يجب على كل مكلف ان يصدق بان الشريك
في حقه تعالى محال وبان الجسمية والعرضية كذلك ونحو ذلك من السلوب
المحالة وما يجوز اي في حق مولانا يعني ان افعاله كلها جايزة اي كخلق العالم
والحشر والنشر والاثابة والعقاب ونحو ذلك لا يجب منها شي عقلا
ولا يستحيل اذ لو وجب شي منها عقلا واستحال لانقلب الممكن واجبا
او مستحيلا ولا يخفى بطلان ذلك وكذلك كل ترك من تروكه لانه مقابل
والحكم على احد المتقابلين بالجواز يستلزم مثله في مقابله كذا في شرح
الوسطي فهو شرح لكلامه نفعنا الله تعالى به ورضي عنه ولما
كان الايمان مركبا من جزئين جز الايمان بالله وهو حديث النفس
التابع للمعرفة وجزء الايمان برسول الله كذلك ولا يصح الاول بدون

الثاني اشار الى ذلك بقوله وكذا يجب عليه اي على كل مكلف
ان يعرف المكلف مثل ذلك اي ما يجب وما يستحيل وكذا ما يجوز في
حق الرسل عليهم الصلاة والسلام ليفوز بالايمان
والاسلام والاحسان فما يجب في حقهم عليهم الصلاة والسلام
كالصدق والامانة وتبليغ ما امروا بابلاغه ومما يستحيل
عليهم نحو السلب ذلك كالكذب والخيانة وكتمان شي مما
امروا به وما يجوز في حقهم كالاعراض البشرية التي لا تودي الى
نقص في مراتبهم كما سياتي ذلك كله ان شاء
الله تعالى في كلام الشيخ مبسوطا فان قلت لم اقحم الشيخ رحمه الله
تعالى لفظ مثل قلت انما اقحم لفظ مثل لانه لو قال ان يعرف ذلك
لتوهم المتوهم ان الواجب في حق الرسل هو عين ما تقدم في حقه تعالى فان قلت
لم عبر الشيخ رحمه الله تعالى بالرسل وكان الاولى التعبير بالانبياء للعموم
قلت قال العلامة الغنيمي عبر بالرسل دون الانبياء على وجه تغليب الافضل
على غيره والا فالاجماع والنصوص الصريحة ان الانبياء كالرسل
فيما ذكر والرسل جمع رسول وهو الذي اوحى الله تعالى اليه بالاحكام وامره
بتبليغها فان لم يومر بالتبليغ فهو نبي وعددهم ماية الف واربعة
وعشرون الف والرسل منهم ثلاثمايه وثلاثه عشر ويخرج عددهم من
اسم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين على قاعدة الجمل
وهو كلهم نجم الاخمسة محمد صلى الله عليه وسلم واسماعيل
وهود وصالح وشعيب عليهم الصلاة والسلام واولوا العزم
منهم على ما ذكره ابن عطية خمسة محمد صلى الله عليه وسلم وابراهيم

عليه السلام وموسى عليه السلام ونوح عليه السلام وعيسى وزاد
في الكشاف رحمه الله تعالى اسحق عليه السلام ويعقوب عليه السلام
ويوسف عليه السلام وايوب عليه السلام وداود عليه السلام وتلخص
من كلام ابن عطية وصاحب الكشاف ان اولوا العزم عشرة
والسنتهم ثلاثة على ما قاله الافقهسي سريانية وعبرانية
وعربية فالسريانية خمس ادريس ونوح وابراهيم ولوط
ويونس عليهم السلام والعبرانيون منهم من بني اسرايل
وهو يعقوب ابن اسحق ابن ابراهيم عليهم السلام والعرب منهم خمسة
هود وصالح وشعيب واسماعيل ومحمد صلى الله عليه وسلم اجمعين وعدد
نزول جبريل عليه السلام على كل نبي على ما قاله التتايي نقلا عن
شيخه الحافظ الديلمي نزل على ادم عليه السلام اثنى عشرة مرة وعلى ادريس
عليه السلام اربعا وعلى نوح عليه السلام خمسين وعلى يعقوب
عليه السلام اربعا وعلى ابراهيم عليه السلام اربعين وعلى موسى عليه
السلام اربعماية مرة وعلى ايوب عليه السلام ثلاثا وعلى عيسى
عليه السلام عشرا وعلى محمد صلى الله عليه وسلم اربعة وعشرين
الف مرة وعدد الكتب المنزلة على ما قال التتايي ماية كتاب واربعة عشر
كتابا خمسون على شيث ابن ادم عليهما السلام وعلى ثلاثون على ادريس
عليه السلام وعشرون على ابراهيم عليه السلام ولا خلاف في هذا
واختلف في عشرة فقيل نزلت على ادم عليه السلام وقيل على موسى
عليه السلام قبل التوراة والتوراة على موسى عليه السلام والا
نجيل على عيسى عليه السلام والزبور على داود عليه السلام والفرقان

على

على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فايدة قال ابن العربي وتحقيق
انزال القران ان جبرايل عليه السلام فهم الكلام في العلوية واداه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الارض بان قراه عليه فعرفه الرسول صلى
الله عليه وسلم من قراته لا حقيقة له سوى ذلك ولا المجاز له يصح غيره
والا فالمعنى يستحيل فيه الانتقال فكيف بالقديم ولما فرغ المؤلف رحمه
الله تعالى من بيان ما تقدم ذكره على وجه التخصيص والتفصيل فقال
فمما يجب الفا وما بعدها جواب شرط محذوف كان سايلا سيله
فقال له ما هذا الذي في حق مولانا تعالى فقال له ان اردت ان تعرف
الواجب اي الثابت لمولانا اي لخالقنا وناصرنا ومتولي امورنا جل اي
اتصف بالرفعة التي لا تماثل وتنزه عما لا يليق به وعز اي انفرد بصفة
الجلال او غلب لانه قاهر لجميع الاشياء فبعض عشرون لظهورها
اي لنا اي الواجب لمولانا جل وعز فبعضه عشرون صفة تمييز اي نعتا وفي
ضمن ذلك ان ثم بعضا اخر لان معرفة جميع الواجب غير ممكن لعدم تناهيه
ولا يلزم من عدم معرفته عدم التكليف به اذ التكليف بما لا يطاق جايز عقلا
ممتنع شرعا بفضل الله تعالى وهذا ظاهر لا غبار عليه والله تعالى اعلم تنبيها
الاول المراد بالواجب هنا الواجب العقلي لا الواجب الشرعي وان كان لازما
من عموم الاول اي هذه العشرون بعض ما يجب على المكلف شرعا فهي جزية موجبة
فلا تنافي الكلية الموجبة الماخوذة من قوله ويجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب
الى اخره فافهم الثاني اتى بمن بتعيضية اشارة الى عدم ادعا انحصار
ما يجب في حقه مولانا في العشرين صفة اذ كمالاته لا نهاية لها والمراد به
المجموع الذي في ضمنه الصفات الوجودية والسلبية والاضافية ولا شك

ان ذلك المجموع غير متناه ولا يقال اذا ضم نعيم الدنيا الي نعيم الاخرة
او معلومات الله تعالى صار الكل متناهيا فان قلت كمالاته جمع مضاف
فهو محكوم عام والحكم علي العام كلية محكوم فيها علي كل فرد واجيب بان
الحكم في العام علي وجهين احدهما هذا والثاني ان يكون الحكم علي المجموع
نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
وما نحن فيه من هذا القبيل ولا يصح ان يكون من الاول او يصير المعني
ان كل كمال له تعالى اي كل فرد لا يتناهى الثالث قال بعض اهل الحواشي
وعشرون يحتمل ان يكون مبتدا ويكون الخبر مقدرا بعده اي واجبة
ولك ان تقول مقدر في الجار والمجرور قبله ويحتمل ان يكون خبرا
ويكون المبتدا محذوفا والتقدير هي عشرون انتهى والصفة هي
المرادفة للمعني وهي كل ما لا يقوم بنفسه واوجبة حكما للموصوف وهي علي
سبعة اقسام وذكر المولف رحمة الله تعالى اربعة نفسية وهي التي لا
يعقل الموصوف بدونها وهذا الحد علي مذهب من ينفي الحال
كالامام الاشعري واما علي مذهب من يثبته كالرازي وامام
الحرمين فالنفسية هي الحال الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة
بعلة كالوجود وسلبية وهي عبارة عن نفي ما لا يليق بالله تعالى كا
لقدم والبقا ومعاني وهي كل صفة قامت بالموجود موجبة له
حكما وقيل هي المعاني الموجبة للاحوال كالقدرة والارادة
معنوية وهي عبارة عن الاحوال التي اوجبتها المعاني ككونه
قادرا ومريدا وفعلية وهي عبارة عن التعلق التنجيزي للقدرة
والارادة كخلقه ورزقه وهي علي قسمين فعلية وجودية كالامثلة

زيد الي علم

وسلبية

وسلبية كعفوه عمن يشا فانه عبارة عن ترك العقوبة وهذا بناء
علي ان الترك سلب فعل يكون من الثاني وعلي انه فعل يكون من الاول
وجامعة لساير اقسام الصفات كالجلال والكبرياء والعظمة والالوهية
وسمعية وهي عبارة عن معاني ورد السمع بها واعني بها الكتاب والسنة
المتواترة وكذا خبر الاحاد بشرط اعضاد الدليل العقلي كالاستواء
واليد والعين والوجه وقد اختلف الناس فيها فذهب الشيخ الاشعري
انها اسماء الصفات غير صفات المعاني الثمانية والله اعلم بحقايقها وذهب
امام الحرمين الي انها مؤولة بالاستيلاء والقهر والغلبة والقدرة
والبصر والوجود وذهب السلف الي الوقف في تاويلها والنقلية
علي قسمين ما لا يقبل التاويل وما يقبله فان كان الاول وجب رده لان
المتواتر لا يعارض العقلية لاستحالة المعارضة بين القطعيين فلم
يليق الا الاحاد وهي انما تفيد الظن ولا معارض بين قطعي وظني
وذلك كالحديث الذي اخرجه البخاري من انه اذا كان يوم القيمة
نادي الله بصوت يسمعه البعيد كما يسمعه القريب وان كان الثاني
فان قبل تاويلا واحدا تعين والا وجب التفويض لان تعين بعضها
بغير نقل عن صاحب الشرع تسور علي الغيب بغير دليل وهذا مع
التنزيه عن الظاهر المستحيل اجماعا قلت وناهيك بفهم هذا التدقيق
فانه في غاية التحقيق وهذا الذي ينبغي ان يعول عليه ولما انقسمت
مباحث هذا الفن ثلاثة اقسام الاهيات وهي المسائل المبحوث فيها
عن الاله ونبويات وهي المسائل المبحوث فيها عن النبوة واحوالها
وسمعيات وهي المسائل التي لا تتلقى احكامها الا من السمع ولا تؤخذ الا

بعد ممن الشرع في تفصيل ذلك وبدا من القسم الاول بما هو الاصل وهو
الوجود لان الحكم يوجب الواجبات له تعا واستحالة ما يتنزه عنه
وجواز ما يجوز في حقه فرغ عنه فقال وهي اي الصفات
العشرون اربعة اقسام نفسية وسلبية ومعاني ومعنويات
كما تقدم القسم الاول الوجود فقط وهو الذاتي بمعنى انه وجد لذاته
اي ذاته اقتضت وجوده جل وعلا لا لعلة فلا يقبل العدم
لا ازلا ولا ابدا لوجوب افتقار العالم وكل جزء من اجزائه اليه
تعا وكل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجبا
ذاتيا لا جايزا والا لزم الدور والتسلسل وكلاهما محال
وسياتي برهانه انشاء الله تعا واعلم ان العلماء رضي الله تعالى
عنهم اختلفوا فيه هل يعرف اولا فمنهم من قال يعرف ومنهم
من قال لا يعرف والذي عليه الجمهور انه لا يعرف وعليه سلك
المؤلف في الشرح في قوله معناه ظاهر اي لا يعرف يعني تعريفا
حقيقيا يستلزم شي تصوره في نفسه ليكون دورا او تعريفا
للشي بنفسه واما تعريفه تعريفا لفظيا يفيد فهمه من ذلك
اللفظ فلا باس به كقول بعضهم هو كل لفظ دال على موجود
ثم اختلفوا فيه ايضا هل هو نفس الذات او الزايد عليها فذهب
الشيخ الاشعري الى انه نفس الذات لا في القديم ولا في الحادث وذهب
الامام الرازي الى انه زايد على الذات ووقف بعضهم بين القولين
بان الوجود عين الموجود ليس بزايد في الخارج وهو زايد ليس
عينه في التعقل لانا نتعقل الوجود حقيقه ولا نتعقل ماهيه

الموجودة

الموجودة حقيقه وهذا المختار المحققين وعليه درج ابن ذكري فقال والحق
في زيادة الوجود في العقل لا في الخارج المعهود تنبيهات الاول قال
بعض اهل الحواشي علي الشمسية في المنطق قولهم الواجب الوجود هو
الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده فان قلت فعلى
هذا يلزم تقدم الشي على نفسه او كون الشي موجودا مرتين لانه لما
كان الذات سببا وموجبا للوجود للوجود كان متقدما بالوجوب
عليه ضرورة تقدم وجود السبب علي المسبب فان كان الوجود المتقدم
عين وجود المتاخر يلزم تقدم الشي على نفسه وهو باطل وان كان
الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر يلزم ان يكون الشي موجودا مرتين
وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من حيث هي هي توجب وجوده بلا
اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم على تقدم الوجود على نفسه ولا
يكون موجودا مرتين وايضا يلزم علي تقدير كون الوجود المتقدم
غير الموجود المتاخر التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم الذي هو
غير الوجودين المتاخرين بالغرض فيحصل للذات وجود وهذا الوجود
الثالث ايضا ان كان مقتضى للذات كان الذات مقدما عليه بالوجود ويمكن
تقديره الي غير الغاية فيلزم التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل
فان هذا المحل من مصرف الاذهان الثاني فان قلت بناء علي زيادة الوجود
على الذات هل هو صفة نفسية او سلبية قلت فيه قولان مشهوران
احدهما انه صفة نفسية ونحى المؤلف رحمه الله تعالي في هذه العقيدة حيث
قال فهذه ست صفات الاولي نفسية وهي الوجود ورجح في شرح المقد
مات القول بانه صفة سلبية حيث قال بعد ذكر القدم والبقا

لجمعهما وجوب الوجود لانه عبارة عن عدم قبول ازلا وابدا

انتهي الثالث اتفق اهل جميع الملل علي وجود الصانع في الجملة خلا شر

ذمة قليلة من جهة الفلاسفة زعمت ان حدوث العالم امر اتفاقي

بغير فاعل وهو بديهي البطلان الرابع قال بعض اهل الحواشي و

تقديمه شبيه بتقديم التصور علي التصديق وكذا كل من الف في هذا

العلم انما يبدا بالوجود القسم الثاني من الصفات اعني السلبية وهي كل

صفة مدلولها عدم امر لا يليق به سبحانه وهي خمس صفات وقدم

منها القدم لابتناء ما بعده عليه وهي القدم الذاتي وهو عبارة عن

سلب العدم السابق علي الوجود وان شيت قلت عبارة عن عدم

الاولية للوجود وان شيت قلت عبارة عن عدم افتتاح الوجود

وكلها بمعني واحد وهذا بناء علي انه صفة سلبية وهو الاصح لان

السلب داخل في مفهومه قال الشيخ في شرح الكبري وقد اختار هذا

القول المحققون من المتاخرين وقيل انه صفة نفسية اي ليس بزايد

علي الذات ومرجعه الي الوجود المستمر ازلا ورد بانه لو كان نفسيا للوجود

لما عري عنه موجود كيف والجوهر في اول ازمنة وجوده لا يتصف با

لقدم وانما يطرا عليه بعد ذلك اذا توالت علي وجوده الازمنة

والصفة النفسية لا تكون طارية وقيل انه صفة معني اي صفة وجودية

زايدة علي الذات كالعلم والقدرة ونحوهما من صفات المعاني

ورد بانه يلزم ان يكون هذا القدم الموجود في حقه تعالي قديما

لاستحالة اتصافه تعالي بالحوادث ولانه لا يعقل وجود في

الازل عاريا عن وصف القدم ويجب ان يكون يقدم موجود

زايد

زايد علي ذلك القدم قايم به والا لزم نقض الدليل ثم ينتقل

الكلام الي قدم القدم فيلزم فيه مثل ما لزم في الاول ثم كذلك

ويلزم فيه التسلسل وقيام المعني بالمعني واعلم ان القدم يطلق

علي معنيين احدهما ما تقدم ذكره وهو ما لا اول لوجوده اي

وجوده ازلي لم يسبقه عدم وهو بهذا المعني هو الثابت له

جل وعلا ولا يتصف به سواه والثاني ما توالت علي وجوده

الازمنة وطرا عليه الجديدان الليل والنهار ومنه قوله تعالي

كالعرجون القديم وبهذا الاعتبار يقال اساس قديم وبنا قديم و

هو بهذا المعني علي الله محال لان وجوده تعالي لا يتقيد بمكان

ولا زمان لحدوث كل منهما فلا يتقيد بواحد منهما الا من هو

حادث تنبيهات الاول وقع التردد بين بعض المشايخ في جواز اطلاق

لفظ القديم نظرا الي معناه فمنهم من ذهب الي جوازه لانه واجب له عقلا ومنهم من ذهب الي

المنع منه وانما يقال تجب له القدم او نحو هذا لان اسماه تعالي توقيفية لا

ن العلما اتفقوا علي ان الله تعالي لا يسمي الا بما يسمي به نفسه او سماه

به رسوله وانعقد عليه الاجماع لان القديم قد ورد بطريق

ابي هريرة معدودا في التسعة والتسعين اسما قاله الشيخ عن العراقي في شرح

اصول السبكي الثاني قال بعض المحققين القديم اخص من الازلي لان

القديم موجود لا ابتدا لوجوده والازلي ما لا ابتدا لوجوده وجود

يا كان او عدميا فكل قديم ازلي ولا عكس وبغير فان ايضا من جهة

ان القديم يستحيل ان يلحقه تغير او زوال بخلاف الازلي الذي ليس

بقديم كعدم الحوادث المنقطع بوجودها الصفة الثانية من الصفات

الصفات السلبية البقا الذاتي وهو عبارة عن نفي العدم اللاحق
للوجود واذا شيت قلت عبارة عن عدم انقضاء الوجود
وان شيت قلت عبارة عن عدم الاخرية للوجود وكلها بمعنى واحد
واعلم ان البقا ايضا يطلق على معنيين احدهما هذا الذي تقدم
وهو مالا انقضا لوجوده اي وجوده ابدي لم يلحقه عدم وهو بهذا
المعنى هو الثابت له جل وعلا ولا يتصف به سواه والثاني مقارنة
الوجود لزمانين فصاعدا وهو مستحيل في حقه تعالى لما عرفت من استحالة
تقييد وجوده تعالى بالزمان وانما يتصف بالبقا بهذا المعنى الحوادث
تنبيهان الاول الاقوال الثلاثة المقررة في صفة القدم من الاختلاف
هي مقررة ايضا في صفة البقا حرفا بحرف فقيل هو نفسي اي عبارة
عن الوجود المستمر فيما لا يزال وقيل صفة معنى اي موجود زايد على
وجود الذات كالعلم ونحوه وقيل صفة سلب اي عبارة عن نفي
العدم اللاحق للوجود وهو الاصح ايضا والاعتراض على
الاولين هنا كالاعتراض عليهما في صفة القدم سواء بسواء
الثاني عطف القدم والبقا على الوجود من باب عطف الخاص
على العام واللازم على الملزوم وسبب الاستعمال التغاير
وعدم التغاير فان لم يقع التغاير بين الاوصاف الثلاثة
بان كانت نفسيات كلها او سلبيات كلها فلا يتاتى
فيها الا عطف الخاص على العام وان وقع التغاير بين
الاوصاف الثلاثة بان يكون الوجود نفسيا والقدم
والبقا سلبيين فيكون عطفهما عليه من عطف اللازم
على الملزوم وبيان ذلك واضح فايدة قال الشيخ في شرح

الكبرى

الكبرى حقيقة الدور توقف الشي على ما يتوقف عليه اما بمرتبة
او بمراتب وحقيقة التسلسل هو ترتب امور متناهية
والصفة الثالثة من الصفات السلبية الواجبة له تعالى مخالفته
تعالى للحوادث اي مخالفة ذات مولانا العلية وصفاته الجميلة
السنية لجميع الحوادث اي ذاته تخالف جميع الذوات لعينها
وصفاته تخالف جميع الصفات لعينها لا لامر زايد على الذات فمخالفته
للحوادث لعين ذاته وحقيقته لا مشاركة بينه وبين غيره في ذاته
ولا حقيقته وانما الاشتراك في الاسماء والاحكام دون الاجزاء المتقومة
المفهومة على ان التقويم كما عرفت لا يصح الا في حق المركبات والله تعالى
لم تتقوم ذاته لجنس ولا بفصل تعالى عن ذلك وما يقع مما يوهم خلاف
هذا فهو مؤول والله اعلم وقولنا لا مشاركة بينه وبين
غيره الى اخره هو على مذهب الشيخ ابي حسن الاشعري وابي الحسين
البصري والمتاخرون من المتكلمين لنفاة الاحوال قالوا والمخالفة
بين كل موجودين من الموجودات انما هي بالذات فهو تعالى منزه
عن المثل اي المشارك في تمام الماهية وعن الند اي المساوي وذهب
قدما المتكلمين الى انه تعالى مماثل لساير الذوات في الذاتية والحقيقة وانما
يمتاز عن ساير الذوات باحوال اربعة الواجبية والحيية والعلمية والقادرية و
هو قول ابي علي الجبائي واما عند ابنه ابي هاشم فانما يمتاز عما عداه من الذوات
بحالة خامسة هي الموجبة لهذه الاربع يسميها بالالهية قالوا ولا يرد علينا
قوله تعالى ليس كمثله شي لان المماثلة المنفية هاهنا المشاركة في اخص وصف
النفس دون المشاركة في الذات والحقيقة فيكون النفي في الاية لسلب العموم وعلى
المذهب الحق لعموم السلب فالمخالفة عبارة عن نفي المماثلة في الذات والصفات

والافعال وان شيئت قلت عبارة عن نفي الجرمية ولوازمهما وخواصهما
قبل وانما قال للحوادث ولم يقل للعوالم وان كان بمعناه لانه واضح
او مخافة تصحيف العالم بالعالم ويرد على هذا الاخير العوالم بلفظ الجمع
فافهم انتهى من الشيخ المقري فايدة شيء في الاية الشريفة وهو
قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير نكرة بل انكر النكرات وقعت
في سياق النفي فتعم وقدم السلب على الاثبات في الاية اشارة الى نفي المماثلة
في الذات والصفات ولو قدم عجزها لكونها اثباتا على صدرها لكونه سلبا
كان فيها شعور بنفي المثلية عن الصفات التي هي السمع والبصر والكاف
في مثله صلة التوكيد المثل اذ لو يتقدر صلة اي زائدة لعبارة المعنى
ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل تنبيهات
الاول لزوم الجرمية كثيرة الحدوث والافتقار والحين والتحيز والجهة والازمنة
والمقدار والامكنة وقولها للاعراض ولوازم العرضية الحدوث والافتقار
ووجودها في زمان وقيامها بمحل فالثلاثة الاول تشاركها الاجرام
فيها والرابع تنفرد به الاعراض الثاني عطف المخالفة على القدم والبقا من
باب عطف اللازم على الملزوم لان القدم والبقاء ملزومان والمخالفة
لازمة لبيان الملازمة استحالة وجود الملزوم بدون اللازم فالقدم والبقاء
يستلزمان المخالفة للحوادث للجواهر والاعراض لاستلزمات القدم والبقاء
لازما ليستى لجرم ولا عرض على القول بوجوده هو حادث بدليل الاجماع وهو
الصحيح ويصح اثبات حدوثه بالدليل العقلي الا انه ضعيف لانه تمسك بعكس الدليل
والصفة الرابعة من الصفات السلبية الواجبة له تعالى قيامه تعالى بنفسه اي بذاته العلية
الازلية السرمدية لا بغيره اي حرف تفسير لا يفتقر اي لا يحتاج الى محل اي ذات
سوى ذاته العلية ولا الى مخصص بكسر الصاد اي فاعل اذ لو افتقر اليه لكان جو
هرا

جوهرا للزوال معرضا فباستغنايه تعالى عن المحل اي عن ذات يقوم
بها يلزم ان يكون ذاتا لا صفة لان الصفة لابد ان تقوم بمحل
وباستغنايه عن المخصص يلزم ان يكون قديما لا حادثا لانه لا
يحتاج الى المخصص وهو الفاعل الى الحادث تتمة قال الشيخ يس
في حاشيته الباقي بنفسه باء السببية والمصاحبة قال شيخنا يعني الخنيمي
او الظرفية وكان مراده الظرفية المجازية وسئلت شيخنا عن اضافة نفس
الى ضمير وفي مفردات الراغب ويحذركم الله نفسه اي ذاته وهذا وان من
حيث انه مضاف ومضاف اليه يقتضي المغايرة واثبات شيئين من
حيث العبارة فلا شي من حيث المعنى سواه تعالى عن الاثنينية انتهى
وفي مختصر ابن عرفه الكلاسي في اثناء بحث العلم ما نصه انتهى
ولا نسلم امتناع اضافة الشيء اي نفسه لصحة قولهم نفسه
وذاته والنفس بمعنى الذات كما ذكره الشارح لانها تستعمل كذلك
حقيقة كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة فهي من المشترك
خلافا لمن قال انها لا تطلق حقيقة على ما له حيوة فلا حاجة الى
دعوى المشاركة كما في قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
ولا ينبغي الاستدلال بمجرد هذه الاية لان الاصل الحقيقة والمجاز وقع
لشيخنا اللقاني في هداية المريد لانها محل النزاع والمجاز مما كتب
ونزاع انتهى فان قلت لم فسر المؤلف رحمه الله تعالى هذه الصفة
والوحدانية فالجواب كما قال بعض الافاضل لان معناهما مر كرد من
ما تقدم وقيل انما فسر القيام بالنفس ليرد على من فسره بعدم الافتقا
الى المحل فقط وهو المتعارف عند بعض المتكلمين والاستاذ فسره بما
صرح به المولف وستعرف ان تفسيره بعدم الافتقار الى المحل
والمخصص هو المحتاج اليه لعدم استفادة مما تقدم فتدبره

تنبيهات الاول لايقال يستغني بالمخالفة عن القيام بالنفس انه
ليس بذات ولا صفات وذلك ماخوذ من المخالفة لانا نقول ومن
اين يفهم نفي كونه صفة قديمة لولا ذكر القيام بالنفس
واعلم ان الموجودات بالنسبة الي المحل والمخصص اربعة اقسام
قسم غني عن المحل والمخصص وهو ذات الله تبارك وتعا
وقسم مفتقر الي المحل والمخصص وهو الاعراض وقسم
مفتقر الي المخصص دون المحل وهو الاجرام وقسم موجود
في المحل ولا يفتقر الى المخصص وهي صفات الله تعالى وانما لم
يطلق لفظ الافتقار عليها لما فيه من ايهام معنى لا يليق
وقد اطلق الامام الفخر ذلك الثاني عطف القيام بالنفس
على المخالفة من باب عطف الخاص على العام لان القيام بالنفس
خاص بالذات العلية ولم يثبت لغيرها والمخالفة اعم لانها تثبت للذات
والصفات والافعال فتوجد مع القيام بالنفس في الذات العلية وتنفرد
عنها المخالفة في الصفات القديمة وفي الافعال وهذا معنى الاعم فان قلت
لماذا قال الشيخ رحمه الله تعالى في المخالفة والقيام بالنفس ومخالفته وقيامه
بالضمير ولم يقل والمخالفة والقيام بالنفس بالتعريف بال كساير الصفات فما
الجواب فالجواب ان تقول المقصود التعريف بالالف واللام او بالضمير
وهو حاصل بل الضمير ابلغ والصفة الخامسة من الصفات السلبية الوا
جبة له تعالى الوحدانية وهي عبارة عن سلب التثنية في
الذات العلية والصفات والافعال وان شئت قلت اعتقاد نفي الشريك
في الالوهية وخواصها وان شئت قلت هي عبارة عن نفي الكم المتصل
والمنفصل في الذات ونفي الكم المتصل والمنفصل في الصفات ونفي

الشريك في الافعال والكل بمعنى واحد والوحدانية تشتمل على ثلاثة
اوجه وحدانية الذات ووحدانية الصفات ووحدانية الافعال
فوحدانية الذات بنفي الكم المتصل في الذات بحيث لا تتركب من جواهر
قليلة او كثيرة كما تدعيه النصارى اي بان الالوهية عندهم
مركبة من ثلاثة اقسام ثم اي اصول اقنوم الوجود واقنوم
العلم واقنوم الحياة فحكموا عليها بانها الهة مع انها صفات ثم قالوا
مجموع الثلاثة اله واحد فجمعوا بين النقيضين وحدة وكثرة وجعلوا
الذات تتركب من مجرد احوال لا وجود لها الا في الاذهان تعالى
الله عن قولهم ولا تكون ذاته العلية المرفعة جوهرا فردا لان
ذاته لا تقبل التجزي ولا الانقسام فتعالى عن ذلك الرحمن وتنفي ذاته
العلية الكم المنفصل فيها بحيث لا تكون ذات تماثل ذاته ونفي الكم
المتصل في الصفات بحيث لا تتعدد كل صفة من صفاته اذ لو تعددت
قدرته مثلا لزم اجتماع المثلين وتحصيل الحاصل للمتعلق منها
والثاني باطل والمقدم مثله فتعين ان تكون كل صفة من صفاته
واحدة وهو المطلوب ونفي الكم المنفصل فيها بحيث تكون صفة
قايمة بذات اخرى تماثل صفاته العلية كما ادعته المجوس لانهم
قالوا فعل الخير يجب ان يكون له باعثا يباين الباعث على فعل الشر
واذا تباينا لم يمكن ان يجتمعا في ذات واحدة فوجب ان يكون
لكل واحدة فاعل وايضا ففاعل الخير يسمى خيرا وفاعل الشر يسمى
شريرا والوصفان متباينان لا يمكن اجتماعهما في موصوف واحد
والجواب انا نمنع للفعل باعثا سلمناه لكن لم قلتم لاستحالته والمشاهدة

نقتضي صحته ويلزم التمانع عند ارادة الاخر فعل الشر فيه في زمن
ووحدانية الافعال تنفي الايجاد والاختراع عن سواه تعالى خالف
في هذا المعتزلة فقالوا ان العبد يخلق افعاله على وفق مراده
وهذا كله يفهم من قول الشيخ نفعنا الله به والوحدانية اي جرف
لا ثاني يعني لا نظير له بمماثل ولا تركيب في ذاته ولا تعدد في حقيقة تكثير
كل صفة من صفاته يكون عنها تركيبها او نظير لها قايم بذات سواه او بذاته
ولا موثر معه في فعل من افعاله لانه لا فاعل سواه فكماله جل عن التشبيه والتركيب
والعدديه في ذاته وصفاته الذاتية والفعليه نكتة قال بعضهم التاء في الوحد
انية للتانيث اللفظي والياء للنسبة والنون للمبالغة كما قالوا في ربانى النون للمبا
لغة والتوحد فالجواب كما قال في المعالم التوحد عدمي قديم لانه عبارة عن
كون الله تعالى واحد في ذاته بمعنى سلب المشاركة له في مجموع صفات الكمال فهذا
المفهوم السلبي قديم ازلي ابدي واما التوحيد فهو نسبة الله تعالى الى التوحيد
والحكم له به فهو راجع الى حقيقة الخبر عن التوحيد ولذلك تقول
توحد الله تعالى توحدا ووحدنا توحيدا اي حكمنا له بالوحدانيه فالتوحيد
حينيذ امر ثبوتي وهو منقسم الى القديم والحادث فاخبار الله تعالى بكلامه القديم
عن توحيد نفسه بصفات الكمال قديم واجب الوجود ازلي ابدي واخبار عباده
عن توحده في ذاته بصفات كماله محدث لانه صفة المحدث وصفة المحدث
محدثة بطريق الاولى فان قلت هل يوخذ من كلام المولف رحمه الله تعالى
انه ادخل وحدانية الافعال مع وحدانية الذات في مطلق الوحدانية ان
القدر المخالف في وحدانية الافعال مشرك اولا قلت قال بعضهم لا يوخذ لان
شراك قال الشيخ التفتازاني هو اعتقاد الشريك في الالوهية بمعنى وجوب
الوجود كما للمجوس او استحقاق العبادة كما لعبادة الاصنام والمعتزلة

لايثبتون

٢١

لايثبتون ذلك بل لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله تعالى
لافتقاره الى الاسباب والالة التي يخلق الله تعالى الا ان مشايخ
ماوراء النهر قد بالغوا في تضليلهم في هذه المسالة حتى قالوا
ان المجوس اسوأ حالا منهم حيث لم يثبتوا الا شريكا واحدا
والمعتزلة اثبتوا شركاء لا تحصى انتهى من شرح المعالم
اعلم ان التوحيد والتوحد ينقسمان باعتبار ذات الله تعالى
وصفاته الى مايه واربعة واربعين قسما فذات الله تعالى متوحدة
دون ساير الذوات بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب
الابدية ووجوب الاتصاف بالصفات القديمة ووجوب
سلب المشاركة ووجوب سلب ما يستلزم الحدوث من
الجسمية والاينية وخواص الصفات البشرية فهذه ستة ما
تتبعها ستة من التوحيد وهو الحكم بكل منها من جهة المخلو قين
فيكون هذه الستة محدثة وستة اخرى قديمة وهو اخبار الله
تعالى عن هذه الستة على ما تقدم فهذه ثمانية عشر ويتوحد
علم الله تعالى عن ساير المعلومات لوجوب الوجود في وجوب الاز لية
ووجوب الابديه ووجوب عموم التعلق ووجوب استحالة كونه عرضا
~~واستحالة كونه عرضا~~ واستحالة كونه تابعا للفكر والاسباب كما
في علوم الخلق فهذه ستة والتوحيدات المتعلقة بها اثنا عشر
قديمة ومحدثة كما تقدم ويتوحد كلامه تعالى عن انواع الكلام بوجود
بوجوب الوجود ووجوب الازليه ووجوب الابدية ووجو ب
تعلق الخبر منه على ما تعلق به العلم ووجوب كونه واحدا في
نفسه مع انقسامه بحسب متعلقه الى الامر والنهي والاذن والخبر

فايدة نصيب الشفعة تتعلق بالنظام قال وشرح

ووجوب استحالة كونه عرضا فهذه ستة والتوحيد المتعلق بها
اثني عشر قديمة ومحدثة كما تقدم يكون الجميع ثمانية عشر
ويتوحد ارادته تعالى عن ساير الارادات بوجوب الوجود ووجوب
الازلية ووجوب الابدية ووجوب عموم التعلق بتخصيص
كل عدم جايز وكل وجود ممكن ووجوب حصول مرادها حتما وو
جوب استحالة كونها عرضا فهذه ستة تتبعها اثنا عشر
من التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم ويتوحد قدرته تعالى
عن ساير القدر بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب
الابدية ووجوب اختصاصها بالتاثير ووجوب اضافة جميع
ما يخرج عن خير العدم الى خير الوجود اليها وهذا القسم يسمى
توحيدا لله تعالى بالافعال ووجوب استحالة كونها عرضا
فهذه ستة تتبعها اثني عشر من التوحيد قديمة ومحدثة كما
تقدم ويتوحد بصره تعالى عن ساير الابصار بوجوب الوجود
ووجوب الازلية ووجوب الابدية ووجوب اختصاصه
بالموجود ووجوب شمول تعلقه بساير الموجودات القديمة
والحادثة ووجوب استحالة كونه عرضا فهذه ستة تتبعها
اثني عشر من التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم ويتوحد
سمعه تعالى عن ساير الاسماع بوجوب الوجود ووجوب الازليه
ووجوب الابديه ووجوب تعلقه بالكلام القديم ووجوب شموله
لكل كلام قديما كان او محدثا نفسيا كان او انسانيا ووجوب

استحالة

استحالة كونه عرضا فهذه ستة من التوحيد تتبعها اثني عشر
من التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم ويتوحد حياته تعالى
عن ساير افراد الحياة لوجوب الوجود ووجوب الازلية وو
جوب الابديه ووجوب ملازمتها لما تصحح من العلم
والارادة والسمع والبصر ووجوب انفكاكها عن بعض
ما تصحح من الالم واللذات والشهوة والنفرة وغير ذلك من
الصفات الدالة على الحدوث ووجوب استحالة كونها عرضا
فهذه ستة من التوحيد تتبعها اثني عشر من التوحيد
قديمة ومحدثة كما تقدم فيصير معنا ثمانية بماية واربعة
واربعين قسما منهما ثمانية واربعين قسما للتوحيد
ومنها ستة وتسعون للتوحيد فهذه نسبة تلفي الاحا
طة
بها في توحيد الله تعالى وتوحده في ذاته وصفاته وان كان
جنابه تعالى اعلى واعظم واشرف واكرم من ذلك بحيث تبعد
نسبة المعلومات من صفات العلى وذاته العلية الى المجهولات
بعد الشديد انتهى وبالله تعالى التوفيق تنبيهات الاول
قال شيخ شيخنا البرهان اللقاني لا شك في تداخل مباحث
التنزيهات اذ التعرض لوجوب الوجود مغن عن التعرض
لكل ما بعده الى هنا والتعرض لوجوب القدم مغني عن التعرض
لوجوب البقا والتعرض لهما مغني عن التعرض لوجوب مخالفته
للحوادث ووجوب مخالفته عن ما بعده الا انه قصد اقتفا اثر
القوم في التعرض للمذكورات وان تداخلت قضاء لحق وجوب

التنزيه لمزيد البيان والتفصيل وتصريحا بالرد على المجسمة وساير
فرق الطغيان بابلغ وجه واصرح تبيان التاني عطف الوحدانية
على القيام بالنفس من عطف العام على الخاص لان الوحدانية ثابتة
للذات وثابتة للصفات وثابتة للافعال والقيام بالنفس خاص
بالذات فتتوجه مع القيام بالنفس في الذات العلية وتنفرد الوحدانية
على القيام بالنفس في الصفات والافعال وهذا معنى الاعم فهذه
الفا رابطة ودالة على ان هذا الكلام نتيجة ماقبله ست
صفات من العشرين قد حققت للفهم بالتبيين وحكمة ذكر جملة
عددها المعلوم من تتبعها تقسيمها الى نفسية وسلبية واسقط
التاء من ست لان لفظ المعدود وهو صفات مونث والاتيان
بالتاء في الخمسة لحذف المعدود اولتاويل الصفات بالاوصاف وكونها
ستا على جعل الوجود صفة زايدة واما من يقول برجوعه
الى الذات فلا تكون ستا بل خمسة وقول المصنف رحمه الله
تعا يجاب عن عدها هنا بما اجيب به هناك اي لما كانت توصف
بها لفظا عدة فصارت بعدها ستا انتهى وهو حسن الاولى
من الستة نفسيه وهي التي لا تعقل الذات بدونها كالتحيز للجرم
مثلا وهو اخذه قدر ذاته من الفراغ بحيث يسكن فيه او يتحرك
وليس ثبوت الحيز للجرم معللا بعلة فلا يقال انما ثبت الحيز
للجرم لكونه جرما او كونه في حيز فان ذلك فاسد فان قلت
ان الصفة النفسيه هي التي لا تعقل الذات بدونها وهي ايضا لا تعقل
ايضا الا تبعا للذات ففيه دور فالجواب انفكاك الجهة لان

التعقل

التعقل

التعقل الاول ذهني وعقلي والتعقل الثاني خارجي اي لا تتعلق في
الخارج الا تبعا للذات فانفكت الجهة وهي الوجود سميت
بذلك لان بها يتحقق الموجود كما يتحقق المعدوم بالعدم المشهود
وهذا المعنى تختص به النفسيه دون غيرها من الصفات مع
اشتمالها على ما في الغير على من الحكم السلبي لا الخاص له الذي يمتاز
كل على الاخر به بتنوع الاحكام فان قلت ما افاد بقوله
وهي الوجود بعد قوله الاولى نفسية قلت قال الشيخ المبدا
انه دفع ايهام لانه لو اقتصر على قوله الاولى نفسيه لتوهم
انه سلك على مذهب الاشعرية الذي يقول ان الوجود
ليس بصفة والقول الذي يقول ان القدم والبقاء صفتان
نفسيتان فتكون الاولى هي القدم فلما ان قال وهي الوجود
ارتفع الايهام وقال سيدي يحيى دفعا لما يتوهم ان يكون
بدا عدم من اخره وهو الوحدانية فدفع هذا بقوله
وهي الوجود انتهى والخمسة التي بعدها
سلبيه لا وجود لها زايد على الذات بل هي امور
اعتبارية يسلب كل منها لوجوب وجودها الواجب
ازلا وابدا ما يضادها من اللوازم الامكانية فالقدم
يسلب على الله تعا الاوليه والبقا يسلب على الله
تعالى الاخريه والمخالفة تسلب على الله المماثلة في الذات
والصفات والافعال والقيام بالنفس يسلب على الله تعا
الافتقار الى المحل والمخصص والوحدانية تسلب على الله

ني

ف

جود

تعا

الاثنينية في الذات والصفات والافعال ولهذا سميت سلبية اي
لان السلب داخل في مفهومها وليس المراد ان هناك آلة
للسلب كما هو ظاهر قول الشيخ نفعنا الله به وليس مدلولها
صفة وجودية في نفسها فافهم ولما فرغ من الكلام على الصفات
السلبية شرع في الكلام على صفات المعاني وهو القسم الثالث
من العشرين فقال ثم للترتيب والاخبار لا للمهلة في الاتصاف
التي تقتضي الحدوث وفيها دلالة على بعد منزلة المعاني من منزلة غيرها
كالسلوب وان كانت كلها اوصاف كمال واجبة للمولى
تبارك وتعالى لان المعاني صفات حقيقية قايمة بذاته تعالى تتعلق
ما يتعلق منها بكل ما يصلح ان يكون متعلقا له وتعقل على
حالها بخلاف غيرها ولذا لم يثبت الاشعري واتباعه الا المعاني
وان كان يقول بوجوب قدمه وبقائه وغيرهما من صفات
السلوب لرجوعها الى العدم والمعنوية عبارة عن قيام المعاني
بالذات فان قلت ما الحكمة في تقديم صفات السلوب على المعاني
قلت الحكمة في ذلك انه من باب تقديم التخلية بالخاء المعجمة على
التحلية بالحاء المهملة كما هو الشان عرفا لداخل حمام لينتجم تزيل
ادرانه ثم يلبس ثيابا حسنة ولطابق القران كما في قوله
تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وليس كمثله شيء وهو السميع
البصير في تقديم النفي على الاثبات تجب له تعالى كرر
لفظ تجب للبعد وللتاكيد والرد على المعتزلة الذين
ينفون المعاني ويثبتون احكامها المعنوية سبع صفات

٢٤

من العشرين وجرده من التاء لكون واحد الصفات مؤنثا
لفظا وترك الادراك لوجود الخلاف فيه تسمى صفات المعا
ني
وهي عبارة عن كل صفة موجودة في نفسها تقوم بمحل اوجبت
له حكما سواء كانت قديمة كالقدرة والارادة او حادثة
كبياض الجرم وسواده فالصفة هي معنى من المعاني احترز به من الذات
لانها ليست معنا وحقيقة الذات هي كل موجود يقوم بنفسه
وموجودة في نفسها معناه ان وجودها بالاستقلال لا بالتبعية
للمعاني تعقلا او للذات فوجودها ليس في نفسها اي بنفسها
وتقوم بمحل اي بذات لا بنفسها واوجبت له حكما احترازا
من ان تقوم بمحل ولم توجب له حكما لان الصفة ان
قامت بمحل ولم توجب له حكما لم يكن فرق بينه وبين
المحل الذي لم يتصف بتلك الصفة والاحكام هي المعنوية
والضمير في تسمى نائب الفاعل في موضع المفعول الاول
وصفات المفعول الثاني منصوب بالكسرة نيابة عن
الفتحة لكونه جمع مونث سالم وهو مضاف الى المعاني
للبيان والمراد الصفات التي هي نفس المعاني يعنون
بها المعاني الوجودية كالعلم والقدرة ونظير هذه
الاضافة قولهم بلغ فلان درجة العلم ومرتبة الامامة
اي درجة هي العلم ومرتبة هي الامامة ويصح ان
تكون الاضافة في جميع ذلك بتقدير من كقولك
ثوب خز ونحوه والمراد بالاضافة للبيان انه فصل بها

فالمعنى ان ال[illegible] الا يرى ان ال[illegible] وجودها بالتبع ليس[illegible]

البيان لانها بيانية فافهم ثم ان هذه الصفات ينحصر الكلام فيها
في ستة فصول في دليل ثبوتها له تعالى وفي قدمها وفي قيامها
به وفي وجوب وجودها وفي تعلقها اما دليل ثبوتها فالجوامع
الاربع جمع بالعلة وجمع بالحقيقة وجمع بالشرط وجمع بالدليل فاولها
العلة وهي كون العالم عالما في الشاهد معللا بالعلم ومهما ثبت
كون الحكم معلولا بعلة شاهدا او غايبا حتى وقامت الدلالة عليه
غايبا لزم القضا بارتباط العلة بالمعلول شاهدا وغايبا حتى يتلازما
ولا يجوز تقدير كل واحد منهما دون الاخر فلما ثبت ان العلم تسمية
العالم عالم يقتضي علة موجبة للتسمية وهي العلم شاهدا وجب القضا
به غايبا فان قلت هذا من قياس الغايب على الشاهد وهو ممنوع
اذ لو سلم للزم كون الباري جسما محدودا من حيث انه لم يشاهد فاعلا
الا كذلك الي غير ذلك من الجهالات فالجواب ان العلة احد الجوامع
الاربعة عندهم بين الشاهد والغايب وثانيها الحقيقة فمهما
تقرر شاهد حقيقة في محقق طرد في مثله غايبا وذلك نحو
حكمنا بان حقيقة العالم من قام به العلم وثالثها الشرط فمهما
ثبت كون حكم مشروط بشرط شاهدا ثم ثبت مثل ذلك
غايبا وجب القضا بكونه مشروطا بذلك الشرط اعتبارا بالشاهد
وذلك نحو حكمنا بان كون العالم عالما بشرط كونه حيا
ورابعها الدليل فمهما دل دليل علي مدلول عقلا لم يوجد الدليل
شاهدا او غايبا بدونه كدلالة افراد المشتق علي الشي

على ثبوت ماخذ الاشتقاق له وكدلالة الاحداث
على الحدوث ولا شك ان هذا الرابع والاولين تدل كلها
على صفات المعاني لله تعالى واما قدمها فلانه لو كانت
اضدادها قديمة فلا تنعدم ابدا لان القديم لا يقبل العدم
فيلزم انه لا يقدر وكذا في غيرها فلا يوجد العالم مع انه
موجود هذا خلف وايضا لو كانت حادثة لاحتاجت
في احداثها الى امثالها تتعلق بها فيلزم التسلسل او
الدور ويلزم من قدمها بقاؤها واما قيامها به تعالى
فلانها لو لم تقم به لكان نسبتها اليه والي غيرها سواء
فكان يلزم ان لا يوجب له حكما لان اجابة الحكم
حينئذ دون غيره علمنا بالقطع ترجيح من غير مرجح فلما وجبت
له الحكم دون غيره علمنا بالقطع انها قائمة به واما وحدتها
فلانه لو تعددت لم تخل اما ان تتعدد الي غير نهاية فيلزم
ما لا نهاية له عددا في الوجود وهو محال او الي نهاية
فيلزم الحدوث والاحتياج الي المخصص اذ ليس لبعض
الاعداد ترجيح علي بعض واما وجوب وجودها فلم
يختلف العلماء رضي الله عنهم في ذلك وانما الخلاف في كونها هل هي
واجبة الوجود لذاتها ولذات الواجب فذهب الاقدمون
الي القول الاول وبه استمرت نصوص المغاربة من المتاخرين
كالمولف وغيره وذهب الي القول الثاني بعض المشا
رقة كالامام الفخر والبيضاوي والاولى ترك الاشتغال

بهذه الاشيا واما تعلقاتها فتتكلم عليها مع كلام المولف انشاء الله
تعالى هذا مذهب اهل الحق في اثبات صفات المعاني واما المعتزلة
فقد اتفقت ومن تابعهم من اهل الاهواء على نفيها ووافقوا على
اتصافه تعالى باحكامها المعنويه وقالوا الجب ان يكون قادرا بنفسه
مريدا بنفسه عالما بنفسه وهكذا الى اخره وقصدوا بهذا التنزيه
فاذاهم وقعوا في شنوية التعطيل فروا من القطر جادا تحت الميزاب
واحتجوا بوجوه الاول هو ان قالوا الجب ان تكون هذه الاحكام
واجبة للذات ولا تعللها بصفات المعاني كما في الشاهد لما يلزم
على تعللها من جوازها وافتقارها الى عللها وذلك يستلزم حدوثها
واتصافه بالحوادث مستحيل والثاني هو ان قالوا يلزم على اثباتها كثرة القدماء
والاجماع على ان القديم واحد والثالث ان قالوا يلزم على اثباتها تعدد
الالهية لانه حينيذ يشاركه في القدم وهو اخص وصفه والمشاركة
في الاخص توجب المشاركة في الاعم لان من شاركك في اخص وصفك
وهي الناطقية يجب ان يشاركك في اعمه وهي الحيوانية قلنا هذه اقسام
نشات مجردا وهام اذ يلزم على ثبوتها بالذات كونه قدرة او ارادة
علم ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها وكون الشي
الواحد ذاتا معنى محال لانه ان يضاد وان يستلزم وجود محالات
لا يستلزمه وذلك جمع بين متنافيين وما احتجوا به يجاب عن الاول
فان معنى التعليل هنا هو انها ملازمة لا يلزم ثبوتها بدونها لا بمعنى
ان صفات المعنى اثرت في ثبوت الصفات المعنويه وافادتها الثبوت
والحصول وانما جعلوا صفات المعاني عللا لكونها تتميز بخلاف المعنويه

فانها لا تعقل على حيالها وانما تعقل بصفات المعاني وطلق على ما كان اصلا في التعقل
علة وعلى ما كان تابعا له في التعقل معلولا وعن الثاني بان تعلق الاجماع
وحدة الذات الموصوفة بصفات الالوهية لا وحدة الموصوف بالقدم
والذات لا تتكثر بصفاتها بدليل ان الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة
وهو واحد وعن الثالث ان الاخص لا يكون الا صفة نفسية والقدم
ممنوع انه صفة ثبوتية فضلا ان يكون صفة نفسية وان يكون
اخص **تنبيه** قدم هنا صفات المعاني لانها كالاصل والمعنويه
كالفرع لان المعاني وجودية تتميز على حيالها وتعقل وتماثل وتخالف
لذواتها والمعنويه ~~كالفرع لان~~ احوال لا تكون كذلك الا بالتبعية للمعاني
التي اوجبتها ولهذا اطلق على المعاني علل وعلى المعنويه معلولات على مذهب
اهل السنة لان التعليل بمعنى التلازم لا بمعنى افادة العلة معلولها الثبوت
وقدم في الكبرى المعنويه للاتفاق عليها بين اهل السنة والمعتزلة ولا نها
دليل على اثبات المعاني ومعرفة الدليل قبل معرفة المدلول وقدم القدرة وان
كانت متوقفة على غيرها لان لها مدخلا تاما في التاثير فكانها بمنزلة
الذات ولهذا وصفه بانها موثرة على سبيل المجاز واخر الارادة لانها
كالوصف لها من حيث تخصيص احد المقدورين وان كان تاثير القدرة
متوقفا على تاثير الارادة وقس على ذلك ولذاته تعالى التقدم عليها اي
على صفات المعاني بالرتبة لا بالزمان لما يترتب على الصفات من الحدوث
والذات من النقصان تعالى في صفاته وتنزه في ذاته والصفة الاولى من
صفت المعاني الواجبة له تعالى هي **القدرة** الازلية وهي عبارة عن صفة
يتاتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه على وفق الارادة وهذا التعريف

انما هو خاصية لها او رسم يفيد تمييز بعضها عن بعض وليس
بحد حقيقة فلو كانت حقيقة لزم منه معرفة كنه ذاته العلية
وصفاته وذلك محال لان كنه ذاته وصفاته محجوب عن العقل لا تعلمه
وكذا غيره من ساير صفاته تعالى اذ حقايق كمالاته لا يعلمها الا
هو شعر في المعنى لا يعلم الله الا الله فانتبهوا والدين دين ايمان
واشراك وللعقول حدود لا تجاوزها والعجز عن درك الادراك ادراك
فاطلاق الحقيقة في تعاريف الصفات الازلية مجاز لا حقيقة فاذا تقرر
هذا فقوله في التعريف صفة كالجنس شامل لجميع الصفات وقوله يتاتى
بها اي يتيسر ويحصل فصل يخرج به ساير الصفات ما عدا الارادة
لان الارادة يتاتى بها وقوله ايجاد فصل ثاني يخرج به الارادة وبقي الحد
بمحدوده والايجاد اخراج الممكن من العدم الى الوجود وقوله كل ممكن
كليا كان او جزئيا جوهرا كان او جسما او عرضا تعلق علم الله بعدم
وقوعه كايمان ابي جهل وابي لهب او بوقوعه كوجود العالم وتناول
افعالنا الاختيارية لحركاتنا وسكناتنا وتناول ما له سبب كالحراق الموجود
عند مماسة النار للشيء المحرق وما لا سبب له كخلق السموات والارض وقوله
واعدامه اي اعدام الممكن والاعدام ان يصير الشيء لا شيء كما كان اولا
وهذا القيد انما يتاتى على مذهب الجمهور الذي يرى ان اعدام الجواهر
انما هي بقدرته تبارك وتعالى وهو المختار واما على مذهب امام الحرمين
الذي يرى ان اعدامها بكف الاعراض عنها فلا الا اذا بنينا على احد قول
الاصوليين من ان الكف فعل فح ينطبق الحد عليها واما عدم الاعراض فهذا
الحد ايضا انما يتاتى على مذهب القاضي والرازي واما على مذهب امام الحرمين الذي

يرى

يرى استحالة بقاء الاعراض وانما هي بنفس وجودها فتعدم فعدمها واجب
والواجب ليس بممكن فلا تتعلق به القدرة وقوله على وفق الارادة يعني
ان الله تعالى لا يخلق ويوجد بقدرته الا ما اراده اي الا ما خصصه بارادته
وفيه اشارة الى ان فعله للكاينات ايضا هو بطريق الاختيار لا بطريق
اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطباعيين **و** الصفة
الثانية من صفات المعاني الواجبة له تعالى **الارادة** الازلية وهي عبارة
عن صفة يتاتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق العلم
قوله صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله يتاتى بها فصل
يخرج به جميع الصفات ما عدا القدرة لان القدرة يتاتى بها ايضا
وقوله تخصيص الممكن اي ترجيح الممكن فصل يخرج به القدرة وبقي
الحد لمحدوده وقوله ببعض ما يجوز عليه اي على الممكن والذي يجوز
عليه متقابلات ستة وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات والاز منه
والامكنة والجهات فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم فيخصصه بالوجود
دون العدم تخصيص الارادة فيه وايجاده هو تاثير القدرة وقوله
على وفق العلم يعني ان الارادة الازلية تابعة في تعلقها للعلم فكل ما علم
انه يكون من الممكنات او لا يكون فذلك مراده جل وعلا وفيه رد
على المعتزلة حيث ذهبوا الى التلازم بين الامر والارادة وذلك
باطل لانه يلزم عليه ان يقع في ملك مولانا ما لا يريد تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا فلا ملازمة بين الامر والارادة على مذهب اهل
الحق بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد يامر ويريد كايمان
الانبياء والملايكة عليهم الصلاة والسلام وساير المومنين وقد لا يومر

ولا يريد كالكفر في حقهم وقد يامر ولا يريد كايمان من سبق في علم
الله تعا انه لا يومن كابي جهل واضرابه فانه مامور بالايمان ولم يرد الله
تعا منه وقد يريد ولا هو يامر كالكفر والمحرمات والمكروها والمباحات فانه
ارادها بدليل وقوعها ولم يامر بها فافهم تتمة الرضى والمحبة من
الله غير المشيئة والارادة فان معني الاولين المترادفين اخص
من معني الثانيين المترادفين اذ الرضا الارادة من غير اعتراض والاخص
غير الاعم فلا يرضا لعباده الكفر مع وقوعه من بعضهم بمشيئته
ولو شاء ربك ما فعلوه وقال بعض المحققين من اهل السنة
الرضا والمحبة نفس المشيئة والارادة وقوله تعا ولا يرضى
لعباده الكفر لا يرضاه دينا ولا لكن يرضاه وقوعا فاحفظ
فانه نفيس وهما المتعلقان يعني تعلقا صلاحيا لا يترتب عليه
الوجود وتنجيزيا يترتب عليه ذلك وهذا على مذهب الاشاعرة
من نفي صفة التكوين اما على مذهب الماتريدية من اثباتها
فليس للقدرة الا تعلق صلاحي قديم وحدوث المقدورات اثر
صفة التكوين ومعني التعلق طلب الصفة امرا زايدا علي القيام بمحلها
وهذا التعلق الصلاحي واما التنجيزي فهو صدور الكاينات عن القدرة
والارادة قيل يوخذ منه ان التاثير في المقدور وقع بصفة المعني لا با
لمعنويه وهي مسيلة خلافيه وفيه بعد تسليم الاخذ والا فليس في
العبارة حصر يقتضيه والنص على القدرة والارادة لا ينافي ان
الصفة المعنويه كذ ~~لك~~ حكم كذلك ولا مانع من اتحاد المتعلق كما في

صفة

صفة العلم والكلام بجميع الممكنات التي هي الجايزات دون الواجبات وا
لمستحيلات فهما موثرتان ومن لازم الاثر ان يكون موجودا بعد عدم
وما لا بعد عدم وما لا يقبل العدم اصلا كالواجب اي لذاته لا يقبل
ان يكون اثرا لهما والا لزم تحصيل الحاصل ان تعلقتا بايجاده او
قلب حقيقته ان تعلقتا باعدامه فيرجع الواجب جايزا وما لا يقبل
الوجود اصلا كالمستحيل اي لذاته لا يقبل ان يكون اثرا لهما والا
لزم قلب حقيقته فيرجع المستحيل جايزا ان تعلقتا بايجاده او تحصيل
الحاصل ان تعلقتا باعدامه فتعين تعلقهما بالجايز فقط ولا يتوهم
ان في عدم تعلق القدرة بالواجب والمستحيل قصورا لان
القصور انما يثبت اذ لو كانت حقيقة الشي مما تقبل الوجود
بعد العدم ثم بعد ذلك لم يتاتى ان يكون اثرا للقدرة اما
اذا كانت حقيقة الشي خارجة عن جنس المقدور فليس في
عدم تعلق القدرة به قصورا البتة بل في تعلقها به يلزم قصور
بل عدمها البتة لانها لو تعلقت بالواجب كالذات العلية مثلا
لزم حدوث الذات وحدوثها يمنع وجود القدرة القايمة بها قبلها
وما وقع لابن حزم الظاهر فاسد يجب اجتنابه وال في الممكنات
ان كانت للعموم فلفظ جمع لتاكيد ذلك العموم ودفع
توهم تخصيصه فلا يصح القول بانها مستغني عنها وان كانت
للجنس فعدم الاستغنا ظاهر وشمل الممكن ما يصدر عن
الفاعل الظاهري اذ هو سبحانه الخالق له وان كسبه لفاعل
كما شمل الاعدام والتروك الممكنة غير الازلية على نزاع الاصح منه

هل

٢٨

يعلقها بها علي ما اعتمده المؤلف في شرح المقدمات وبالغ في الاحتجاج
عليه من ان العدم مقدور لله تعالي طاريا او سابقا اما الاول
فظاهر واما الثاني فبناء علي ان علة الاحتياج الامكان فقط وليس
الحدوث جزءا من العلة ولا شرطا ومعنى القدرة علي العدم السابق
احتياجه في استمراره فيما لا يزال وللفاعل المختار سبحانه ان يجعل
مكانه الوجود وكذلك الاصح ايضا ان التروك مقدورة للقادر
كما لاعدام غير الازلية لان الترك هو الكف والامساك عن الفعل
وهو امر وجودي واما العدم السابق في الازل فقال الامام
المنجوري في حاشيته علي شرح الطبري عند قول المولف لان ما ثبت
قدمه استحال عدمه يرد علي هذا عدم الممكن في الازل فانه قد
ويصح زواله لوجود الممكن فيما لا يزال ثم قال ويجاب بان
مراده قدم الامر الموجود والثابت في الخارج فهو الذي يستحيل
زواله ويطرد فيه الدليل واما عدم الممكن في الازل فلا يستحيل
زواله ولا يطرد فيه الدليل لان الامر الوجودي اذا صح
عدمه كان وجوده جايزا فكان له مقتض وينحصر في المرجح
واثره حادث لسبقه اختياره والقصد اليه وقد فرض قدمها هذا
خلف بخلاف العدم يكون قديما فيصح زواله فان صحة زواله
لا تستلزم ثبوت مقتض له والعدم السابق لا يكون اثرا
وانما خالف القاضي في اللاحق ثم قال وكذا قال الفخر في الاربعين
العدم الازلي لا يمتنع زواله فان العالم كان معدوما وقد
زال ذلك بوجوده ولذلك قيل دعواه في الاربعين بان كل

موجود

موجود ازلي يمتنع الفعل ولا حاجة الي هذا التقييد فان العالم في الازل
واجب العدم ولم يزل ذلك قط وانما يزول بوجوده في الازل لا بوجوده
فيما لا يزال ثم قال المنجوري والي الجواب الاول اشار ابو العباس
بقوله ان قيل ذا النفي القديم يمتنع زواله وذا قلت
مندفع قلنا القديم الذي لا يزول هو الوجودي اقتضي
المفعول انتهى فان قلت هل تتعلق القدرة بالممكن قبل وجوده
او بعد وجوده فان تعلقت به قبل وجوده فيلزم كون
المعدوم موجودا وهو محال وان تعلقت به بعد وجوده فيلزم
كون المعدوم موجود تحصيل الحاصل وهو محال ايضا فالجواب
انها تتعلق به قبل وجوده تعلقا صلاحيا بمعني ان القدرة
صالحة لايجاده ولا يلزم منه كون العدم موجودا وتتعلق
به حين وجوده وبعد وجوده باستمرار بقائه في المستقبل
بناء علي ان سبب احتياج الممكن الي الفاعل المختار الامكان تعلقا تنجيزيا
ولا يلزم منه تحصيل الحاصل الا اذا تعلقت القدرة بايجاده ثانيا
فافهم واعلم ان للقدرة الازلية تعلقين صلاحيا وهو التعلق الازلي
بمعني انها في الازل صالحة للايجاد والاعدام علي وفق تعلق الارادة
الازلية بهما فيما لا يزال وتعلقا تنجيزيا وهي التعلق الحادث
المقارن لتعلق الارادة بالحدوث الحالي وكذا الارادة ايضا تعلقان كما هي
للقدرة سواء بسواء ويتلخص ان تعلق القدرة الصلاحي تابع لتعلق الارادة
الصلاحي والتنجيزي الحادث تابع للتنجيزي الحادث فاحفظه ولا يخفي انه ظهر بما

كلما ثبت قدمه استحال عدمه

تقررات القدرة تتعلق بالموجود في حال استمرار وجوده خلافا
لبعضهم وقد رد علي الفخري فقوله بزوال تعلق القدرة والارادة
بخلق الجوهر بعد خلقه لئلا يودي الي ايجاد الموجود بان التعلق
ما تغير وما ارتفعت قادريته تعا واعلم ان التعلقات عند اهل الحق
ثلاثة مرتبة تعلق القدرة وتعلق الارادة وتعلق العلم فالاول
مرتبة علي الثاني والثاني مرتبة علي الثالث فالترتيب في تعلق الصفا
لاستحالة ذلك عليها لكونها ازلية فايدة قال العلامة احمد الغنيمي
قد تبعناهم في التعبر عن التعلق بانه حادث او قديم والمشهور انه
لا يوصف بهما نعم يوصف بانه ازلي او طار او ليس بازلي او ليس
بقديم ونحو ذلك فلا تغفل عما هو الاصطلاح المشهور فيما بينهم
واعلم ان هنا امورا اربعة موثر وتاثير واثر وموثر فيه
وهو المحل تقول اثر الصباغ في الثوب الحمرة والصباغ موثر والجاد
الحمرة اثر والثوب محل انتهى والصفة الثالثة من صفات المعاني
الواجبة له تعا العلم الازلي وهو عبارة عن صفة ينكشف بها
المعلوم علي ما هو به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه فقوله
صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف بها فصل
يخرج به جميع الصفات ما عدا السمع والبصر والادراك علي القول به ومعنى
ينكشف يتضح ويخرج ايضا الظن والشك والوهم لان احتمال نقيض
المظنون مثلا يمنع انكشافه ويوجب له خفا والتعبير بالمضارع في
الانكشاف يقتضي دوام الانكشاف واستمراره بحيث لا يحتمل النقيض
بوجه من الوجوه وذلك لاستناد هذه الصفة الي ضرورة او برهان وقوله

لا ينفيها صح

المعلوم

المعلوم فصل ثاني يخرج به السمع والبصر والادراك لان هذه تتعلق بالموجود
مطلقا واجبا كان او ممكنا دون المعلوم الصادق بالمستحيل والممكن
المعدوم فانها لا تتعلق بها بخلاف العلم فانه يتعلق بهما او بمقابلهما
والمعلوم ما شانه ان يعلم وهو كل واجب وكل جايز وكل مستحيل
وقوله علي ما هو به تاكيد وتصريح باخراج الجهل المركب لانه
لا ينكشف به المعلوم علي ما هو به وقوله انكشافا اي انكشافا
لا خفا معه وقوله لا يحتمل النقيض يخرج به الاعتقاد الجازم لانه
يحتمل النقيض بتشكيك مشكك وان كان عن غير ضرورة او
برهان او بالسلب والعياذ بالله ان كان عنهما وقوله بوجه
من الوجوه اشار به والله اعلم الي ما قرره المولف في بعض
تاليفه من ان العلم تلزمه ثلاثة امور الجزم والثبات والطباق فلا
يحتمل النقيض بحسب الذهن للجزم ولا بحسب الخارج للمطابقة
للواقع ولا بحسب تشكيك مشكك لاجل الثبات هذا معنا كلامه والله
اعلم واعترض علي هذا الحد بانه يلزم الدور وذلك ان المحدود
يتوقف علي الحدود والحد يتوقف علي المحدود واجاب بان الحد المذكور
لفظي وقد صرحوا بان الحدود اللفظية لا يرد عليها الدور وهو
المتعلق تعلقا واحدا ازليا وهو صريح كلام المولف نفعنا الله به
في الكبرى في فصل وجوب الوحدة في الصفات وقيل له تعلقات ازلي
وغير ازلي وهو ظاهر كلام ابن ابي شريف علي ما نقل الشيخ ياسين عنه
حيث قال وقد صرح ابن ابي شريف في حواشي العقايد بان تعلق العلم

حا

ازلي وفي بعض حواشيه عند قوله صفة ازلية تنكشف بها
المعلومات عند تعلقها بها اي بها تمتاز المدركات عند
تعلق تلك الصفة امتيازا قديما اذا كان ذلك التعلق
قديما وهو التعلق بالنسبة الي المتجددات والازليات باعتبار
انها ستحدث وحادثا ان كان حادثا وهو التعلق بالنسبة
الي المتجددات بالنسبة الي وجودها الان او في الزمان الماضي
فلا اشكال في توقيت الانكشاف بالتعلق انتهى لجميع اقسام
الحكم العقلي الواجبات وهي ذات الله تعا وصفاته ومنها علمه
سبحانه وتعالي فيعلم علمه بعلمه نفسه ولا محال في ذلك بل المحال
لو قلنا بعدم ذلك لان علمه عام التعلق وما ثبت ان المشاهدة
اقوي من العلم انما يصح في حق الحادثات لقصور علمه وعدم
احاطته بما ادرك من كل الوجوه فقد تكشف عند المشاهدات
امور كانت خافية عنه قبل ذلك واما العلم القديم فلادراكه
لجميع المعلومات واحاطته بها من كل الوجوه تفصيلا والجايزات
وهي ذات العالم من عرشه الي فرشه وصفاته كلياته وجزئياته
والمستحيلات كاتصاف مولانا باضداد صفاته تعا وكمالاته والمراد
انه يجب شرعا ان يعتقد ان علمه تعا غير متناه من حيث
تعلقه اما بمعنى انه لا ينقطع واما بمعنى انه لا يصير بحيث لا يتعلق
بالمعلوم فانه يحيط بما هو غير متناه كالاعداد والاشكال ونعيم
الجنات فهو شامل لجميع التصورات واجبة كذاته تعا وصفاته
ومستحيلة كشريك له تعا وممكنة كالعالم باسره الجزئيات من ذلك
والكليات

والكليات ومع هذا هو واحد لا تعدد فيه ولا تكثر وان
تعددت معلوماته وتكثرت اما وجوب عموم تعلقه سمعا
فلمثل قوله تعا والله بكل شي عليم عالم الغيب والشهادة واما وجوب
وحدته فلان الناس تخصوا في فريقين احدهما اثبت العلم القديم
مع وحدته والاخر نفاه ولم يذهب الي تعدد صفة قديمة احد
يعتمد عليه ومعنى تعلق علم تعا بالمستحيل علمه تعا باستحالته
وانه لو تصور وقوعه لزم منه الفساد كذا علي ما اشار اليه بعض
السلف بقوله علم ما كان وعلم ما يكون وعلم ما لم يكن ان لو كان كيف كان
يكون وبهذا تميز عن علمنا بالمستحيل والله اعلم فايدة منع سيدي
زروق نفعنا الله به ان يقال ان علمه تعا يتعلق بالمعلومات اجمالا لايهام
ما انه لا يتعلق بها تفصيلا كما منع ان يقال يتعلق بها اجمالا وتفصيلا
للتناقض والواجب في التعبيرات يقال يتعلق بها تفصيلا فان قلت
ما معنى قولهم العلم بالوقوع تابع للوقوع قلت قال الشيخ يس
معناه ان حدوث الواقع علي حسب ما تعلق به القديم ومعنى كون
العلم تابعا للوقوع ان العلم بوقوع الشي في ما وقته معنا تابع لكون
بحيث يقع فيه فالعلم بمثابة الحكاية والحكاية تابعة للمحكي وهذا لا
عتبار المعلوم اصل في التطابق والعلم تابع له الصفة الرابعة
من صفات المعاني الواجبة لله تعالي الحيوة الازلية وهي عبارة عن
صفة تصحح لمن قامت به ان يتصف بالادراك قوله صفة
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله تصحح لمن قامت
به الخ فصل يخرج به جميع الصفات وهو يغني الحد المحدود وقوله

تصحيح اما في حقنا لجوزان نتصف بالادراك كما اذا كنا في حالة اليقظة
واما في حالة اليقظة واما في حالة النوم فينفرد الادراك ولا
تنفرد الحيوة اما في حق الله تعالى تصحح اي يوجب له ان يتصف
بالادراك ولم يقل ازلا وابدا فان قلت لم قال في الحداث يتصف
بالادراك ولم يقل ان يدرك فالجواب لان الذي من لوازم
الحيوة صحة ان يدرك دون العلم نفسه والتعبير بالادراك
انما يحسن على القول بان الباري سبحانه وتعا يوصف به
فلو قال ان يتصف بالعلم لكان اولي وشمل الادراك ادراك
السمع والبصر وادراك نحو اللمس والشم والذوق على القول به ولم يشمل نحو
القدرة والارادة والعلم والكلام مع انها مصححة لمن قامت به ذلك وهذا صريح
المولف نفعنا الله به في مفرطه الصغري باستحالته وجود الصفات السابقة
وهي القدرة والارادة والعلم والسمع والبصر والكلام بدونها ورد على
قوله ان الصفات السابقة تستحيل بدون الحيوة كحنين الجذع وكلام بعض
الجمادات واجيب بانه يجوز ان يخلق فيها الحيوة فليس المراد الاستحالة
العقلية وقد يكتفى بان المراد العقلية على وجه بعيد فتدبر؛ وهي اي الحيوة
لا تتعلق بشي اي لا تطلب امرا زايدا سوى ذات الحي بخلاف غيرها من
الصفات التي تقتضي زايدا على القيام بالذات كالعلم مثلا فانه بعد قيامه
بالذات يطلب امرا يعلم به وكذا باقي هذه السبع والحاصل ان جميع صفات المعاني
متعلقة اي طالبة لزايد على القيام بمحلها سوى الحيوة وهذا التعلق نعني
اي ذاتي لتلك الصفات كان قيامها بالذات نفي لها بعضا فافهم
جعلهم التعلق من صفات الباري يجوز لانه وصف للصفة ولكن الصفة

لافيام

لا قيام لها بنفسها بل تقوم بالذات فتكون صفتها صفة للذات
من حيث ان تعلق القدرة مثلا كون الذات تعلق قدرته
بكذا وقس على ذلك واعلم ان المراد بالشي في كلام المؤلف
نفعنا الله به المعنى اللغوي الشامل للمعدوم فانها لا تتعلق
به ويحتمل ان المراد بالشيء الموجود كما هو في الاصطلاح المتكلمين
فيه ويكون عدم تعلقها بالمعدوم بطريق الاولى والصفة
الخامسة من صفات المعاني الواجبة له تعا السمع الازلي
وهو عبارة عن صفة ينكشف بها الموجود على ما هو به انكشا
فا

يباين سواه ضرورة قوله صفة كالجنس في الحد الشامل
لجميع الصفات وقوله ينكشف بها فصل يخرج به جميع
الصفات ما عدا العلم والبصر والادراك لانه ينكشف
بها ايضا وقوله الموجود فصل ثان يخرج به العلم لانه
يتعلق بما هو اعم من الموجود وهو المعلوم الشامل للمستحيل
والممكن المعدوم والسمع والبصر لا يتعلقان بهما وقوله
على ما هو به انكشافا زيادة بيان وايضاح وقوله
يباين سواه ضرورة فصل ثالث خرج به البصر والا
دراك لان هذه الصفات لما كانت غير متحدة الحقيقة
فكذلك تعلقاتها غير متحدة الحقيقة فلا يلزم من
اجتماعها في متعلق واحد الاتحاد لان لكل صفة
من هذه الصفات تعلقا يخصها ليس هو عين
الاخر والصفة السادسة من صفات المعاني الوا

جبة

له تعالى البصر الازلي وهو عبارة عن صفة ينكشف بها الموجود
على ما هو به انكشافا يباين سواه ضرورة فقوله صفة
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف بها
الموجود على ما هو به انكشافا يباين سواه ضرورة فقوله صفة
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف بها
فصل اول يخرج به جميع الصفات ما عدا العلم والسمع والادراك
لانه ينكشف بها ايضا وقوله الموجود فصل ثاني يخرج به العلم
لانه يتعلق بما هو اعم من الموجود وهو المعلوم الشامل
للمستحيل والممكن المعدوم والسمع والبصر لا يتعلقان بهما وقوله
على ما هو به انكشافا زيادة في البيان والايضاح وقوله يباين سواه
ضرورة فصل ثالث تخرج به السمع والادراك لان هذه الصفات
لما كانت غير متحدة الحقيقة فكذلك تعلقاتها غير متحدة الحقيقة
فلا يلزم من اجتماعها في متعلق واحد الاتحاد اذ لكل صفة من هذه
الصفات تعلقا يخصها ليس هو عين الاخر واورد على هذين التعريفين
المذكورين لزوم الدور لتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة
~~كل واحد منهما على معرفة~~ الاخر ويجاب بما اجيب به في حقة العلم
بان هذين التعريفين المذكورين لفظيان وقد صرحوا بانه لا يرد
عليهما الدور فاحفظه وهما المتعلقات تعلقان ليا وتعلقا غير ازلي
فالازلي تعلقه بذاته وصفاته الوجودية في الازلي وغير الازلي
فالازلي تعلقه بذاته وصفاته الوجودية في الازل وغير الازلي
لتعلقه بذوات الحوادث الكاينات كلها وجميع صفاته الوجودية
فيما لا يزال بجميع الموجودات الواجبات والجايزات المحقق وجودها دون

المستحيلات

المستحيلات التي لا يتصور في العقل وجودها ازلا وابدا
المحض عدمها والمعدوم لا يسمع شيا ولا يرى ضرورة فلا تعلق
لهما به وتقديم السمع على البصر في كلام الله تعالى وغيره انما هو
على سبيل الترقي للعقول وهو ان السمع يدرك به المسموع
من الكلام وغيره وهو بعض صفات الموصوف والمبصر
يدرك به ذاته المتجمعة لجميع صفاته وصاحب سماع الكلام
القايل له بذاته سمعا هو موسى عليه الصلاة والسلام وصاحب
شهود المتكلم القايل له بصرا هو محمد صلى الله عليه وسلم
وقد اجتمعا لله تعالى بحضرة قاب قوسين حيث لا كيف ولا
اين فان قلت قد جعلتم التعلق وصفا نفسيا للصفة وهو مما لا
تعقل بدونه والسمع والبصر موجودان في الازل من غير
تعلق لهما بذواتنا اذ هي معدومة في الازل فالجواب انهما
تعلقا في الازل بما كان موجودا وهو الذات وصفاتها
الوجودية ولم يكن السمع والبصر غير متعلقين ولا يلزم
وجود جميع المتعلقات فان قلت اذا وجب تعلق السمع
والبصر ~~غير متعلقين ولا يلزم~~ بالموجودات والعلم قد تعلق
بها يلزم اما تحصيل الحاصل واجتماع المثلين المتلازمين ان كان
متعلقا به تعلق به العلم واما خفا بعض المعلومات عن العلم
ان لم يكن كذلك وكلاهما محال فالواجب ان المختار الاول
ولا يلزم من ذلك الالزامان ضرورة انهما غير متحدي الحقيقة
سواء قلنا انهما انواع للعلم اولا فتعلقاتها كذلك كل تعلق له

حقيقة من الانكشاف تخصه ثم ان هذا السمع والبصر عندنا
وعند جمهور المعتزلة صفتان زايدتان على العلم ينكشف بهما
الشي ويتضح وعند الكعبي وابي الحسن البصري عبارة عن علمه
بالمسموعات والمبصرات وهو احد قول ابي الحسن الاشعري
في المسئلة على وجه مرجوح والراجح عنده كما قلناه انهما
صفتان زايدتان على العلم ودليلنا على انهما زايدتان على العلم
ما نجده ضرورة من الفرق بين علمنا بالشي حال غيبته عنا وعلمنا
به حال تعلق به سمعنا وبصرنا وايضا فان بعض السمع
والبصر ليس حقيقة في العلم بل مجازا فيه وصرف اللفظ عن الحقيقة
الى المجاز الا عند قيام المعارض الراجح فيصير المخالف بعد هذا
محتاجا الى اقامة الدلالة على امتناع اتصافه تعالى بالسمع
والبصر وليس سمع الله تعالى باذن ولا صماخ وليس بصره
بحدقة ولا باجفان وليس كمثله شي وهو السميع البصير
تتمة تعريف الادراك هو عبارة عن صفة ينكشف
بها الموجود على ما هو به انكشافا يباين سواه ضرورة
وهو مثل السمع والبصر حذفا بحرف والمختار عند المحققين
الوقف فيه اثباتا ونفيا وذهب امام الحرمين الى ان ادراك
المشمومات وادراك المذوقات وادراك الملموسات صفة
ثامنة لله تعالى زايدة على العلم من غير جارحة ولا اتصال
ولا حدوث وجزم بعضهم بنفيه لما راه ملزوم الاتصال بالاجسام
يعني ويدخل في العلم والصفة السابعة من صفات المعاني

الواجبة

الواجبة له تعالى الكلام الازلي وهو المعنى القايم بالذات المعبر عنه
بانواع العبارات المختلفات المباين لجنس الحروف والاصوات المنزه عن
الكل والبعض وعن التقديم والتاخير والسكوت والتجدد وا
والاعراب وساير انواع التغيرات جنس في الحد يشمل ساير المعاني
وقوله القايم بالذات رد على المعتزلة القايلين بانه لا يقوم بذاته
وانما يخلقه في جرم من الاجرام تعالى الله عن قولهم وقوله المعبر عنه
بانواع العبارات المختلفات فاذا عبر عنها بالعربية فالقران وبالسريانية
فالانجيل وبالعبرانية فالتوراة فالمسمى واحدا وان اختلفت العبارات
هذا معنى كلامه بالحروف والاصوات تعالى الله عن قولهم علوا
كبيرا وقوله المباين لجنس الحروف والاصوات اي المباعد عنها
عبارة عن تنزيهه عنها وفيه رد على الحشوية القايلين بان
كلامه حروف واصوات قايمة بذاته ومع كونه حروفا واصواتا
زعموا انه قديم بل وزعموا ان المداد حادث فاذا كتب به
القران صار بعينه قديما وهذا المذهب واضح الفساد اذ لا
تعقل الحروف والاصوات الا حادثة لتجددها فالعدم يكتنفها
سابقا ولاحقا والقديم لا يقبل العدم لا سابقا ولا لاحقا
وقوله المنزه عن الكل والبعض هما من اوصاف الكلام
الحادث وكلام الله قديم والقديم لا يوصف باوصاف
الحوادث وكيفيته مجهولة لانا كما لا نحيط بذاته ولا
بجميع حقايق صفاته والحروف انما هي عبارة عنه والعبارة

للحن

غير المعبر عنه فلذلك اختلفت باختلاف الالسنة ولم يختلف
هو بحروف القران حادثه والمعبر عنه بما هو المعنى القايم بذات
الله تعالى قديم فالتلاوة والقراة والكتابة حادثة والمقرو
والمتلو والمكتوب قديم اى مادة هذه القراة والتلاوة
والكتابة وكذلك ذكر الله فان الذكر حادث والمذكور
وهو رب العباد قديم وهو رب العزة فافهم وقوله
والتقديم والتاخير الظاهر انهما مثلا زمان وجمع منهما
مبالغة في التنزيه عن صفات الحوادث وقوله والسكوت
والتجدد التجدد هو معاودة الكلام بعد السكوت والسكوت
هو كما قال السعد ترك الكلام مع القدرة عليه وقوله
واللحن والاعراب فيه رد كما لا يخفى وقوله وساير انواع
التغيرات اى وجميع انواع التغيرات كالجرس والحسنة
والالة وما اشبه ذلك لانه قديم وما ثبت قدمه استحال
عدمه وبهذا يعلم انه ليس معنى وكلم الله موسى
تكليما انه ابتدا الكلام له بعد ان كان ساكتا ولا
انه بعد ما كلمه انقطع كلامه وسكت وانما المعنى
انه ازال بفضله المانع عن موسى عليه السلام وخلق له
سمعا وقراه حتى ادرك كلامه القديم ثم منعه بعد
ورده الى ما كان قبل سماعه كلامه وقوله المتعلق
بما يتعلق به العلم من المتعلقات الواجبات والجايزات.

والمستحيلات

٤٥

والمستحيلات الذي ليس بحرف ولا صوت اخر الصوت
لانه بمنزلة العام والحرف بمنزلة الخاص ولا يلزم من نفي الخاص
نفي العام اذ قد يوجد صوت بدون حرف ومن قدم الصوت اعني انه
معروض للحرف والمعروض مقدم بالطبع ويتعلق الكلام تعلقا صلاحيا
قديما وتعلقا تنجيزيا حادثا ولا يرد ما امر الله به مما علم انه لا يقع
من تعلق بوقوع ذلك المامور وعلمه بعدمه لان تعلقات الكلام كثيرة
فانه وان لم يتعلق بترك المامور بطريق الامر فقد تعلق به بطريق
الوعد والوعيد والخبر بعدم وقوعه ويتعلق الكلام بما يتعلق
به العلم من المتعلقات ولا بد من بيان الجمع حتى يصح اشتراكهما
في التعلق وينبني عليه الفرق وبيان الجمع ان من علم امرا صح ان يتكلم به
والمولى عالم بما كان وما يكون وما لا يكون فصح ان يتكلم بها وبيان
التفرقة ان يقال ان متعلق الكلام للدلالة اية تدل على الواجب كقوله تعالى
قل هو الله احد الله الصمد واية تدل على المستحيل كقوله تعالى لم يلد ولم
يولد ولم يكن له كفوا احد واية تدل على الجايز كقوله تعالى والله خلقكم
وما تعملون فان قلت هل يسمى كلام الله الازلي خطابا قبل وجود المخاطبين
فالجواب نعم يسمى به حقيقة بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الوجود
فان قلت هل يصح تنويع الكلام الازلي في الازل الى الامر والنهي والخبر
وغيرها فالجواب نعم يصح تنويعه الى ما ذكره بتنزيل المعدوم الذي
سيوجد منزلة الموجود وما يذكر من حدوث الانواع مع قدم المشترك
بينهما يلزمه محال من وجود الجنس مجردا عن انواعه الا ان يراد انها انواع
اعتبارية اي عوارض له يجوز خلوه عنها تحدث بحسب المتعلقات

طبيني

كما ان تنويعه بمحور حلوه بحيها الحد اليها على الثاني بحسب المتعلقات
ايضا لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات فمن حيث تعلقه
في الازل اوفيما لا يزال بشي على وجه الاقتضاء لفعله يسمى امرا ولتركه يسمى نهيا
وعلى هذا القياس فان قلت هل كلام الله تعالى تكلم بقصد او بغير قصد فالجواب
كلام الله تعالى يطلق تارة على النفسي القديم فهذا غير مقصود لانه قديم
واجب والقصد انما يكون بالارادة وهي لا تتعلق بواجب وتارة
يطلق على اللفظ الحادث فهذا مقصود قطعا والارادة تتعلق به
فائدة اكمل الموجودات من حيث الوجود ما كانت له الوجودات
الاربعة ولذا جاء القران مشتملا عليها وهي الوجود في البنان
اي الكتابة بالاصابع فالوجود الاول هو الوجود الذاتي والحقيقي و
ساير الوجودات انما هي باعتبار الدلالة والفهم وبهذا تعرف ان التلاوة
غير المتلو والقران غير المقرو والكتابة غير المكتوب لان الاول من كل
قسمين من هذه الاقسام حادث والثاني منهما قديم لا نهاية له واعلم
ان القران يطلق على الكلام النفسي وعلى النظم المتلو الحادث اطلاقا
حقيقيا لا مجازا خلافا لمن زعم ذلك لان المجاز يصح نفيه ومن نفى اية
من القران يكفر واعلم انه يمتنع على ما ذكر في شرح المقاصد ان يقال
القران مخلوق مرادا به اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم باتفاق
السلف قلت قيده بعضهم بغير مقام البيان والتعليم واما مثل قولي
ونطقي القران مخلوق فمذهب البخاري والاكثرين من المتاخرين جوازه
وهو الراجح خلافا للهذلي واعلم ان وزن القران على ما قال البرهان
اللقاني فعلان بمعنى مفعول من قراة الشي قرانا اذا جمعته ومن قراءة
الكتاب

الوجود في الاعيان والوجود في الاذهان
والوجود في اللسان صح

الكتاب بالاصابع قراءة وقرانا تلوته لانه مجموع ومتلو واما تعريفه
فقال الجلال السيوطي هو الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز
بسورة منه والسورة الطايفة المترجمة توقيفا واقلها ثلاث ايات
والاية طايفة من كلمات القران متميزة بفصل ثم منه فاضل
وهو كلام الله في الله ومفضول كلامه في غيره وتحرم قراته
بالعجمية وبالمعنى وتفسيره بالراي لا تاويله فان قلت ما كيفية
تلقي جبريل عليه السلام للوحي فالجواب كما قاله الجلال السيوطي
ما اخرجه ابن ابي زمانين في كتاب السنة عن كعب قال اذا اراد الله
تعالى ان يوحي امرا جا اللوح المحفوظ حتى يصفق جبهة اسرافيل عليه
فيرفع راسه فينظر فاذا الامر مكتوب فينادي جبريل عليه السلام
فيلبيه فيقول قد امرت بكذا فيهبط جبريل عليه السلام على النبي
صلى الله عليه وسلم فيوحي اليه وقد انتهت بحمد الله وحسن عونه
صفات المعاني انها تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشي وهي الحياة
وقسم يتعلق بالممكنات تاثيرا وهي القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع
الموجودات انكشافا وهو السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلي
انكشافا ودلالة وهو العلم والكلام وبالجملة فكل الصفات المتعلقة بجميع
تعلقها بانفسها وبغيرها حتى القدرة والارادة على ما نقله الامام البخاري في
شرح العقايد حيث قال وذهب جماعة من العلماء الى ان كل صفة من
صفاته تعالى تفعل فعل اخواتها فينشا عن كل ما ينشا عن الاخر تمييزا الصفا
العلية عن صفات المخلوقين وممن ذكره من بعض شراح السنوسية

انتهى قلت ويشهد لهم ما نقله العلامة الغنيمي عن السيد في شرح المواقف
حيث قال ان للقدرة تعلقين تعلقا معنويا قديما لا يترتب عليه وجود
المقدور وتعلقا حادثا يترتب عليه وجود المقدور بالفعل وكذا قيل
بمثله في الارادة حيث كان كذلك فلم لا يجوز تعلق القدرة والارا دة
بالواجب والمستحيل تعلقا معنويا قديما لا يترتب عليه وجود الاثر
بعد العدم وقال العلامة البكي في شرح الحاجبية حين تكلم علي
القدرة والارادة المفيد لكل ذي حقيقة عين تلك الحقيقة حتى
المحال ان كانت له حقيقة وهي صورته الوهمية فهو المفيد
لها والمعطي لها تلك الصورة الوهمية والجاعل لها واذا كان كذلك
فهو القادر علي كل شي حتى المحال ومن هنا ينتبه لنكتة وهي ان
ان المحال مقدور من حيث تحصيل صورة وهمية واستجلايها
في ضمير الذاكر لها ذلك من اثر القدرة قطعا فالمحال مقدور
من حيث الذهن لا من حيث الخارج فان الذهن اوسع من الخارج
لانه قد انجلا فيه ما ليس له انجلا في الخارج فاذا كل ما له انجلا
في الذهن من غير عكس انتهى والله الموفق فافهم واعلم ان
بين متعلق القدرة والارادة وبين السمع والبصر عموم وخصوص
من وجه يجتمعان في الممكن الموجود وينفرد القدرة والارادة
بالممكن المعدوم وينفرد السمع والبصر بالموجود الواجب و
بين معلق القدرة والارادة والعلم والكلام عموم وخصوص
مطلقا والعلم والكلام مشتركان مع القدرة والارادة في الممكن

مطلقا

مطلقا ويزيدان في الواجب والمستحيل وبين متعلق السمع والبصر والعلم
والكلام عموم وخصوص مطلقا يشترك الجميع في الواجب والجايز
الموجود وينفرد العلم والكلام بالممكن المعدوم والمستحيل وبين متعلق
القدرة والارادة والسمع والبصر ومتعلق العلم والكلام عموم
وخصوص مطلقا فالعلم والكلام يشاركان القدرة والارادة في
الممكن ويشاركهما السمع والبصر في الموجود الواجب والجايز ويزيدان
علي القدرة والارادة بالواجب والمستحيل ويزيدان على السمع والبصر
بالمستحيل والممكن المعدوم وانما اقتصر المولف نفعنا الله به في
العقيدة علي هذا السبع ولم يعد الصفة الثامنة التي هي الادراك
لوجود الخلاف فيه وقد تقدم الكلام عليه فانظره ان شيت
خاتمة نسال الله حسنها اعلم ان وعد الله تبارك وتعالى
فلا بد من وقوعه علي نحو ما وعد به اي وعده حق وقوله
صدق واما وعيده فهو عند بعضهم لا بد من نفوذه ايضا
واحتج بان الوعيد خبر وخبر الله صدق فلا بد من نفوذه وو
قوع المخبر عنه على وفقه اذ الخلف والكذب عليه محال والاخبار
بالشي علي خلاف ما هو به خلف غير ان الوعيد يتعلق بالعصاة
تعلقا عاما من الصيغة وهو قابل للتخصيص بدليل قوله تعالى ان
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ثم
شرع في القسم الرابع من الصفات العشرين فيما هو كالنتيجة لما
قبله وهو الصفات المعنوية فقال ثم يجب له تعالى سبع
عطف علي قوله قبل ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات

المعاني

لا على ما قبله لان محل كون الصحيح العطف على الاول عند تكرار العاطفين
ما لم يكن العطف بحرف مرتب كما افاده بن الهمام ولان المولف رحمه الله
تعا قد اعاد العامل في الجملة التي قبل هذه وقطعها عما قبلها حيث قال
ثم يجب ولم يقل ثم سبع صفات الخ وقد حذف التا لان المعدود مونث
وهو صفات جمع صفة قال العلامة الغنيمي وهو غير متعين لان المعدود
هنا محذوف وعند حذفه يجوز الامران **تسمي صفات المعنوية**
بياء النسبة الي المعني والواو مقلوب عن الالف لان الالف الاصلية في باب
النسب تقلب واوا اذا كانت رابعة وثاني الكلمة ساكنة نحو ملهي
ومعنوي في النسبة الي ملهي ومعنا **وهي ملازمة** كملازمة
الاعراض للاجرام والاخفا في الملازمة اذ لا يوجد عالم الا والعلم قايم به
وكذلك في غيره **للسبع الاولي** المسمي صفات المعاني ولا شك
ان قيام صفات المعاني بذاته توجب له تعا احوال زايدة علي قيامها
به لا تثبت عند عدمها وهو مذهب القاضي وامام الحرمين وجماعة
وحقيقة الحال صفة اثبات تقوم بموجود ليست معدومة ولا موجودة
بل هي واسطة بين الوجود والعدم ودليلهم علي قيامها ان العلم
مثلا لو لم يكتب محله منه بشي لما كان فرق بين ذلك المحل وبين
غيره من ما لم يقع به علم لان المدرك علي هذا التقدير العلم لا محله
ومذهب الشيخ الاشعري الي نفي الاحوال وعليه اكثر المتكلمين فلا معني
لكون الذات مثلا عالمة عندهم الا انه قام بها العلم متعلق بذلك
الشي وليس ثم معني ثالث يقوم بالذات ليس بموجود ولا معدوم
وهي كونه تعا قادرا لازم لقيام القدرة بالذات **ومريدا** لازم
لقيام

لقيام الارادة بالذات وعالما لازم لقيام العلم بالذات وحيا لازم لقيام
الحيوة بالذات وسميعا لازم لقيام السمع بالذات وبصيرا لازم
لقيام البصر بالذات ومتكلما لازم لقيام الكلام بالذات وهذا علي
راي مثبتي الاحوال واما علي راي من لا يثبتها فقادر عنده
عبارة عن قيام القدرة بالذات ومريدا عبارة عن قيام الارادة
بالذات وعالما عبارة عن قيام العلم بالذات وحيا عبارة عن قيام
الحياة بالذات وسميعا عبارة عن قيام السمع بالذات وبصيرا عبارة
عن قيام البصر بالذات ومتكلما عبارة عن قيام الكلام بالذات واعلم
ان الحال لا يوصف بالموجود استقلالا ولا تبعا وانما يوصف
بالثبوت علي ما مر وبقي ان المصنف قرر في شرح الكبري ان صفات
المعاني واجبة لذاتها لا لغيرها وورد علي الفخر فهل نقول كذلك
في الصفات المعنوية او نقول انها واجبة للذات العلية قال
الشيخ ياسين والاقرب لقولهم ان الاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف
بالمعاني وان المعاني علل وان التعليل ليس علي ظاهره ان المعنوية
واجبة للمعاني لا لذاتها ولا للذات العلية فتامل واعلم ان من خصا
يصه سبحانه وتعا انه لا يشغله ما يبصره عما يسمعه ولا ما يسمعه
عما يبصره بل يحيط علمه بالمسموعات والمبصرات من غير سبقية
ادراك باحد الصفتين عن الاخري فلا يشغله شان عن شان
واعلم ان كونه تعا قادرا مريدا عالما الي غير ذلك معلوم من
الدين بالضرورة فمن جحد منه شي فقد كفر قال الشيخ البخاري
في شرحه للعقايد النسفية قلت وانما الخلاف بين العلما في ثبوت الحال

وعدمه لا في كونه قادرا مريدا الى اخره لانه ضروري كما تقدم
ولما فرغ من ذكر الصفات العشرين الواجبة له تعالى احد
اقسام الحكم العقلي الثلاثة شرع في الحكم الثاني وهو ما
يستحيل في حقه تعالى فقال **ومما يستحيل** الواو للاستئناف ومن هذه
للتبعيض والا فالمستحيلات **في حقه تعالى** لا نهاية لها كما ان
كمالاته لا نهاية لها فما علمناه من الكمالات بعض ونقابلها
من المستحيلات مثلها وما لم نعلمه من الكمالات فثم من
المستحيلات مثلها لا نعلمها والسين والتاء للطلب اي طلب
الشارع من المكلف ان ينفي المستحيلات عن الله تعالى
والحق يطلق على امور منها الحقيقة ومنها القول
والفعل الواجب والمناسب هنا الاول والاضافة بيانية
اي مما يستحيل في حقيقة ذاته تعالى وفي بمعنى اللام
كما في قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امراة النار
في هرة اي لاجلها وتعالى تنزه وتقدس عن كل امر
لا يليق بجلاله **عشرون صفة** يحتمل ان يكون مبتدا ويكون
الخبر مقدرا بعده اي واجبة ولك ان تقول مقررة
قبله في المجرور ويحتمل ان يكون خبرا والمبتدا
محذوف تقديره هي عشرون صفة تمييزا قال الشيرازي
الصفة هي المرادفة للمعنى وهو كل ما لا يقوم بنفسه
واطلاق الصفة على المستحيل مجازا لانه عدم والصفة
عبارة عن المعنى القايم بالموصوف **وهي اضداد** جمع ضد

وهو لغة عبارة عن كل مناف فكل صفة تنافي الاخرى فهي ضد
لها وفي الاصطلاح انما يستعمل اذا كان وجوديا كالمعاني مع اضدادها
واما ان كان عدميا كالسلبية مع اضدادها فيقال فيه نقيض واطلاق
الضد على مطلق المنافي واما في الاصطلاح فليست كلها اضداد
بل بعضها نقيض وبعضها ضد كما نقف عليه انشاء الله تعالى
العشرين الاولى الواجبة البينة اللازمة للعقل معانيها با
لبراهين الاتية كالتنبيه على ما ادعاه انواع المنافات على ما تقرر في
المنطق اربعة الاول تنافي النقيضين وهما ثبوت امر ونفيه كثبوت
الحركة ونفيها نفي الحركة وهو عين السكون والسكون ضد الحركة
والثاني تنافي العدم والملكة وتعريفهما ثبوت امر ونفيه عما من
شانه ان يتصف بالبصر ومعناه ان ما يثبت هذا وينفي لمن كان
من شانه ان يتصف بالبصر وهو الحي واما ما ليس من شانه
ان يتصف بالبصر كالجمادات فلا يقال عند نفي البصر عنه اعمى وان
نظرت الى ما بين نفي البصر والعمى فتجد نفي البصر اعم من العمى
فيقال في كل من يقال فيه اعمى يقال فيه ليس ببصير ولا ينعكس
الاخريا قوله في تعريف العدم والملكة ثبوت امر ونفيه كالجنس
في التعريف يشمل النقيضين وقوله عما من شانه ان يتصف به فصل
يخرج به النقيضان وبقي التعريف لمعرفه والثالث تنافي الضدين
وتعريفهما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا
يتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر كالبياض والسواد فقوله
الضدان معرف وقوله هما المعنيان كالجنس في التعريف يشمل النقيضين

وقوله عما من شانه ان يتصف به فصل يخرج به النقيضان ويبقى التعريف
لمعرفه والثالث تنافي الضدين وتعريفهما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما
غاية الخلاف ولا تتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر كالبياض والسواد
قوله الضدين معرف وقوله هما المعنيان كالجنس في التعريف يشمل النقيضين
والعدم والملكة والمتضايفين والخلافين وقوله الوجوديان فصل يخرج به
النقيضان والعدم والملكة ويبقى المتضايفان والخلافان وقوله اللذان بينهما
غاية الخلاف فصل يخرج به الخلافان كالبياض مع الحركة ويبقى المتضايفان
وقوله لا تتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر فصل يخرج به المتضا
يفان ويبقى التعريف لمعرفه قال المولف رحمه الله تعا ومرادنا بغاية الخلاف
التنافي بينهما بحيث لا يصح اجتماعهما في محل واحد فاحترز بذلك من البياض
مع الحركة فانهما امران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما
غاية الخلاف التي هي التنافي لصحة اجتماعهما في محل واحد والرابع تنافي
المتضايفين وتعريفهما هو المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية
الخلاف وتتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر كالابوة
والبنوة قوله المتضايفين معرف وقوله هما المعنيان كالجنس في التعريف
يشمل اربعة النقيضين والعدم والملكة والخلافين والضدين وقوله
الوجوديان فصل يخرج به النقيضان والعدم والملكة ويبقى الخلافان والضدان
والمراد هنا بالوجود هو انهما ليس بمعنى عدم كذا لا انهما موجودان في
الخارج اذ من المعلوم عند المحققين ان الابوة والبنوة امران اعتباريان
لا وجود لهما في الخارج عن الذهن وقوله اللذان بينهما غاية الخلاف فصل يخرج
به الخلافان كالكلام مع القعود وقوله وتتوقف معقولية احدهما على معقوليه

الاخر

الاخر فصل يخرج الضدان ويبقى التعريف لمعرفه واورد على هذا القيد
لزوم الدور بتوقف كل منهما على الاخر واجيب بانه دور معية كتوقف
وجود الجوهر على وجود العرض وبالعكس للتلازم الذي بينهما عقلا
فليس بمحال بل هو واجب وهذا هو المراد في تعريف المتضايفين فالمحال
والمحال هو دور التقديم الذي يستلزم تقدم الشي على نفسه وتاخره
عنها كتقدم المعلول على العلة اذ يستحيل كون المعلول علة لعلته هذا
على ما تقرر في علم المنطق واما على ما تقرر في علم الاصول فانواع
المنافات عندهم اثنان فقط استغنوا بالضدين عن المتضايفين واستغنوا
بالنقيضين عن العدم والملكة وذلك عندهم بالسبر العقلي وبيانه
ان يقال المعلومات في العقل لا يخلوا اما ان يمكن اجتماعهما اولا
واما ان يمكن ارتفاعهما اولا فان امكن اجتماعهما وارتفاعهما
فهما الخلافان كالكلام والقعود ولا مدخل لهذا القسم هنا وانما
اداه اليه السبر العقلي الثاني وهو ما لا يمكن اجتماعهما اما ان لا
يمكن مع ذلك ارتفاعهما اولا فان لم يمكن اجتماعهما ولم يمكن ارتفاعهما
فهما النقيضان وفي معناهما العدم والملكة لا يمكن اجتماعهما حتى يكون
الجرم متحركا ساكنا او يكون اعمى بصيرا اولا يمكن ارتفاعهما حتى
لا يتصف بهما لكن لا بد من احدهما وان امكن مع ذلك ارتفاعهما
اي مع كونهما لا يجتمعان لا يخلوا اما ان تتوقف عقلية احدهما
على عقلية الاخر اولا فان توقفت عقلية احدهما على عقلية الاخر
فهما المتضايفان وان لم يتوقف فهما الضدان وبالله تعالى التوفيق
قال الشيخ شهاب الدين القرافي قال العلما وحصر المعلومات في هذه

الاربع حق لا يخرج عنها شيء الا ما انفرد الله وتفرد به فانه ليس ضد
الشي ولا نقيضا له حلا مثلا ولا خلا فالتعذر الرفع وهو عدم في ذاته
تعالي وصفاته لتعذر رفعها ولانه لا سبب لوجوب وجودها
ولما كانت هذه المحالات منفيات للواجبات كان عددها
كعددها وترتيبها الاول من المحالات للاول من الواجبات وا لثاني
للثاني والثالث للثالث والرابع للرابع الي اخرها فقال وهي اي
الضداد العشرين تنقسم الي اربعة اقسام القسم الاول
العدم فقط وهو عبارة عن لا شيء وهو ضد الوجود لغة
نقيض اصطلاحا بل التحقيق انه مساو للنقيض لا نقيض
الوجود ان لا وجود والعدم مساو لقولك لا وجود لان
المساوي للنقيض نقيض علي احد القولين وينقسم العدم
الي ثلاثة اقسام واجب كعدم الاعراض وجائز كعدم الا
جرام ومستحيل كعدم الباري عن اسمه والقسم الثاني
خمس صفات وهي الحدوث ضد القدم لغة مساوي للنقيض
اصطلاحا وهو الوجود بعد العدم والصفة الثانية من
الخمسة المستحيلة علي الله تعالي طرو العدم يعني الفني ضد
البقا لغة مساو للنقيض اصطلاحا وهو العدم بعد
الوجود ويلزم من نفي العدم عنه تعالي مطلقا سابقا
كان او لاحقا نفي حدوثه وطرو العدم عليه فعطفها
اذا عليه من عطف الخاص علي العام وهذا بناء علي
ان الالف واللام للاستغراق واما اذا بنينا علي

ان

كترتيب

لثاني

ان الالف واللام اسم للحقيقة فيكون عطف الحدوث وطرو
العدم علي القدم من عطف اللازم علي الملزوم وبيانه ان حقيقة
العدم اعم من كل فرد من افرادها ولازمة له في الثبوت وافرادها
السابق واللاحق والمستمر وهو الذي ثبت للمحالات والجائزات التي
اراد الله بقاها في العدم واستحالة الحقيقة ملزومة لاستحالة كل
افرادها لما علم ان استحالة اللازم تؤذن دائما باستحالة الملزوم فثبت
لنا ان عطف الحدوث و طرو العدم علي القدم من عطف اللازم علي الملزوم
ولاجل اختلاف النظر في الالف واللام نوع المولف رحمه الله تعالي العطف في
شرحه حيث قال من عطف الخاص علي العام او اللازم علي الملزوم والصفة
الثالثة من الصفات المستحيلة عليه تعالي المماثلة للحوادث ضد المخا
لفة للحوادث لغة مناو للنقيض اصطلاحا لانه نقيض المخالفة ليس مخالفة
والمماثلة مساوية لقولك ليس مخالفة وحقيقة المثلين هما الامران
المتساويان في جميع صفات النفس فيما يجب ويستحيل ويجوز وهي
التي لا تعقل حقيقة الذات بدونها وهذا الحد ظاهر فيما نقله نقله
في التبصرة عن الاشاعرة ولا يظهر حمله علي ما نقله السعد وقال
المنجوري في حاشيته شرح الكبري ان هذا مذهب الفلاسفة وبعض
المتكلمين وعليه جرت المناطقة في جعلهم الحيوانات جنسا وما تحته
انواع ليس مختلفة بالحقايق وجمهور المتكلمين علي انها كلها متماثلة
وانما متميزة بامور عرضية ولهذا صح مسخ الانسان قردا ونحوه
والا فلا يجوز تبدل الحقايق واختلاف الاجناس كانقلاب الجوهر
عرضا والعرض جوهرا او الحركة سكونا او اللون طعما ونحو ذلك

لغة

والحوادث جمع حادث والحادث المتجدد بعد عدم وهو المعبر عنه
نا بالعالم وهو منحصر في الاجرام والاعراض وتلازمها عشرة انواع ذكر
منها ثمانية وبقي المحاذاة والارتسام في الخيال وكلها منفية لمنع الماهية
ثلثة المستحيلة في حقه تعالى والي تفصيلها وبيان معانيها اشار بقوله بان
يكون تعالى جرما مركبا كالجسم او بسيطا كالجوهر الفرد وعبر با
لجرم ليشمل المركب وغيره والجسم اخص والاخص ينحصر في الاعم والاعم
يحمل علي الاخص والكلية تدخل علي الاخص فنقول كل جسم جرم ولا
عكس ونقول بعض الجرم جسم اذا تركب وبعض الجرم ليس بجسم اذا
لم يتركب ثم فسر الجرم فقال اي تاخذ ذاته العلية قدرا من
الفراغ هذا تفسير الجرم كان سايلا سيله عن حقيقة الجرم فقال الجرم
ما شغل فراغا اي خلا بحيث تجوز ان يتحرك فيه او يسكن فيه قابلا لل
عراض اي الصفات الحادثة من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق
ونحو ذلك وهذا الفرغ هو الحيز الذي هو الممانعة وهذا يختص بالجرم
والكثيف اذ هو الذي يمنع غيره ان يحل في حيزه واما الاجسام اللطافة
فلا تمانع بينها بدليل قوله صلي الله عليه وسلم ان الله تعالى ملكا ملا ثلثي
الكون وملكا ملا ثلثي الكون وملكا ملا الكون كله او يكون تعالى عر
ضا يقوم بالجرم واجب له العدم في الثاني من الزمان فلا يبقي له زمانين
وهذا هو النوع الثاني من العالم كالحركة والسكون والسواد والبياض
وعبر بالعرض ولم يعبر بالصفة لان العرض اخص من الصفة توجد
في الحادث وفي القديم والعرض ينفرد بالحادث اولانه حين ذكر الجرم
ذكر ما يناسبه لكنه ليس بعرض فلا يكون مماثلا وانما استحال ان يكون عرضا

عرضا لان الله تعالى يجب اتصافه بصفات المعاني فلو كان عرضا لزم قيام
المعنا بالمعني وهو محال وايضا فان هذا الجرم الذي قام لا يخلو اما ان
يتصف بكل ما اتصف به العرض القايم اولا فان كانت الاول لزم ان
يكون الاها وبرهان الوحدانية ينفيه وان كان الثاني لزم قيام
الصفة بمحل ولا يتصف ذلك المحل بحكم ذلك الصفة وهو محال او يكون تعالى
في جهة للجرم هذا شروع منه في لوازمها لان الجهة من لوازم الجرمية فيستحيل
ان يكون في جهة للجرم بان يكون فوق الجرم او تحت الجرم او يمين الجرم
او شمال الجرم او امامه او خلفه لان لو كان في جهة للجرم لزم ان يكون
متحيزا وايضا لو كان في جهة لاحتاج الي من يخصصه بجهة دون
اخري فيلزم الحدوث وايضا فالجهة اما ان يكون اصغر منها او اكبر منها
او مساويا وذلك يوجب تقديره تعالى فيحتاج الي المقدر فان قلت لو كان
الاختصاص بالجهة يوجب التقدير لكان العرض مقدرا فالجواب ان العرض
ليس في جهة بنفسه بل بتبعية الجوهر فلا جرم هو مقدر بالتبعية اذ لا تتق
عشرة اعراض الا في عشرة جواهر او يكون له هو تعالى جهة لانها من لوازم
الاجرام ففوق من عوارض عضو الراس وتحت من عوارض عضو الرجل ويمين
من عوارض عضو اليمين وشمال من عوارض عضو الشمال وامام من عوارض
عضو البطن وخلف من عوارض عضو الظهر ومن استحال ان يتصف بها استحال
ان يتصف بهذه الاعضا ومن استحال ان يتصف بها استحال ان يكون له جهة
منها باطل ولو لزمها وهذه الجهات حادثة بحدوث الانسان وقد نص
العلماء علي ان الجهة لا تكون الا للعاقل وغير العاقل لا جهة فاذا قلنا
عن يمين المسجد وعن يساره فانما هو بالنظر الي العاقل فالحاصل ان كونه

في جهة او الجهة له محال في حقه تعالى قال سيدي يحيى ولا غرابة في هذا
الوجود ذلك في حق بعض الحوادث كالليل والنهار مثلا فانهما
ليس في جهة ولا جهة لهما فان تعقلناه في حق الحوادث فما
بالك في حق من بعد عن الاوهام او يتقيد اي تخصص سبحانه
بمكان هذا ايضا من لوازم الجرمية اذ لو تقيد وجوده بمكان
لكان جرما لان حقيقة المكان جوهر مهيا الجوهر لتمكنه امن
عليه فالعالم بفتح اللام في جهة اي مكان لما يلزم عليه اذ لو كان في مكان
من التسلسل وهو محال او زمان ايضا من لوازمهما معا وايضا
لو تقيد وجوده بزمان لكان حادثا تعالى خالق الزمان والمكان
ان يتقيد بالزمان والمكان او تتصف ذاته العلية اي الرفيعة
بالحوادث التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافترا
والقيام والقعود والمشي والمجيء والاكل والشرب والنوم
والراحة والتعب والشهوة والعقل والفطنة والزكا وا
المعرفة المعنى ذلك مما لا يتصف به الاحادث وبالجملة فاتصافه
تعالى بالحوادث محال اذ لو اتصف تعالى بصفة حادثة لم تخل
من ان تكون صفة نقص او صفة كمال ان كان الاول
لزم اتصافه تعالى بالنقص وهو محال للزوم عجزه عن دفع
النقص وان كان الثاني لزم النقص ايضا من حيث ان
الذات فاتها الكمال ازلا وفوت الكمال نقص او يتصف
اي ينعت سبحانه بالصغر من لوازم الجرمية ايضا لان حقيقة

الصغر

الصغر ما قلت اجزاءه بالنسبة الى ما دونه فالصغر والكبر في حقه
تعالى مستحيلان فاما قولهم الله اكبر فقد فسر بوجوده وقيل معناه اكبر
مكانة ورفعة وشرفا وقيل من ان يدرك بالحواس وقيل معناه
اكبر مكانة ورفعة وشرفا وقيل اكبر من ان يدرك بالحواس وقيل
معناه الذي يصغر ويضمحل عند ذكره كل شيء او يتصف تعالى
بالاغراض المستحيلة عليه في الافعال الحقيقية والاحكام الشرعية
والعادية لما يوذن الغرض من الافتقار الذي لا يوجد لربه والغرض
وجود باعثا يبعثه الله تعالى على ايجاد فعل من الافعال او على حكم
من الاحكام من مراعاة مصلحة تعود اليه او الى خلقه فان كان
الاول لزم النقص في ذاته من حيث انك ان كمال المصلحة
قد فاته ازلي اذ الفعل ينافي الازل وفوت الكمال نقص وهو على
الله محال وان كان الثاني لزم ان يكون مراعات الصلاح والاصلح
واجبة كما تقوله المعتزلة وهو باطل فتعين ان افعاله
جل وعز واحكامه كلها لا علة لها باعثة وانما هي محض الفضل
وما راعى تعالى من مصالح الخلق فبمحض فضله فان قلت لما استغنى
باستحالة الجرمية عن هذه الامور كلها لان هذه كلها لوازمها
قلت قال سيدي يحيى انما لم يستغن باستحالة الجرمية عن هذه مخافة
ان يتوهم ان تقدر اللزوم اعم والجرمية ملزوم اخص فلا يلزم
حينئذ من نفي الملزوم نفي اللازم فذكر هذه الامور كلها تنبيها
على ان اللازم مساوي للملزوم فلزم من نفي احدهما نفي الاخر

عطف

وعطف المماثلة للحوادث على الحدوث وطرو العدم من التزام على الملزوم اذ المماثلة للحوادث لازمة للحدوث وهو طرو العدم من حيث ان ما ثبت حدوثه وطرو عدمه فهو مماثل للحوادث واللازم هنا مساو للملزوم اذ يلزم ومن اذ يلزم ايضا من ثبوت المماثلة للحوادث وجوب سبق العدم الذي هو معنى الحدوث وجواز لحوق العدم الذي هو الفنا و الصفة الرابعة من الصفات المستحيلة في حقه تعالى كذا يستحيل عليه تعالى انما عطف الكلام بكذا لطول الكلام في اوجه المماثلة لتعدد وجوهها فلو قال وان لا يكون قايما بنفسه لتوهم ان عدم القيام بالنفس من وجوه المماثلة وهو باطل اذ عدم القيام بالنفس اعم من المماثلة بدليل صدقه على الصفة القديمة وعلى الجوهر والعرض ان لا يكون قايما بنفسه ضد القيام بالنفس لغة نقيض حقيقة في الاصطلاح لدخول حرف السلب وهو لا والنفي يتسلط على نفي القيام واما القيام بالنفس فهو اوجب وحقيقة نفي القيام بالنفس عبارة عن الافتقار الى المحل او المخصص والمحل هو الذاتي والمخصص بكسر الصاد هو الفاعل بان يكون صفة يقوم بمحل اي ذات كما يقوم بها العرض او يحتاج الى المخصص اي فاعل كما يحتاج اليه الجوهر قال سيدي يحيى عبارته هنا مليحة لانه يلزم من كون الشي صفة افتقاره الى المحل بدليل كما لانه تبارك وتعالى لا يقال فيها انها تفتقر الى المحل وانما يقال فيها انها قايمة بمحل وعطف نفي القيام بالنفس على المماثلة من عطف العام على الخاص وذلك ان نفي القيام بالنفس والمماثلة اجتمع في ذواتنا وصفاتنا وانفرد نفي القيام بالنفس في صفات الله تعالى اذ الصفة لا تقوم بنفسها في الصفة الخامسة من الصفات المستحيلة في حقه تعالى كذا يستحيل عليه تعالى

تعالى العطف هنا في قوله وكذا وما بعده كالعطف فيما قبله وقد سبق عليه الكلام آنفا ان لا يكون واحدا ضد الوحدانية لغة نقيض حقيقة في الاصطلاح لدخول حرف السلب وهو لا والنفي يتسلط على الوحدانية عبارة عن التعدد في الذات والصفات والافعال بان يكون مركبا في ذاته قابلا للانقسام كالاجسام او يكون له شريك مماثل يماثله بوجه من الوجوه في وحدة ذاته او في صفة من صفاته او يكون معه تعالى في الوجود موثر او شريك في فعل من الافعال بالتاثير مطلقا وما ينسب لغيره مجاز لا محقق فالكلام الاول وهو قوله بان يكون مركبا في ذاته فيه الرد على المجسمة القايلين بالتركيب والكلام الثاني وهو قوله او يكون له مماثل في ذاته فيه الرد على المجوس الذين قالوا باثبات الاهين مستقلين والكلام الثالث وهو قوله او صفاته فيه الرد على النصارى القايلين بالوهية عيسى لكونه اتصف باقنوم العلم والكلام الرابع وهو قوله او يكون معه في الوجود موثر في فعل من الافعال فيه الرد على الفلاسفة والطبايعيين والقدرية والمعتزلة وغيرهم وعطف على الوحدانية على نفي القيام بالنفس من عطف الخاص على العام وذلك انهما يجتمعان في ذواتنا وصفاتنا وزاد نفي القيام في صفات الاله اذ الصفة لا تقوم بنفسها ولما فرغ الشيخ رحمه الله من نقيض السلبية والنفسية اصطلاحا وضد لغة شرع في بيان اضداد المعاني والمعنوية لغة واصطلاحا وهي سبع صفات وهي المذكورة سبع صفات وهي القسم الثالث فبدا باستحالة ضد الاول من المعاني فقال وكذا يستحيل ايضا عليه مقابل العجز هو عبارة عن

تعذر محاولة ما يمكن ايجاده وهو ضد القدرة لغة واصطلاحا كلاهما
وجوديان وبينهما غاية الخلاف ولا تتوقف معقولية احدهما على معقو
الاخر عن ممكن وقع في بعض النسخ على بدل عن فقيل على بمعنى
عن على مذهب من يجيز نيابة بعض احرف الجر عن بعض وقيل حمل
العجز على ضده وهو القدرة لانها تتعدى بعلى وما اسمية
صفة لممكن كانه اي ممكنا قدر جرما او عرضا او غيرهما فيفيد
عموم الممكنات ويحتمل ان تكون حرفية زايدة لتاكيد التنكير
فلو فرض عجزه على ممكن ولو قل لزم عجزه عن جميعها للقا
عدة المقررة ان القدرة على ممكن ما قدرة على جميعها اذ نسبة
الممكنات اليه تعالى نسبة واحدة ولا فرق بين ممكن وممكن
والصفة الثانية من اضداد المعاني المستحيلة في حقه تعالى ايجاد شي
اي بعض من العالم اي كالكفر والمعاصي او غير ذلك مع كراهية لوجوده
او عدمه بل ما اوجدها الا وارادها اذ يتعالى ان يقع في ملكه ما لا
يريد وهذا ضد الارادة المتعلقة بجميع الممكنات وهي الكراهة
العقلية وهي عبارة عن عدم الارادة وهي التي ارادها المصنف بقوله
اي عدم ارادته له اي لوجوده او عدمه تعالى الله عن ذلك فلا يتاتى احد
لتوقف تعلق القدرة بهما على الارادة فيستحيل عليه تعالى ايجاد شي من العالم
او اعدامه مع ذلك فعلى ما فسره الشيخ الكراهة العقلية يلزم
ان يكون التنافي بينها وبين الارادة تنافي العدم والملكة وفسر الشيخ
الشيخ الكراهة بعدم الارادة تنافي العدم والملكة وفسر الشيخ الكراهة

بعدم

بعدم الارادة احترازا من الكراهة الشرعية فانه يجوز ان يكون
المكروه كراهية شرعية مراد الله تعالى بل والمحرم ما وقع الا
بارادة الله تعالى اذ لا ملازمة بين الامر والارادة على مذهب اهل
السنة والجماعة بل بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم
او مع الذهول هذا معطوف على قوله مع كراهيته لوجوده اي
ومما يستحيل في حقه تعالى ايجاد شيء من العالم مع الذهول او مع ا
لغفلة والذهول عدم العلم بالشيء مع تقدمه والغفلة اعم من تقدم
العلم وعدم تقدمه او بالتعليل هذا ايضا يتعلق بايجاد شي اي
ومما يستحيل في حقه تعالى ايجاد شيء من العالم بالتعليل وهو كون
ذاته العلية علة لوجود شيء من الممكنات او عدمه من غير ارادتها
فيلزم من ذلك قدم الشيء لوجود اقتران العلة بمعلولها كتحريك
الخاتم مع تحريك الاصابع من غير قصد المحرك مثلا او بالطبع
وهو كون ذاته العلية موثرة في شيء من الممكنات بالطبع
من غير ارادتها له والفرق بين الايجاد على طريق العلة والايجاد
على طريق الطبع ان الايجاد بطريق العلة لا يتوقف على شرط ولا
على انتفاء مانع والايجاد بطريق الطبع يتوقف عليهما ولا يلزم ا
قتران الطبيعة بمطبوعها كاحراق النار مع الحطب لانه قد لا يحترق بالنار
لوجود مانع كبلل او تخلف شرط كعدم مماسة النار له ووجه
منافات هذه الامور بالارادة ان الكراهية يستلزم نفي الارادة
والذهول والغفلة يستلزم نفي العلم المستلزم نفي الارادة لان الارادة
هي القصد الى تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه والقصد اليها

يجهل محال وكذا التعليل والطبع يستلزمان قدم العالم لان علته
وطبيعته قديمة والقديم لا يقصد بالايجاد لانه موجود لان
تحصيل الحاصل محال والصفة الثالثة من اضداد الصفات المعاني
المستحيلة في حقه تعالى وكذا استحيل ايضا من امر بعض
اذا رجع والكلام في عطفه لكذا وزيادة ماهنا كالكلام فيما
سبق عليه تعالى الجهل الف الجهل للاستغراق اي جهل كان
مركب او بسيطا وهو ضد العلم لغة واصطلاحا هذا اصل
اهل السنة وحقيقة الجهل المركب اعتقاد الشيء على خلاف
ما هو عليه والجهل البسيط عبارة عن عدم ادراك امر من
الامور فعلى هذا يلزم ان يكون التنافي بين الجهل البسيط
وبين العلم تنافي العدم والملكة وسياتي الكلام عليه
وما في معناه اي الذي في معناه الجهل وهو الشك والظن
والوهم والنسيان لانها لا ينكشف بها المعلوم على ما هو به
وكذا كون العلم ضروريا او نظريا او بديهيا فان هذا كله في معنى
الجهل لان العلم النظري سبقه الجهل بمعلوم يتعلق بالجهل
وما نكرة موصوف بها والمعلوم ما شانه ان يعلم وهو
كل واجب وجائز ومستحيل والصفة الرابعة من اضداد
الصفات المعاني المستحيلة في حقه تعالى الموت ضد الحيوة
لغة واصطلاحا لقوله تعالى خلق الموت والحيوة وحقيقة
الموت عبارة عن وجود اعراض بعد قطع اعراض الحيوة
والصفة الخامسة من اضداد صفات المعاني المستحيلة في

حقه تعالى الصمم ضد السمع لغة واصطلاحا وحقيقة
الصمم هو عبارة عن غيوبة موجود ما من الموجودات عن
صفة السمع والصفة السادسة من اضداد صفات المعاني
المستحيلة في حقه تعالى العمى ضد البصر لغة واصطلاحا
وحقيقة العمى هو عبارة عن غيوبة موجود ما من الموجود
ات عن صفة البصر والصفة السابعة من اضداد الصفات المعا
ني المستحيلة في حقه تعالى البكم ضد الكلام لغة واصطلا
حا وحقيقة البكم هو عبارة عن عدم الكلام بوجود افة
وفي معنى البكم كون كلامه بالحروف والاصوات والسكوت لان
ذلك كله من خواص الحوادث وهذه كلها اضداد عند اهل
السنة لان المحل الذي يقبلها ان لم يتصف بها يتصف بضد
ها ولا يخلو عنها وعن ضدها فلا يقال الجهل عبارة عن نفي
العلم الى اخرها فافهم ولا يقال لاي شي نبه المولف نفعنا
الله به على استحالة الموت وما بعدها مع ان هذه نقايص با
لنسبة الى المخلوق فكيف بالخالق جل وعلا فلا يتوهم اتصاف
البارى بها لانا نقول يصح نفي النقايص عنه تعالى ولو لم
يتوهم اتصافه تعالى بها بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في
الدجال انه اعور وان ربكم ليس باعور وقوله صلى الله
عليه وسلم انكم لا تدعون اصم ولا اعمى ولا ابكم الحديث وفي
الحديث تنبيه على ان نفي النقص عنه تعالى كمال ولو لم
يتوهم والقسم الرابع اضداد الصفات المعنوية الواجبة

وهي واضحة اي ظاهرة بينة من هذه السبع المستحيلة فانك اذا
عرفت اضداد صفات المعاني عرفت اضداد الصفات المعنوية منها
فضد كونه قادرا كونه عاجزا وضد كونه مريدا كونه كارها
وضد كونه عالما كونه جاهلا وضد كونه حيا كونه ميتا
وضد كونه سميعا كونه اصما وضد كونه بصيرا كونه
اعمي وضد كونه متكلما كونه ابكما والحاصل ان المعني الوجودي
يضادد هذا المعني الوجودي واللازم يضادد اللازم وبالله تعالى
التوفيق ولما فرغ المولف رحمه الله تعالى من ذكر الواجبات والمستحيلات
شرع في ذكر ما يجوز في حقه تعالى فقال **واما الجايز** اسم
فاعل من جاز وجوده اذا امكن وهو بهمزة مخففة مبدلة من
واو اذ اصل ماضيه جوز لانه من الجواز وتقرر في التصريف في ابدال
الهمزة من الواو ومن اليا في اسم الفاعل مما اعل عينه **في حقه**
تعالى اي بالنسبة اليه تعالى لان الجايز بالنسبة الي غيره تعالى يطلق علي
معان وهذه ترجمة بما يجوز في حقه تعالى اولا من قول امام الحرمين
ما يجوز على الله تعالى لايهامه ان يتصف بصفة جايزة والله تعالى لا يتصف
الا بالواجب والجايز انما يتطرق الي افعاله من حيث انها متعلقة
لبعض صفاته ولا يتطرق الي ذاته ولا الي صفة من صفاته بوجه
من الوجوه ثم عرف الجايز بقوله **ففعل كل ممكن** لقوله ما يصح في
العقل من وجوده وعدمه ذاتا كان او فعلا اختياريا او غير
اختياري او غيره والكل هنا من باب الكلية اي كل فرد من افراد الممكن
او تركه يعني علي البدلية واما فعل جميعها في ان واحد فمحال وليس

بجايز

بجايز لما يلزم عليه من دخول ما لا نهاية له لعدده في الوجود وعطف
الترك علي الفعل بناء منه علي ان الترك ليس بفعل لان العطف
يقتضي المغايرة واما ان قلنا انه فعل علي الصحيح كما تقدم فيكون تاكيدا
مع قوله ففعل كل ممكن ويدخل في قوله ممكن الثواب والعقاب
والصلاح والاصلاح للخلق وارسال الرسل الي العباد وقبول
التوبة ورؤية المخلوق للخالق في الجنة والبعث لعين هذا البدن
لا لمثله وجميع الاحوال الاخروية الي غير ذلك مما هو مفصل
في كتب الايمة فان هذا كله لا يجب منه شيء علي الله ولا يستحيل
بل وجودها وعدمها بالنسبة اليه سواء وانما فعل ذلك تفضلا
منه تعالى علي عبده لانه لا حق لاحد عليه في استحقاق ثواب
علي الطاعة لانه لا يقع له نفع بطاعة احد وايضا فالطاعة خلق
الله تعالى وليس للعبد فيها الا الاكتساب ولا اثر له فيها وكلما
ما اثر به الشارع واخبر به من ثواب وعقاب فانما هو جايز في العقل
يصح وجوده وعدمه قبل مجيء الشرع اما بعد مجيئه فهو واجب
بالشرع لا بالعقل وبالله تعالى التوفيق ولما انقضى كلامه رحمه الله
تعالى علي عدد الاقسام الثلاثة الواجبات والمستحيلات والجايزات
مجردا عن الادلة اتبع ذلك بذكر الادلة اولا فاولا ارتفاعا
عن محل التقليد المختلف فيه الي محل المعرفة وهي الجزم المطابق
للدليل المتفق علي ايمان صاحبه فبدا ببرهان وجود الله تعالى
فقال **اما** كلمة فصل واخبار ويقال لها كلمة تفصيل ويقال فيها كلمة
افتتاح والمعني واحد وتضمن معني مهما كانه يقول مهما يكن من

وجوده

شي في دار الدنيا فحدوث ذلك الشي دليل علي وجود الله تعا برهان
وجوده حدوث العالم وهو كل ماسوي الواجب له تعالى المستحيل عدمه
الله تعا وسمي بذلك لان الناظر فيه نظرا صحيحا يحصل له العلم بوجود
الله تعالى وصفاته وهذا كما يسمى الطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم
به فلانه لو لم يكن له اي العالم المحدث اي فاعل احدثه بل
للانتقال من المفهوم الى المنطوق والذي هو اقوى وابلغ في الدلالة
كانه يقول لو لم يمكن له محدث مطلقا او حدث بنفسه ومثل هذا الاضراب
في الانتقال الى ماهو ابلغ واقوى قول المولف في صغرى الصغرى
بل يكون وجوده حينئذ مستحيلا وقوله في هذه العقيدة بل ذلك كما
يزيد فيها ويحتمل ان يكون لفظ بل للابطال وذلك لانه لما قال
لو لم يكن له محدث واراد بالمحدث ~~واراد بالمحدث~~ المباين للحادث
لدلالة سياق الكلام عليه واحتمل ان يكون حدث لنفسه كانه يقول
لو لم يكن له محدث مباين وحدث لنفسه لزم كذا وكذا بل حدث
بنفسه يريد وجد لنفسه من غير محدث لانه او وجد لنفسه لما
يلزم عليه من كونه فاعلا مفعولا لزم ان الوجود لنفسه ان يكون
احد الامرين يعني بهما الوجود والعدم المتساويين في قبول العالم
لهما عقلا واليه ذهب لكثير من المحققين وذهب اخرون الى ان العدم به
اولا لاصالته فيه وعدم افتقاره الى سبب واياما كان فالترجيح بلا مرجح
محال كما اشار اليه بقوله مساويا لصاحبه اي لعدمه من جهة القبول
المذكور راجحا عليه اي الرجحان بلا مرجح محال لا يتصور في العقل
بوجه من الوجوه ولم يرد في العقلا من قال ليس للعالم رب يسنده

اليه

اليه ويصدر عنه وجود الخلق نعم اختلف ايمتنا هل العلم بوجود
تعالى ضروري اليه ذهب الامام فخر الاسلام او نظري واليه ذهب
امام الحرمين وجماعة وهو الحق الا انه بنظر قريب لا يفتقر الى كبير
تامل ومن لوازم حدوث العالم حدوث اختصاص كل فرد من افراده
ايضا بزمان ومكان ومقدار وصفات وجهات وكل من هذه الخمسة
ايضا برهان علي وجوده تبارك وتعالى لانه لو وجد لنفسه
لزم منه ما تقدم من الرجحان بلا مرجح وذلك ايضا محال فايدة ان
الاولى استدلال على اربعة اقسام الاول الاستدلال بالحادث علي القديم
كالاستدلال بحدوث العالم على وجود الله تعا واليه اشار المولف نفعنا
الله به بقوله اما برهان وجوده تعا فحدوث العالم والثاني الاستدلال بالحادث
على الحادث كالاستدلال بحدوث الاعراض على حدوث الاجرام واليه اشار المولف
بقوله ودليل حدوث العالم ملازمة للاعراض الحادثة والثالث الاستدلال
بالقديم على القديم كالاستدلال بقدم ذاته علي قدم صفاته واليه
اشار المولف بقوله اما برهان وجوب السمع له تعا والبصر والكلام
فالكتاب والرابع الاستدلال بالقديم على الحادث وهو مذهب الصوفية
الثانية يحكى ان الامام فخر الرازي الاسلام مر بامرأة في جماعة من
الناس فقال الناس للمرأة هذا الرجل يقيم علي وجود الله الف دليل
فقالت لهم لو عرفه ما اقام عليه دليلا واحدا واعلم ان حقيقة
البرهان هو الدليل المركب عن مقدمتين قطعيتين ضرورية
في نفسها او منتهية في الاستدلال عليها الى علم ضروري
فمثال المقدمتين الضروريتين ابتداء كقولك الواحد نصف الاثنين

وكل ماكان نصف الاثنين فهو ربع الاربعة ينتج الواحد ربع
الاربعة ومثال المقدمتين النظريتين قولك العالم حادث وكل
حادث لا بد له من محدث ينتج العالم حادث لابد له من محدث
والبرهان اخص من الدليل لان البرهان لايكون الا عقليا
بخلاف الدليل فانه يكون نقليا وعقليا والبرهان يقال فيه
الدليل ونفس الدليل ووجه الدليل والوجه الذي يدل منه الدليل
فالدليل العالم ونفس الدليل حدوثه ووجه الدليل افتقاره
الي موجود اوجده والوجه الذي يدل منه الدليل استحالة وجوده
بدون موجود والبرهان مشتق من البره الذي هو القطع
تقول العرب برهت العود يعني اذا قطعته وقيل مشتق
من البرهة الذي هو البياض تقول العرب امرأة برها يعني بيضا
وقيل مشتق من البرهنة ولما ذكر المؤلف رحمه الله ان حدوث
العالم دليل علي وجوب وجوده تعالى ذكر دليل حدوث العالم
ودليل حدوث العالم اي اجرام العالم ففي كلامه حذف
والتقدير حدوث اجرام العالم والا لزم الاستدلال علي الشي بنفسه
لان المولف استدل علي حدوث الاجرام بحدوث الاعراض
والمراد بالدليل ماكان قطعيا منه بقرينة ان المطلوب
في المقام اليقين فهو عام واريد به الخصوص ملازمته
للاعراض الحادثة التي لا تنفك زمانين المفتقرة الي الاجرام
لتقوم بها والي المخصص اي الفاعل لها من حركة وهي
انتقال الجرم من حيز الي اخر وسكون وهو ثبوت
الجرم في الحيز وغيرهما وهو الاجتماع والافتراق ومما هو

مراي

مراي كالالوان ومما هو تعقل كالحيوة والجوابيك الخمسة واضدادها
وكل عرض في وقت يعقبه عرض اخر في الوقت الثاني اما مثله لتبقي
صورته الحاصلة منه ومن مماثله حال تغا صورته وهكذا واما
مايقرب منه نموًا وتلاشيًا واما مايخالفه في حال انعدامها
وكل هذا الاعراض حادثة والاجرام ملازمة لها وملازم الحادث
حادث يعني ان الاجرام الملازمة للاعراض الحادثة مثلها واقتصر
المولف علي الحركة والسكون لان معرفة ملازمة الجرم لهما ضرورية
لكل عاقل فان قلت اذا تقرر ان الدلالة علي وجود المؤثر الله
متوقفة علي اقامة الدليل علي حدوث الاثر الموقوف علي الشي يجب
ان يكون متاخرا عنه فما بال المولف عكس فالجواب كلامه انما توجه
بالقصد الاول الي اقامة الدليل علي وجود المؤثر اذ المقصود هنا
اقامة الدليل علي وجود المؤثر بل علي ما تقدم من الصفات ولما كان
لا يتم الا باقامة الدليل علي حدوث الاثر اتبعه به وحاصله الاستدلال
بحدث احد المتلازمين علي حدوث الاخر وهذا الدليل ينبني عندهم
علي سبعة اصول الاول اثبات زايد علي الاجرام تتصف به الثاني
ابطال قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله عدم القديم الرابع
ابطال كونه وظهوره الخامس اثبات استحالة عدم القديم السادس
اثبات كون الاجرام لا تنفك عنه لك الزايد السابع اثبات استحالة
حوادث لا اول لها ودليلها باختصار اما الاول وهو اثبات زايد
علي الذات فهو ضروري لان كل عاقل يجد في ذاته معاني زايدة
عليها واما الثاني وهو عدم قيامه بنفسه والثالث وهو عدم انتقا

وتلاشيا
اي نقص الحشية
الاخص يصف

له

له

فلانه لو قام العرض بنفسه او انتقل لادي الي قلب الحقايق
فان الحركة مثلا هي انتقال الجوهر فلو انتقلت هي او قامت بنفسها
لادي الي القلب الحقيقة وهو بين واما الرابع وهو الكمون والظهور
فلانه يودي الي اجتماع الضدين لان الجسم اذا تحرك مثلا والسكون
كامن فيه حالة حركته اجتمع ضدان في محل واحد واما الخامس
وهو استحالة عدم القديم فلانه لو انعدم لكان وجوده جايزا والجايز
لا يكون وجوده الا حادثا واما السادس وهو عدم انفكاك الاجرام عن
ذلك الزايد فهو ضروري لا يعقل لكون الجرم منفكا عن كونه متحركا او
ساكنا مثلا واما السابع وهو استحالة حوادث لا اول لها فنقول لما
كان كل فرد منها حادثا في نفسه فعدم جميعها ثابت في الازل هذه نبذه
تحصل لك الغرض منها بتقريب ووجه انبنا حدوث العالم علي هذه
السبعة ان دليك راجع الي الاستدلال بحدوث احد المتلازمين
علي حدوث الاخر احتجنا الي زايد علي الذات ولي حدوثه لنستدل
به علي حدوث ملازمة والي كون الاجرام لا تنفك عنه ليثبت التلازم
حتي يلزم من حدوث احدهما حدوث الاخر واحتجنا الي اثبات استحالة
حوادث لا اول لها لكن الاصل الثاني وهو حدوث الثاني ينبني علي
ابطال الكمون والظهور وابطال قيام المعني بنفسه وابطال الانتقال
له واثبات استحالة عدم القديم فهذه اربعة والثلاثة الاول المجموع
سبعة وانظر الوسطي وشرحها ولا بد فقد اجاد غاية وبين المسئلة
غاية البيان فان قلت ندعي ان صحة العالم موجود اليس بجوهر
والاعراض فادليلكم علي حدوثه فالجواب ان العالم منحصر في الجواهر

والاعراض

والاعراض فلا دليل اذ لو كان منه بما ليس كذلك لزم ان يشارك
الله في التنزيه عن الجواهر والاعراض وهو اخص وصفه المشارك
في الاخص توجب المشاركة في الاعم فيكون الها وبرهان الوحدانيه
ينفيه الا ان هذا الدليل ضعيف والتحقيق عند المفتقر الوقف عن
اثباته ونفيه ودليل حدوثه علي تقدير وجوده انه لا يجوز ان
يكون الها لبرهان الوحدانية واذا لم يكن الها فقد دلت السنة
وانعقد الاجماع ان القديم واحد وهو الله تعا وصفاته فلا جرم
يكون حادثا والله تعالي الموفق للصواب فايدة نفيسة
الاستدلال بحدوث الجوهر قبل طريقة الخليل صلوات الله عليه
حيث قال لا احب الافلين وحيث راي القمر فوق الافق بعد
كونه تحته علم انه متغير وكل متغير حادث فعلم انه حادث
وكل حادث يجب ان يكون له صانع كما يشهد به البديهة
والاستدلال بالاعراض مقيسة الي محلها طريقة الكليم صلوات
الرؤوف عليه حيث قال ربنا الذي اعطي كل شي خلقه ثم هدي اي
اي اعطاه صورته الخاصه وشكله المعين المطابق للحكمة والمنفعة المنوطة
به واما بطريق الحبيب صلوات الله عليه فالشهود والعيان حيث اجتمع لله
بحضرة قاب قوسين حيث لا كيف ولا اين قال المولف نفعنا الله به في
شرح الوسطي قال بعض الايمة من حقق حدوث العالم باصوله
وعرف كيف يستدل به علي وجود مولانا جل وعز وعرف كيف
يستدل به علي منه ما يجب في حقه تعا وما يستحيل وما يجوز فهو
من الراسخين في العلم ومما يرفع في الجنات درجات عالية فله

كه

سبحانه الحمد والمنه على هذه النعمة انتهى ولما ذكر دليل حدوث
الاجرام بحدوث الاعراض ذكر هنا حدوث الاعراض فقال
ودليل حدوث الاعراض مشاهدة معاينة تغيرها لان المعاني
قد تشاهد وقد قال العلامة السعدان البصر يدرك الحسن والقبيح
من عدم الي وجود ومن وجود الي العدم ومن سقم الي الصحة ومن
صحة الى السقم وما بينهما ما هو متقارب لهما الي غير ذلك تتمه
واما الدليل النقلي على وجوب وجوده تعا فقوله تعا ذلك بان الله
هو الحق اي الثابت الوجود ولما فرغ من برهان الوجود شرع في
برهان القدم فقال واما برهان اي دليل وجوب القدم
الذاتي له تعالى فلانه تعا الواجب له الوجود السابق برهانه ولا
تعا لو لم يكن سبحانه وتعا قديما قدما واجبا ذاتيا لا يتصور في
العقل عدمه بوجه من الوجوه لكان حادثا لجوز في حقه الوجود
والعدم فيفتقر اي يحتاج الي محدث اي فاعل وان كان المحدث
كذلك فيحتاج الي محدث اخر ويلزم فيه ما يلزم في الذي قبله من
الافتقار الي محدث اخر وهلم جرا فيلزم بذلك اما الدور وحقيقته
توقف الشي على نفسه بمرتبة او مراتب ان كانت العدد منحصرا
او التسلسل ان لم يكن منحصرا وحقيقة التسلسل هو ترتب امور
غير متناهية واستحالتها ظاهرة وذلك جمع بين لان الدور
يلزم عليه تقديم كل محدث على وتاخيره عنه وذلك جمع بين
المتنافين وهو محالة وكذا التسلسل يودي فراغ ما لا نهاية له
وذلك لا يعقل واذا استحال الحدوث على مولانا جل وعز وجب

له

له القدم وهو المطلوب فايـــدة كثير اما يستعمل المتكلمين هلم
جرا قال عياض في المشارق وقال ابن الانباري في معنى هلم
اقبل وجري من الجر وهو ترك الابل والغنم ترعى والمعنى سيروا
وثبتوا في سيركم وانتصاب جرا على الثلاثة اوجه المصدر كانهم
قالوا هلم جرا واجرا والحال والتمييز تتمة واما الدليل النقلي
على وجوب قدمه تعالى فقوله تعال هو الاول والاخر
وقوله صلى الله عليه وسلم انت الاول فليس قبلك شيء وانت
الاخر فليس بعدك شيء الحديث كما في سنن الترمذي ولما
فرغ من برهان القدم شرع في برهان البقاء فقال واما برها
اي دليل وجوب البقا الذاتي له تعالى الذي لا يتصور في العقل
عدمه بوجه من الوجوه فلانه لو امكن تعا الواجب له القدم
السابق برهانه ولانه تعالى لو امكن اي لو صح وجاز ان
يلحقه اي يطرا عليه تعالى اخرا العدم اي الفناء بعد الوجود
لانتفا عنه اولا القدم الواجب له تبارك وتعا دونا اي حين لحوق
العدم وانتفاء القدم يصير اي يكون جائزا يصح في العقل وجوده
وعدمه وصا تلا لما سواه لا واجبا تعالا علاه والجايز لا يكون وجوده
متصورا في العقل الا حادثا اي مسبوقا بالعدم كيف يا عجبا يكون
تعا حادثا وقد سبق قريبا في البرهان السابق وجوب قدمه تبارك
وتعا فاذا يجب بقاؤه كما وجب قدمه جل وعلا وكيف استفهام
على جهة الانكار والتعجب وابطال لدعوة الخصم تتمة واما الدليل
النقلي على وجوب بقائه تعا فقوله تعا كل شيء هالك الا وجهه

وقوله تعالى كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ولما فرغ
من برهان البقا شرع في برهان مخالفته تعالى للحوادث
فقال واما برهان اي دليل وجوب وجوب مخالفته اي عدم مماثلته
تعالى بوجه من الوجوه للحوادث المنحصرة في الحيوان
والزمان والمكان من الاجرام المفتقرة الى المؤثر ابتدا
بدا او دواء اللازم لها خير منها ما دامت من كبة
كانت او بسيطة ومن الاعراض المفتقرة الى الذوات
والمؤثر مع عدم بقائها زمانين فلانه تعالى الواجب له
البقاء السابق برهانه ولانه تعالى لو ماثل تعالى اي
شابه شيا اي بعضا منها اي من الحوادث ولو بوجه
في ذاته او في صفاته او في افعاله لكان حادثا والحادث اما
ان يكون جرما متحيزا للتركيب قابلا واما جسما
مركبا يصح انقسامه تعقلا واتصاله وانفصاله متقرا
ومنتقلا واما عرضا لا يبقى زمانين ويفتقر الى فاعل
وذات ويقوم متصلا الى غير ذلك مما هو لازم للحوادث
فلو اتصف بشيء من لوازمها لكان مثلها تنزهت
ذاته العلية وصفاته المرفعة وافعاله المنزهة وما لها
عن مثلها كيف يا عجبا يتصور لك وقد سبق في البراهين
السابقة وجوب قدمه الذاتي وبقائه السرمدي تتمة واما
الدليل النقلي على وجوب مخالفته للحوادث فقوله تعالى
ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ولما فرغ من برهان

مخالفته

مخالفته للحوادث شرع في برهان قيامه تعالى بنفسه فقال واما برهان
اي دليل وجوب قيامه تعالى بنفسه اي استغناؤه مطلقا
عن كل ما سواه فلانه تبارك وتعالى الواجب له مخالفته تعالى للحوادث السابق
برهانها سوى ذاته العلية ولانه تعالى لو احتاج اي افتقر الى محل اي ذات
اخرى يقوم بها سوى ذاته العلية لكان تعالى صفة لتلك الذات واذا كان
صفة لتلك الذات لم يكن بالالوهية اولى من محله بل محله اولى بها وان
انفردت الصفة بالالوهية وان اذ انفردت الصفة بالالوهية واحكامها
من كونها عليمة بكل معلوم قادرة على كل ممكن مريدة لكل
حية الى اخر صفات الله تعالى والمحل الذي قامت به لم
يتصف بشيء من ذلك لزم ان يجوز قيام الصفة بمحل
ولا يتصف ذلك المحل بحكم تلك الصفة وذلك محال والى هذا
اشار المؤلف بقوله والصفة لا تتصف بصفات المعاني وهي القدرة
والارادة والعلم والحيوة والسمع والبصر والكلام ولا بالصفات
المعنوية السبع المتقدمة ايضا وهي تعالى كونه قادرا ومريدا
وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما لانه لو اتصف
بها او باضدادها لصح قيام الصفات بالصفات واستغنت
بذلك عن الذوات وذلك محال لان صفات المعاني لا تقوم
بنفسها ولا تقوم بما مثلها اذ لو قبلت ان تقوم لزم ان
لا تعرى صفة عما تقبله من الصفات كالذوات اذ القبول
نفسي لا يتخلف وذلك يستلزم دخول ما لا نهاية له في الوجود
لان الصفة القائمة هي القابلة للاتصاف بالصفات ثم تنقل

الكلام الي تلك الصفات القايمة بها فيلزم فيها ما لزم فيما قبلها وهلم جرا
ودخول ما لا نهاية له في الوجود محال فقيد الصفة اي بنفسها او
بمثلها محال ومولانا جل وعز يجب اتصافه بها اي بصفات المعاني
وبالصفات المعنويه وسياتي برهانها ان شاء الله تعا فليس بصفة
لنفسه ولا صفة لغيره ويلزم ان يكون تبارك وتعا ذاتا عليه
موصوفة بالصفات القديمة القدسية واما برهان وجوب
استغنايه تعا عن الجزء الثاني من القيام بالنفس وهو الاحتياج
الي المخصص بكسر الصاد وهو الفاعل فلانه تعا لو احتاج اي
افتقر الي مخصص اي فاعل لكان تعا حادثا اي مسبوقا بالعدم كيف
يتصور ذلك عجبا وقد قام البرهان القاطع علي وجوب قدمه
الذاتي وبقايه الابدي فليس بحادث تعا بل هو المحدث لكل ماسواه
فافتقر اليه ابتدا اي في حالة خروجه من العدم الي الوجود
ودواما اي في حال بقاية الجرم خلق له عرض البقا واذا اراد فناء
الجرم خلق له عرض الفنا فقد تبين لك بهذا البرهانين القاطعين
وجوب استغنايه تعا عن المحل والمخصص وثبوت الغنا المطلق
له تعا عن كل ماسواه فان قلت لاي شي اتي المولف رحمه الله
تعا للقيام بالنفس ببرهانين فالجواب لما كان اللازم الاحتياج الي
المخصص اتي ببرهانين فافهم فان قلت لم خصص المولف رحمه الله
تعا البرهان بذكر الصفات المعاني والمعنويه دون النفسيه
والسلبيه فالجواب كما قاله المولف في شرح صغري الصغري وانما
خصصنا البرهان بالصفات المعاني والمعنويه لانها هي التي تقوم

بموضعها

بموضوفها ويلزم فيها دخول ما لا نهاية له في الوجود اما الصفة
النفسيه فهي راجعة الي الحقيقة موصوفها ولا تسلسل لها واما
الصفات السلبيه فلا وجود لمعانيها في الخارج فلا يلزم من تقدير تسلسلها
دخول ما لا نهاية له في الوجود ولهذا الاتصاف بهذين النوعين مشترك
بين الذوات والصفات ولهذا توصف الذات العلية والصفات المعاني
القايمة بها بالوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث والوحدانية
تتمة واما الدليل النقلي علي وجوب قيامه تعا بنفسه فقوله تعا
يا ايها الناس انتم الفقراء الي الله والله هو الغني الحميد وقوله تعالي
الله الصمد لم يلد ولم يولد والصمد هو الذي يحتاج
اليه غيره ولما فرغ رحمه الله من برهان قيامه تعا بنفسه شرع
في برهان الوحدانية فقال واما برهان اي دليل وجوب اي حقيقة
الوحدانية له تعا في ذاته وصفاته وافعاله الممتنع بها التركيب في ذاته
والمثل لها ولصفاته ووجود موثر معه في فعل من الافعال
فلانه تعالي الواجب له القيام بالنفس السابق برهانه ولانه تعالي
لو لم يكن تعالي واحدا وحدة يقتضي بها ما ذكر لزم مشابهة ذاته وصفاته
للحوادث وان لا يوجد اي ان لا يخلق شي من العالم اي الحوادث اذ لو كان
له تعا ثاني لانحصر شانهما اما في التوافق والايتلاف واما في التعا
والاختلاف علي كل الامرين يمتنع وجود شي من العالم وبيانه في الايتلا
والتوافق هو اما ان يتوافقا علي ان يكونا موثرين لكل اثر او يكون
لكل منهما اثار مخصوصة ويلزم من ذلك انتفاء عموم تعلق قدرته
وارادته وان يفتقر اليه كل ماسواه واذا انتفت الاولو

انتفاء ايجاد شي من العالم ويمتنع في الشي الاول اجتماع قدرتين موثر
علي اثر واحد وبيانه في الاختلاف والتعارض انه يجوز ان يريد احدهما
شيا والاخر ضده الذي لا ضد له غيره حركة زيد وسكونه مثلا
ويمتنع وقوع الضدين وعدم وقوعهما فلا يكون كل منهما الها
للزوم عجزه حينئذ اي حين وجد ثان معه فيمتنع وجود ثان معه فيمتنع
وجود شي من العالم واذا امتنع وقوع الضدين وعدم وقوعهما تعين
وقوع احدهما فيكون مريده واحدا وهو الله تعالى فان قلت ندعي
انهما اتفقا علي انقسام العالم بينهما واحدهما ينفرد بتدبير العلوي والا
خر بتدبير السفلي فلا يلزم التمانع لا باتفاق ولا باختلاف فالجواب
ان تقول هل يتاتى كل واحد منهما مقدور للاخر ام لا فان كان الاول
عاد اللزوم وان كان الثاني لزم استحالة ما علم امكانه وهو محال
لما فيه من قلب الحقائق ومنه انه لو كان معه تعالى ثان لزم ان يكون
وجوب الوجود مشتركا بينهما فيلزم اتصاف كل واحد منهما
بصفات تميزه عن مثله والا لم يتحقق التعدد وتلك الصفة
لا جايز ان تكون واجبة لاستحالة امتياز احد المثلين بصفة وا
جبة عن مثله فيلزم ان تكون جايزة وذلك يستلزم افتقارها
الى الفاعل المخصص فيلزم حدوث الالهين للزوم اتصافهما
بالصفة الحادثة وملازم الحادث كان حادثا ضرورة ومنه
انه لو تعدد الاله فاما الى غير نهاية فيلزم دخول ما لا نهاية له
في الوجود وهو محال واما الى نهاية فيلزم الاحتياج الى المخصص
ويلزم الحدوث والاله لا يكون الا قديما فتعين وجوب

انفراد مولانا جل وعز بالوحدانية في ذاته وصفاته وافعاله وهو
المطلوب وبهذه نعرف ان لا تاثير لقدرتنا في شيء من افعالنا
والا لزم ما تقدم بل الاعتقاد الصحيح ان الله تعالى خالق لعباده
قدرة علي افعالهم الاختيارية تقارنها ولا تؤثر فيها وانما المؤثر هو
الله تعالى وحده والقدرة توجد الافعال الاختيارية عندها لا بها
كالنار بالنسبة الى الاحراق والله الموفق واعلم ان المذهب في
افعال العباد ثلاثة مذهب الجبرية وهو انكار القدرة الحادثة
والافعال كلها موجودة عندهم بالقدرة الازلية من غير مقارنة
لقدرة حادثة ومذهب القدرية وهو ان العبد يخترع افعاله
علي وفق ارادته بالقدرة الحادثة تولدا او مباشرة ومذهب اهل
السنة وهو ان الموجد بافعال العباد هو الله وحده غير ان
الاختيارية منها تقارنها قدرة حادثة من غير تاثير لها فيها
اصلا وانما قلنا بوجود قدرة مقارنة لما نجده من الفرق الضروري
بين حركة الاضطرار وبين حركة الاختيار ولا فرق بينهما
بعد النظر التام الا كون الاختيارية مقرونة بقدرة حادثة يحس
بها صاحبها يسير الفعل عليه بخلاف الاضطرار ويعبر عن تعلق
هذه القدرة عند اهل السنة بالكسب وهو متعلق التكليف
الشرعي وامارة على الثواب والعقاب شرعا ولا خفا في
بطلان المذهب الاول لما فيه من جحد الضرورة والثاني
لما عرفت من برهان الوحدانية فتحقق مذهب اهل
السنة بين هذين المذهبين الفاسدين فهو قد خرج

من بين فرث ودم لبنا خالصا سايغا للشاربين تتمة
واما بدليل النقلي على وجوب الوحدانية فقوله تعالى وما كان
معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلى بعضهم على
بعض سبحان الله عما يصفون والهكم اله واحد لا اله الا
هو الرحمن الرحيم ولما فرغ من برهان الوحدانية وهي
اخر الصفات السلبية شرع ببرهن على صفات المعاني
وبدا بالقدرة واخواتها فقال واما برهان اي دليل وجوب اتصافه
تعالى بالقدرة الازلية المتاتي بها ايجاد كل شيء والارادة الازلية
المخصصة لكل شيء والحيوة الازلية التي لا تتعلق بشيء سوى
ذات الحي يعني وكذا بكونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا
فلانه تعالى الواجب له الوحدانية السابق برهانها ولانه
تعالى لو انتفى شيء منها لزم اتصافه تبارك وتعالى بضدها واذا
اتصف بضدها تقدس لما وجد شيء من الحوادث للزوم عجز مح له
توقف وجود الشيء دينا واخرى على القدرة والقدرة
على الارادة والارادة على العلم والعلم على من تقوم به الحيوة
اذ هي شرط في اتصافه تعالى بكل صفاته ويلزم من
انتفايها انها ليست بواجبة لذاته وقد تقدم بيان وجوبها
له الممتنع به جوازها واستحالتها لما يلزم على ذلك من
النقصان المنافي للكمالات المحققة فان قلت لما جمع
المولف رحمه الله تعالى هذه الصفات في برهان واحد
فالجواب انما جمعها لاجل اتحاد اللازم على نفي كل واحدة

منها

منها وهي نفي وجود شيء من الحوادث ولتوقف وجود الحوا
عليها فيفتقر على الوجه الاول وهو اتحاد نفيها في اللازم
بيان الملازمة بين نفي كل واحدة منها او شيء من لوازمها
وهو عمومها وقدمها وبقاوها ونفي وجود شيء من الحوادث
لاستحالة وجود المتوقف عليه واعلم ان هذا البرهان
الذي ذكره المولف في اصل العقيدة يوخذ منه اربعة امور
وجود هذه الصفات ووجوب القدم والبقا لها ووجوب
وحدتها ووجوب عموم التعلق للمتعلق منها وقد اشار
في اصل العقيدة الى ان البرهان الذي ذكره هو لهذه
المطالب الاربعة اما الوجود والوجوب والقدم والبقا
والوحدة فقد اشار اليها بقوله وجوب اتصافه تعالى
بالقدرة اذ الوجوب لهذه الصفات يستلزم وجودها
وقدمها وبقائها ووحدتها واشار الى المطلب الرابع
وهو عموم التعلق للمتعلق منها بالالف واللام التي
ادخلها على صفة القدرة وما بعدها من الصفات
فانها للعهد والمعهود الصفات الذي قرر تعلقها
فيما سبق وبالله التوفيق تتمة واما الدليل النقلي
على وجوب اتصافه بالقدرة والارادة والعلم والحيا
فقوله تعالى قل هو القادر وهو على كل شيء قدير وفي
الارادة قوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء والرحمة

هي الارادة وملزومها قال الامام البكي وفي العلم قوله تعالى
عالم الغيب والشهادة وهو بكل شيء عليم وفي الحيوة قوله
تعالى الله لا اله الا هو الحي القيوم ولما فرغ من برهان القدرة
واخواتها شرع في برهان وجوب السمع له تعالى والبصر
والكلام فقال اما برهان اي دليل وجوب السمع له تعالى
والبصر والكلام يعني وكذا كونه تعالى سميعا وبصيرا
ومتكلما فالكتاب المنزل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم للاعجاز المتعبد بتلاوته والمراد به القرآن
والسنة المحققة عن النبي المرسل والاجماع المحرر لعلماء
الاسلام والمسلمين الذين على قولهم يعول اما الكتاب
فقوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وقوله
تعالى وكلم الله موسى تكليما واما السنة فقوله صلى
الله عليه وسلم ايها الناس اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون
اصما ولا اعمى ولا ابكما ولا غايبا ولكن تدعون سميعا
بصيرا متكلما وهو معكم واما الاجماع فقد اجمع السلف
الصالح قبل ظهور البدع على وصفه تعالى بالصفات
الثلاث واما عموم التلقي لهذه الصفات وتنزيه الكلام
عن الحرف والصوت والتقديم والتاخير والكلية
والبعضية وساير انواع التغيرات وتقديسه عن
جميع لوازم صفات المحدثات فهو بالعقل قطعا
فان قلت اثبات الكلام بالدليل السمعي دور اذ يلزم توقفه
علي

علي صدق الرسول الاتي به وهو على المعجزة وهي على ثبوت الكلام
بناء على ان دلالتها على صدق الرسول وضعية كما اختاره
البعض لتنزلها منزلة قوله صدق عبدي فيما يبلغ عني ذلك
دور واجيب بامتناع انها عقلية او عادية وعلى تسليم انها
بمنزلة الوضعية فلنا ان كلام الله تعالى ثابت باخبار الرسل
والعلم بصدق الرسل لا يتوقف على العلم بكونه متكلما لانا مهما علمنا
انه لا يجوز ظهور المعجزة على يد الكذاب علمنا صدقه سواء علمنا
كلام الله او لم نعلمه واعلم ان عقايد الايمان بالنسبة الى الا
ستدلال على اربعة اقسام قسم يستدل عليه بالدليل العقلي وهو
ما يتوقف عليه دلالة المعجزة كالقدرة والارادة والعلم والحيوة
وقسم يستدل عليه بالدليل الشرعي وهو كل ما لا يتوقف
عليه دلالة المعجزة ويرجع الى وقوع جايز كاحوال الاخرة جملة
وتفصيلا وقسم يستدل عليه بالدليل العقلي والشرعي ولكن
الدليل الشرعي فيه اقوى وهو ما لا يتوقف عليه دلالة المعجزة
ولا يرجع الى وقوع جايز كالسمع والبصر والكلام وقسم اختلف
هل هو من الاول اي لا يثبت الا بالعقل او من الثالث اي يثبت
بالسمع وبالعقل كالوحدانية فانه اختلف هل يكفي فيها السمع
بناء على عدم توقف دلالة المعجزة عليها في علم الناظر او لا بد
من العقل مع نفي الشريك واما الدليل العقلي على وجوب
السمع له تعالى والبصر والكلام وكونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما

فهو قوله وايضا مما يعقل انه لو لم يتصف بها اتصافا ذاتيا وجوبا
لزم ان يتصف سبحانه باضدادها المعلوم كل منها من مقابلة
وهي اي اضدادها نقايص تناف كماله ونقايص بضمة واحدة
لانه ممنوع من الصرف اذ هو جمع لا نظير له في الاحاد والنقص
عليه تعالى محال لا يتصور جوازه في حقه سبحانه فانه تعالى لو اتصف
ه بالنقيض لزم احتياجه حينئذ الي من يدفع عنه ذلك النقيض
ه ويوجد له الكمال وذلك يستلزم حدوثه تعالى لان القابل للحادث
ها حادث وايضا لو اتصف تعالى بشي من تلك النقايص لزم ان يكون
ه بعض مخلوقاته اكمل منه لسلامة كثيرة من المخلوقين منها ويستحيل
ه ان يكون المخلوق اشرف من خالقه تعالى وتقدس عن ذلك ولما
ه انتهى الكلام عن الواجبات والمستحيلات شرع في ذكر الجايزات فقال
وامما برهان اي دليل كون فعل الممكنات اي ايجاد الكاينات التي يصح
في العقل وجودها وعدمها لذاتها او تركها اي بقاؤها على عدمها
حسب ارادته واختياره سبحانه جايزا في حقه تعالى لا مستحيلا
ولا واجبا فلانه سبحانه لو وجب عليه تعالي شي منها كالصلاح لها
والاصلح في حقها وتعذيب عاصيها واثابة مطيعها وارسال
رسلها الي غير ذلك مما تقدم عقلا اي لا يتصور عدمه في العقل
واستحال عليه تعالى عقلا اي لا يتصور وجوده في العقل لانقلب
الممكن اي ذلك الشي الذي يصح في العقل وجوده وعدمه واجبا
اي لا يتصور في العقل الا وجوده او مستحيلا اي لا يتصور في
العقل الا عدمه وذلك الانقلاب لا يعقل تصوره لامتناع

انقلاب الحقايق فان قلت لا يلزم من وجوب وجوده او وجوب
استحالته قلب الحقايق اذ يدعي الخصم مثلا انه ممكن لذاته واجب
لعارض ومستحيل كذلك والعارض المصلحة التي في فعله او تركه
وبالحكمة فالوجوب العارض لا ينافي الامكان الذاتي فالجواب
انه لم يثبت بكون وجوبه او استحالته عارضا وجه يصح فتعين
حالته على الوجوب والاستحالة الذاتيين وح يلزم قلب الحقايق
وبيان عدم ظهور وجه يصح ان تلك المصلحة التي ادعا الخصم
انها مبب الوجوب او الاستحالة مبنية على اصل فاسد وهو
التحسين والتقبيح العقليان والمبني على الفاسد فاسد قطعا ولما فرغ من
الهيات وما يتعلق بها شرع في النبوات وما يتعلق بها فقال
واما الرسل المويدون بالمعجزات من الله تعالى عليهم الصلاة والسلام
ما دام الكون وام قال المولف رحمة الله تعالي في شرح صغري الصغرى
هذا هو الجز الثاني من الايمان لان الايمان مركب من جزين احدهما
الايمان بالله تعالى وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب
له وما يستحيل وما يجوز والثاني الايمان بالرسل عليهم الصلاة
والسلام وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب لهم ويجوز
وما يستحيل ولما كان الجزء الثاني موقوفا علي الجز الاول
وانما يعرف ويحصل بعد معرفته قدم ايمتنا الكلام علي
الجز الاول قبل الكلام علي الجز الثاني انتهى وهو معني
قول بعضهم انما قدم هذا واخر هذا لان ثبوت النبوات
فرع ثبوت الالهيات والرسل جمع رسول فعول نادرا
بمعنى مفعول

موخود اما من الاسترسال وهو التتابع كما في جا الناس
ارسالا اذا تتبع بعضهم بعضا كانه الزم تكريم التبليغ والزمت
الامة اتباعه واما من الرسالة وهي لغة السفارة وشرعا
سفارة انسان حر ذكر بالغ بين الله تعالى وبين اولي التكليف
من خليقته اصطفاه الله تعالى ليبلغهم عنه ما ارسله به اليهم
من الاحكام التي امره الله تعالى بتبليغها اليهم ليترجح بها عقولهم
من مصالح الدنيا والاخرة سوا كان كتاب اولا وكذلك كثرة
الرسل وقلت الكتب فان الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر والكتب
مائة واربعة والنبي يعمهن ودونه انسان بالغ حر ذكر من
بني ادم اوحي اليه بشرع امر بتبليغه ام لا فهو اعم مطلقا على الاصح
من الرسل فان قلت اي فايدة في ذلك غير النبي صلى الله عليه وسلم
من الرسل مع ان الايمان به وبما جا به يتضمن الايمان بهم
قلت فايدته زيادة البيان التي تحصل بالتفصيل الذي هو المطلوب
في عقايد الايمان ثم النبوة والرسالة ليستا ذاتا ولا وصفا ذاتيا
ولا مكتسبة للنبي فلو كانت ذاتية لما عقل بدونها فحقيقة صفة
النفس هي التي لا تعقل الذات بدونها ولو كانت مكتسبة لا
كتسبها كل من يسعى في تحصيل وانما هي فضل من الله تعالى خص
بها من شاء وليس مجرد الوحي هو عين النبوة فلو كان كذلك
لكان كل من اوحي اليه نبيا فمريم اوحي اليها وليست بنبية وكذا
الرجل الذي وقف على مدرجته ليزور اخاه في الله فقال له جبريل
ان الله يعلمك انه يحبك لحبك اخيك في الله وانما النبوة هي

ليترجح بها عندهم عليهم فيما قصرت عنه

الجاد

الجاد الله تعالى لبعض عبيده بحكم انشا الله واعلم ان الناس في تفضيلهم
الانبياء على ثلاثة اقسام مفرط ومفرط وهما هالكان ومتوسط وهو
الناجي بعون الله تعالى وبعث الرسل عليهم الصلاة والسلام من الجايزات
عند اهل السنة وواجبة المعتزلة على اصلهم الفاسد بوجوب
مراعاة الصلاح والاصلح واحالته البراهمة لاجل التحسين والتقبيح
العقليين ولاغباء في هوسهم وكفرهم ودليله ان البعث فعل من
افعال الله تعالى وقد عرفت انه لا يجب عليه تعالى فعل ممكن ولا تركه
ونحن مكلفون بمعرفة الرسل عليهم الصلاة والسلام لا يتم
ايماننا الا بذلك ولا يحصل لنا الايمان الا بمعرفة ما يجب لهم
وما يستحيل وما يجوز فيجب في حقهم ثلاث صفات لا يتصور
في العقل جوازها ولا استحالتها وهي الصدق لهم وهو
مطابقة الخبر لما في نفس الامر وافق الاعتقاد كقوله السني
لا اثر لقدرة العبد او لا كان يصدر ذلك القول من المعتزلي
بحضرة اهل السنة على سبيل التخفي لبدعته واورد على الحد
لزوم الدور باخذهم الصدق في حد الخبر حيث قالوا الخبر
ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ويجاب بان التعريف
المذكور لفظي وقد صرحوا بان التعاريف اللفظية لا
يرد عليها الدور فافهم والصفة الثانية من الصفات
الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام الا
فيهم وهي حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة ولو في حال
الصغر من التلبس بمنهي عنه نهي تحريم او كراهة وسمي

مانة

صاحبها امينا للامن في جهته من المخالفة لما حرله واوحي
به والصفة الثالثة الواجبة لهم عليهم الصلاة والسلام
تبليغ ما اي الذي امروا بتبليغه للخلق من الاحكام الشرعية
اعتقاديا كان او عمليا وغيرها على المناطات المرضية للاجماع
على عصمتهم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ ولو في وقت
الخوف وتبليغه للخلق هو ايصاله اليهم باقوالهم وافعالهم
وسكوتهم ومما ذكره المولف رحمه الله تعالى شروطا عقلية للنبوة
وشروطها الشرعية والعادية البشرية والحرية والذكورية وكمال
العقل والذكا وقوة الراي ولو في الصبا كعيسى ويحيى عليهما
الصلاة والسلام والسلامة عن كل ما ينفر عن الاتباع حين
النبوة ومنها كونه اعلم من جميع من بعث اليهم باحكام الشرع عنده
المبعوث بها اصلية وفرعية واختلفوا في اشتراط البلوغ مع
اتفاقهم على جواز ان يبعث الله نبيا صغيرا لكنهم اختلفوا في
الوقوع وعدمه فذهب الى الاول الفخر الرازي مستندا لايتي
يحيى وعيسى عليهما الصلاة والسلام ومنعه ابن العربي واخرون
وتاولوا الايتين على انهما اخبار عما سيحصل لهما حصوله
لا عن ما حصل لهما بالفعل والله اعلم واعلم ان هذه
الثلاثة لا تعتقد انها الفاظ مترادفة يستغنى باحدها عن
الاخر ولكن في ذلك تفصيل وبيان التفصيل ان يقال فالواجب
الاول يزيد على الامانة بمنع الكذب سهوا ويزيد على
التبليغ بمنع الزيادة على ما امروا بتبليغه عمدا او نسيانا

وتزيد

وتزيد الامانة على الصدق بمنع وقوع المخالفة في غير التبليغ
كذب اللسان وعلى التبليغ بمنع المخالفة في غير التبليغ ويزيد
التبليغ على الصدق بمنع المخالفة ~~في غير التبليغ~~ ترك شيء
مما امروا بتبليغه عمدا او نسيانا مع لزوم الصدق فيما
بلغوا من ذلك ويزيد على الامانة بمنع ترك شي مما امر
بتبليغه نسيانا ولا يخفى عليك بعد هذا ما تشترك فيه
الثلاثة وما يشترك فيه اثنان منها دون الثالث وما
يزيد كل واحد منها على مجمع الباقين ثم شرع في ثاني اقسام
الحكم العقلي المتعلقة بالرسل عليهم الصلاة والسلام
فقال ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه
الصفات اي لا يتصور في العقل وجود شي من اضداد الصفات
الواجبة لهم المذكورة انفا ومراده بالضد هنا لغة واصطلاحا
لان الصفات وجودية وهي اي الاضداد ثلاثة ايضا الاول الكذب
ضد الصدق لغة واصطلاحا وهو عدم مطابقة الخبر لما في نفس
الامر خالف الاعتقاد كقول المعتزلي العبد يخلق افعاله الاختيارية
او لا كان يصدر ذلك القول من السني بحضرة اهل الاعتزال
على سبيل التخفي لسنته والضد الثاني الخيانة ضد الامانة لغة
واصطلاحا وتحصل بفعل شي مما اي الذي نهي عنه نهي تحريم
كغيبة ونظر الى اجنبية وما اشبه ذلك او نهي كراهة
كقراءة القران في الركوع والسجود مثلا والضد الثالث
كتمان شي عن الخلق مما امروا اي من الذي امروا بتبليغه للخلق

للمكلفين ضد التبليغ لغة واصطلاحا ولو جاز عليهم كتمان
شيء لكتم رئيسهم الاعظم صلى الله عليه وسلم وعليهم قوله تعالى
وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله احق ان
تخشاه كيف وقد انزل عليه يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من
ربك رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة
بعد الرسل وكتمان البعض مفوت لاقامة الحجة والاشارة في
جواز الاغماء عليهم لانه مرض والمرض يجوز عليهم بخلاف
الجنون قليله وكثيره لانه نقص ويلحق به العمى ولم يعم نبي
قط ولم يثبت ان شعيبا كان ضريرا ويعقوب انما حصلت
له غشاوة وزالت واما السهو فهو ممتنع في الاخبار البلاغية
وغيرها كالاقوال الدينية الانشائية ويجوز في الافعال البلاغية
وغيرها واما النسيان فهو ممتنع في البلاغية قبل تبليغها قولية
كانت او فعلية واما بعد التبليغ فيجوز نسيان ما ذكر عليهم
لحفظه بعد التبليغ ووجود ضبطه على المبلغ ليعمل به وليبلغ
ولا يمتنع عليهم نسيان المنسوخ مطلقا لا قبل البلوغ ولا بعده
ثم شرع في ثالث اقسام الحكم العقلي المتعلق بالانبياء والرسل
عليهم الصلاة والسلام فقال ويجوز وهو ما لم يجب عند العقل ثبوته
لهم وعدمه لا نفيه عنهم بل يصح عنده وجوده لهم وعدمه
فيجوز عقلا وشرعا في حقهم اي الرسل عليهم الصلاة والسلام
خصوصا سيدهم الاعظم ما اي شيء هو من الاعراض البشرية
اي الصفات الحادثة احترازا من مذهب النصارى في وصفهم

عيسي

عيسي عليه السلام بالصفة القديمة البشرية اي المنسوبة الى البشر
وهم بنوا ادم سموا بذلك لظهور بشرتهم احترازا من اعتقاد
الجاهلية ان البشرية ينافي الرسالة وذلك الشيء هو الاعراض
التي لا تودي الى نقص ينافي كمالهم في مراتبهم اي منازلهم العلية
المنزهة عن ذلك احترازا من اعتقاد اليهود لعنهم الله تعالى
وكثير من جهلة المورخين والمفسرين اتصاف الانبياء عليهم الصلاة
والسلام بنقيصة المعصية والمكروه ونحوهما وذلك كالمرض الحقيق
ونحوه من الاكل والشرب والنوم والنكاح والخوف والجوع والحزن
واذاية الخلق لهم وغيرها من كل عرض بشري ليس محرما ولا مكروها
ولا مباحا مزريا ولا مزمنا ولا مما تعافه النفوس ولا مما يودي
الى النفرة ولا خفا في كون الاعراض المودية للنقص لا يجوز نسبتها
اليهم بوجه من الوجوه بل نص العلماء على انه من قال فيه عليه الصلاة
والسلام كان اسود قتل وكذلك من غيره بوعاية الغيم او السهو
او النسيان او السحر وما اصابه من جرح او هزيمة لبعض جيوشه
او اذي من عدوه او شدة من زمانه او بالميل الى نسائه بل كل
ما يليق بمنصبه الجليل نسبته اليه نقص يوجب القتل ولما ذكر ما
يجب للرسل وما يستحيل وما يجوز في حقهم عقب ببراهينه فقال
اما برهان اي دليل وجوب صدقهم الواجب لهم عليهم الصلاة والسلام
في دعواهم الرسالة وفيما يبلغونه الى الخلق بعد الدعوة فلانهم اي
الرسل عليهم الصلاة والسلام لو لم يصدقوا في ذلك للزم الكذب
في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة الحاصلة منه لهم النازلة

النازلة منزلة قوله صدق عبدي في كل ما يبلغ عني اذ تصديق الكاذب
كذب والكذب على الله تعالى محال لانه نقص وقد تقدم برهان امتناع
النقص عليه تعالى والمعجزات جمع معجزة اسم فاعل اعجز مونث ماخوذ
من العجز المقابل للقدرة وحقيقة الاعجاز وهو مصدر اعجزه اذا
صيره عاجزا تصيير الله سبحانه وتعالى للمرسل اليهم عاجزين
عن المعارضة ثم استعير هنا لاظهار عجزهم ثم حول الاسناد عن
الباري وهو الفاعل الحقيقي اذ هو المؤثر حقيقة في جميع الكائنات
واسند مجازا الى ما هو سبب ظهور العجز اعني الخارق ثم جعل
العجز علم جنس له وزيدة فيه التا للنقل من الوصفية الى الاسمية
وقيل ان التا فيه للمبالغة كما في علامة ونسابة وهي في اصطلاح
المتكلمين امر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة
وقولنا امر يتناول الفعل كنبع الماء مثلا من بين الاصابع وكانشقاق
وانقياد الشجر وتسبيح الحجر وانقلاب البحر وعدم الفعل كعدم احراق
النار مثلا لابراهيم عليه السلام واحترز بالخارق من المعتاد فانه
يستوي فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد السحر والشعوذة
بالذال المعجمة هي التخيلات التي يفعلها بعضهم واحترز بقوله
مقرون بالتحدي مما لم يقارنه تحدي كالارهاص من الرهص
بكسر الراء وسكون الهاء وهو الاساس وهو ما يتقدم
بعثة الانبياء وكرامات الاولياء فانهم لم يتحدوا بهما على
اي لم يدعوها دليلا على صدقهم واحترز بقوله مع عدم المعا
رضة احترازا من ان يقول اية رسالتي كذا وكذا فيعارضه

من يكذبه

من يكذبه عن ذلك والتحدي دعوى الرسالة وقد اشتمل هذا التعريف
على ما اعتبره المحققون في المعجزة من القيود السبعة التي اولها
ان يكون فعلا لله تعالى او ما يقوم مقامه من الترك
لتصور كونه تصديقا منه تعالى للاتي به وثانيها ان يكون
خارقا للعادة لان الاعجاز لا يكون دونه وثالثها ان يكون
ظهوره على يد مدعي النبوة ليعلم انه تصديق له ورابعها
ان يكون مقارنا للدعوى حقيقة او حكما لانه شهادة
وهي لا تكون قبل الدعوى وخامسها ان يكون موا
فقا فان المخالف لا يعد تصديقا كفتق الجبل عند قول مدعي
الرسالة معجزتي فلق البحر وسادسها ان لا يكون مكذبا
له ان كان مما يعتبر تكذيبه كقوله معجزتي نطق هذا
الجماد فنطق بانه مفتر كذاب وسابعها ان تتعذر معارضته
الا من نبي مثله كما هو حقيقة الاعجاز وزاد بعضهم
ثامنا وهو ان لا يكون الخارق واقعا في زمن نقض
العادات فيما يقع عند قيام الساعة وفيها لا يعد مصدقا
وقد انطبق عليها قول السعد هي امر يظهر بخلاف العادة
على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين على وجه يعجز
المنكر عن الاتيان بمثله والله اعلم تتمة
واما الدليل النقلي على وجوب صدقه عليه الصلاة
والسلام فقوله تعالى لقد صدق الله رسوله ولما
فرغ من برهان وجوب الصدق شرع في برهان

وجوب الامانة فقال واما برهان اي دليل وجوب
الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام الامانة هي العصمة
ولم يعبر بالامانة عن المولف على ما قال الامام البحيري
انه لم يقف عليه لغيره ووجه ما فعل رحمه الله
تعالى ان الامانة هي التكاليف قال تعالى انا عرضنا
الامانة الاية وقول ابن عباس انا عرضنا التكاليف
فالمراد بوجوب الامانة حفظ التكاليف قال الامام
السكي والعصمة لغة المنع لا عاصم لا مانع واصطلاحا
قيل هي ملكة نفسانية تمنع من الفجور لله وللمخالفة
وقيل صفة توجب امتناع عصيان موصوف الى هذا
يرجع كلام ابن عرفة رحمه الله تعالى ومن ثم منع
اتصاف غير النبي والملك بها اذ الحكم بالامتناع انما هو
لهما لا لغيرهما والصواب ان اختصاص النبي والملك
انما يوجب العصمة وعلى ذلك الاختصاص وجب الحكم
بالامتناع ولهذا لا يمتنع عروضها لغيرهما ونص الا
مام في الارشاد ان العصمة والتوفيق بمعنى واحد
والتوفيق يعرض لغيرهما فكذا ما في معناه انتهى ولا جرم
انهم صلوات الله وسلامه عليهم معصومون من فعل
المنهيات المتعلقة بالجوارح الظاهرة اما الكباير
فالاجماع على انهم معصومون منها اي عمدا وسهوا
قبل النبوة وبعدها وكذلك في تبليغ الوحي والفتاوي

واما الصغاير فاما بعد النبوة فالاصح انهم معصومون منها مطلقا
اي عمدا او سهوا واما قبلها فالاتفاق على انهم معصومون عمدا
وفي السهو قولان والاصح الجواز هذه طريقة ابن الحاجب وهي
حسنة قال بعضهم والحق الذي نعتقده هو انهم صلوات الله عليهم و
سلامه معصومون من جميع المعاصي في صغايرها وكبايرها مما ليس
بمعصية اصلا كالمكروهات بل ومن المباحات ان يفعلوها بمجرد الشهوة
بل الانبية التقرب والامتثال والاستعانة بها على طاعة الله تعالى فان
قلت فما الفرق بين العصمة والحفظ فالجواب كما قاله العارف الكامل
ابن العربي الفرق بينهما ان العصمة تنفي الذنوب والخطايا قطعا و
لا يمكن انفكاكها بخلاف الحفظ للولي فان العناية الربانية قد تختلف
عنه فيقع في المحظور واختلف في وقت العصمة على ثلاثة اقوال
القول الاول ان العصمة انما تثبت بعد النبوة لا قبلها وحكاه الامام
الفخر عن اصحابنا والثاني معصومون من وقت مولدهم وهو مذهب
الرافضة والثالث انهم معصومون من وقت بلوغهم غير ان ارتكاب
الكفر والكبيرة لا يجوز قبله والى هذا ذهب المعتزلة والحاصل
ان الامانة واجبة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم اي الرسل
عليهم الصلاة والسلام لو خانوا بفعل محرم كغيبة او نميمة او نظر
الى اجنبية او مكروه كقراءة القران في الركوع والسجود مثلا لانقلب
مثلا لا نقلب اي لرجع ذلك المحرم والمكروه طاعة واجبة او مستحبة
في حقهم وحقنا لان الله تعالى امرنا بالاقتداء بهم في جميع اقوالهم
وفي جميع افعالهم سوى ما ثبت اختصاصهم به قال الله تعالى

٧٢ العناية[٢]

وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ولا يامر الله
تعالى بمحرم ولا بمكروه لان الله تعالى ينهى عنه قال ان الله لا يامر
بالفحشاء ويستحيل كون الشي مامور به منهيا عنه لانه جمع بين
النقيضين تتمة اما والدليل النقلي على وجوب الامانة في حق نبينا
صلى الله عليه وسلم فقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
يحببكم الله وقوله تعالى واتبعوه لعلكم تهتدون ورحمتي وسعت كل شي فسا
كتبها للذين يتقون ويوتون الزكاة والذين هم باياتنا يومنون
الذين يتبعون الرسول النبي الامي الى غير ذلك فقد علم من دين
الصحابة رضي الله عنهم ضرورة اتباعه صلى الله عليه وسلم
دون توقف وهو دليل قطعي اجماعا على عصمته صلى الله عليه
وسلم وعلى عصمة جميع الانبيا والمرسلين عليهم الصلاة والسلام
وبهذا تعرف ان كل ما اوهم في حقهم او في حق الملايكة
عليهم جميعهم الصلاة والسلام نقضا من الكتاب والسنة وجب
تاويله ولما فرغ من برهان الامانة شرع في برهان التبليغ
فقال وهذا اي البرهان بعينه اي بمعناه هو برهان وجوب
الوصف الثالث لهم وهو التبليغ المتقدم بيانه فبرهانه
انهم لو لم يبلغوا شيا امروا بتبليغه للخلق كما اريد منهم
من طبقه وزمانه ومكانه وغير ذلك لكان ذلك حراما
ينقلب طاعة في حقهم وحقنا لانه تعالى امرنا بالاقتدا
ولا يامر تعالى بمحرم ولا بمكروه لما تقدم انفا وبرهانه
ايضا انهم لو كتموا شيا من ذلك لوجب علينا ان

نقتدي

نقتدي بهم في ذلك فنكتم ايضا نحن بعض ما اوجب الله
تعالى علينا تبليغه من العلم النافع لمن اضطر اليه وغير ذلك كيف
وهو محرم ملعون فاعله قال تعالى ان الذين يكتمون ما
انزلنا من البينات والهدى الاية وكيف يتصور وقوع
ذلك منهم ومولانا تعالى يقول لرسوله صلى الله عليه وسلم
يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما
بلغت رسالته اي ان لم تبلغ بعض ما امرت بتبليغه فحكمك
حكم من لم يبلغ بعض ما شا منها اصلا فانظر هذا التخويف
العظيم لاشرف خلقه واكملهم معرفة فكان خوفه على قدر معرفته
ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يسمع لصدره ان يراى غليان
كان يز المرجل بكسر الميم وهو القدر من النحاس من خوف الله
تعالى وقد شهد مولانا لمحمد صلى الله عليه وسلم بكمال التبليغ
فقال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام دينا تتمة واما الدليل النقلي على وجوب
التبليغ فقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم الاية وصرح بذلك
الرسل عليهم الصلاة والسلام في القران كقوله تعالى ابلغكم
رسالات ربي وقوله تعالى لقد ابلغتكم رسالات ربي ونصحت
لكم ولكن لا تحبون الناصحين وقوله تعالى فكيف اسى على قوم
كافرين ولما فرغ من برهان التبليغ شرع في دليل جواز الاعراض
البشرية عليهم فقال واما برهان دليل اي وعبر بالدليل تفننا
او فرقا بين الدليل العقلي والدليل النقلي لان هذه الاعراض

نقليت فناسب ذكر الدليل الذى هو اعم او فرقا بين
الواجب والجايز جواز الاعراض اى الصفات البشرية كالبر
والجوع والفقر والاكل والشرب والنكاح والنسيان بعد التبليغ
والنوم الا انه تنام اعينهم ولا تنام قلوبهم وغيرها مما يؤدي
الي نقص في مراتبهم العلية كما تقدم وعبر بالاعراض البشرية دون
المعانى اشارة الي الصفات القديمة لا يتصفون بها وفيه تعريض
بالنصارى فانهم قالوا اقنوم العلم اتحد بناسوت عيسى اي بجسده
والاقنوم الاصل وبقوله البشرية تعريض بالجاهلية المانعين
للاعراض البشرية لان الرسول عندهم لا يكون من البشر لنا
قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون
والالف واللام في الاعراض للعهد والمعهود هو قوله
الاعراض التي لا تؤدي الي نقص في مراتبهم العلية صلوات
الله وسلامه عليهم فمشاهدة اي معاينة وقوعها اي
نزولها بهم زمانهم ونقلت الينا بالتواتر ودليل ايضا
ان رسول الله صلي الله عليه وسلم سيل عن اشد الناس
بلاء قال الانبياء ثم الاولياء ثم الامثل فالامثل علي قدر دينهم
فمن حسن دينه اشتد بلاؤه وان الرجل ليصيبه البلاء حتى يمشي
في الناس ما عليه خطيئة رواه ابن حبان ووقوع تلك
الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام لفوايد الفايدة الاولى
اما لتعظيم اي لتكثير وتضعيف اجرهم اي ثوابهم المتفق
في العلم حصوله علي وقوعها بهم لحديث الحاكم انا كذلك يشتد
علينا البلاء ويضاعف لنا الاجر والفايدة الثانية او التشريع
المبين لاحكام الله في عوارض الامراض والاسفار في الجهاد
والخوف الي غير ذلك مما يعرض الي الامم فيحتاجون الى معرفة حكم
الله تعالى فيه من بشر مثلهم يوحي اليه ولو شاء لاوصل التعظيم
لهم وتشريع الاحكام منهم التي هي متعلقة بالاعراض لا معهم
بلا واسطة تلك الاعراض لكن الحكمة في الخالق الحق الفايدة
الثالثة التسلي اي التصبر الواقع بسبب ابتلايهم او همهم عن زخارف
الدنيا المشوبة بهذه الاعراض الواقعة بهم وبالخواص منهم المعرضة
للفناء والزوال الذي يقتضي العلم بهما الاعراض عنها و الفايدة
الخامسة التنبيه من سعة الفضل لخسة اي حطة قدرها اي الدنيا
عند الله تعالى بما يراه العاقل بمقاسات هولاء السادات الكرام
خيرة الله تعالى من خلقه لشدايدها واعراضهم عنها وعن زخرفها
الذي غير كثيرا من الحمقا اعراض العقلا عن الجيفة والنجاسة
ولهذا قال صلي الله عليه وسلم الدنيا جيفة قذرة ولم ياخذ منها
الا شبه زاد المسافر المستعجل ولهذا قال عليه الصلاة والسلام كن في الدنيا
كانك غريب او عابر سبيل وقال لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح
بعوضة ما سقا الكافر منها جرعة ماء فاذا نظر العاقل في احوال
الانبيا عليهم الصلاة والسلام في الدنيا علم انها لا قدر لها عند الله
تعالى اذ لو كان لها قدر عند الله تعالى لما حمي منها انبياءه ورسله و
خاصة خلقه واشرفهم وبسطها في الغالب علي الكافر والفجار ولعبا
الغافلين عنه بها وعدم رضاه تعالى بها دار جزاء لاوليايه الذين

اصطفاهم لحضرته وجنته باعتبار احوالهم فيها أي الانبياء عليهم
الصلاة والسلام حيث ابتلوا مع علو منصبهم باعدائهم في الدنيا
والقتل وضيق المعيشة والامراض وغير ذلك من انواع
البلايا التي لا تحصر ولذلك لم يرضها دار جزاء لاوليائه
عما يستحق كل من الفريقين وقوله وعدم يصح عطفه
على التنبيه وعلى خسة وكل ما استنبط العلماء من فوائد اقوالهم
وافعالهم والفوا واكثر وانقطة من بحر لا ساحل له نسيل
الله تعالى ان يزيدهم شرفا ثم شرفا الى ما لا نهاية له
وان يدخل جميعنا بلا محنة في شفاعة سيد الخلق واكرمهم
على الله تعالى سيدنا ومولانا ونبينا محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين وسلم ولما فرغ المولف رحمه
الله تعالى من ذكر ما يجب في حقه تعالى على سبيل
التفصيل وكذا ما يستحيل في حقه تعالى وما يجوز وكذا
في حق رسله عليهم الصلاة والسلام قام البرهان على
ذلك لتمام الفايده ببيان اندراج جميع ذلك تحت
لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليحصل لنا العلم بعقايد الايمان تفصيلا واجمالا فالتفصيل
من اول الكتاب الى هنا والاجمال من هنا الى قوله فقد
اتضح لك تضمن كلمتي الشهادة فقال وتجميع معاني هذه
العقايد كلها مراد المولف رحمه الله تعالى ونفعنا به
بالصفات الواجبة في حقه تعالى والمستحيلة في حقه

صفة

تعالى

تعالى وكذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فكل صفة على انفرادها تسمى
عقيدة فعيلة بمعنى مفعولة اي معتقدة من القصد بين العبد
وربه ولا اله الا الله جامع لمعاني العقايد كما ذكره المولف لا لفاظها لما فيه
من المحال وهو الجمع بين النقيضين وهو صيرورة لفظ واحد الفاظا فهو
جامع لمعاني العقايد اي الصفات التي ذكرها في عقيدته من قوله فمما يجب لمولانا
الى هنا ومن جملة معانيها التي تجمعها قول لا اله الا الله معنى الوجود وهو
ما لا يمكن الوصف بدونه ومعنى القدم الذي هو سلب العدم السابق على الوجود
وهكذا الى اخرها لا الفاظها لما فيه من المحال كما تقدم وهو الجمع بين النقيضين
والتعريف بذلك لشرف هذه الكلمة المشرفة وما تحتها من المحاسن تشعشع
القلب عند ذكرها بانوار اليقين ولا شك انه مما يجب على كل مؤمن
ان يهتم بشانها ومعرفة معناها اذ هي ثمن الجنة وهي المنقذة من المها
دنيا واخرى وقد نص العلماء على انه لا بد من فهم معناها والا لم
ينتفع بها صاحبها من الانقاذ من الخلود في النار واستحب علماونا
رضي الله تعالى عنهم ان يكون الكلام فيها على سبعة فصول على سبيل
الاختصار الفصل الاول في ضبط هذه الكلمة الثاني في اعرابها الثالث
في معناها الرابع في حكمها الخامس في فضلها السادس في كيفية ذكرها
على الوجه الاكمل السابع في الفوائد التي تحصل لذاكرها اما ضبط هذه الكلمة
فينبغي للذاكر لها ان لا يطيل مد الف لا جدا وان يقطع الهمزة من اله ولا
يصيرها ياء لانه ذلك خطا وكذا ينبغي ان يبين الهمزة من الا ويشدد
اللام بعدها وان لا يصير الهمزة من الا ياء ويخفف اللام كما يفعله
بعضهم وكذا ينبغي ان لا يسكن الهاء من اله وفات المولف التنبيه
عليه وكذا لا يمد على الهاء من اله بحيث يظهر الفا وكذا

لا يسقط هاء الجلالة والالف التي قبل هاءها كما يفعله بعضهم فان
ذلك كله خطاء وانظر ما وراء ذلك واما الاسم الاعظم فان وقف عليه
الذاكر تعين السكون وان وصله بشيء اخر كان يقول لا اله
الا الله وحده لا شريك له قال الراجح الرفع ويجوز النصب لكن قليل
وينبغي ان ينوي الذاكر اسم سيدنا محمد ويدغم تنوينه في الراء فان ترك
ذلك فقد اخطا واما اعراب هذه الكلمة فلا لنفي الجنس تعمل عمل
ان تنصب الاسم وترفع الخبر اله اسمها مبني على الفتح بلا تنوين
محله النصب والخبر محذوف على الاكثر تقديره لا اله موجود الا
اداة ايجاب الاسم الكريم بدل من محل لا مع اسمها وهو مرفوع لانه
محله رفع بالابتداء محمد مبتدا رسول خبره الله مضاف اليه
فايدة الاستثناء في لا اله الا الله ليس متصلا لان المتصل هو
المستثنى من الجنس والله تعالى لا جنس له وليس منقطعا والا
لزم نسبته الى غير الجنس وذلك لا يجوز اذ كما لا يقال انه داخل في
العالم او خارج عنه كذلك لا يجوز ان يقال انه تعالى من الجنس
فافهم واما معنى هذه الكلمة فلا شك انها محتوية على نفي
واثبات المنفي فيها كل فرد من افراد حقيقة الاله والمثبت
من تلك الحقيقة فرد واحد وهو الله سبحانه وتعالى واتى
بالقصر حقيقة الاله عليه تعالى بمعنى انه لا يمكن اي لا
يصح في العقل ولا في الشرع اي النقل وجود حقيقة الاله لغير
الله تعالى وحاصله ان المعاني المقدرة باعتبار المستثنى
والمستثنى منه اربعة استثناء الكل من الكل واستثناء
الكل من الجزء واستثناء الجزء من الكل واستثناء الجزء من الجزء
فهذه

فهذه الثلاثة لا تصح ولا يصح هنا الا وجه رابع وهو استثناء
الجزء من الكل وهو ايضا ذو تحل اما ان تسلط النفي فيه على مطلق
الاله اعني على كل معبود بحق او معبود بباطل وهذا لا يصح الا
ظهارا ولا باطنا لان ما بعد الا من جنس ما قبلها فاذا سلطت
النفي على مطلق الاله كان المثبت من تلك الحقيقة الله والمنفي
جزؤه من مطلق الاله وذلك عين المحال فاذا ظهر المحال
على هذا الوجه اعني ان تسلط النفي على مطلق الاله يظهر
لك المحال اذا سلطت على المعبود بباطل من باب اولى ولا يصح
ان تسلط النفي على الوجهين المتقدمين او تثبت المعبود بحق لانه
تلزم الا استثنا من غير الجنس والذي يعول عليه هنا ان يعتقد
يشغل العاقل فكره فيه ان يسلط النفي الكاين في هذه الكلمة
على المعبود بحق ان لو كان ويثبت فردا من ذلك الشي المنفي
كان يقول لا اله معبود بحق ان لو كان الا الله فهو المعبود
بحق واما حكم هذه الكلمة فاعلم ان الناس على قسمين مومن
وكافر اما المومن بالاصالة فيجب عليه ان يذكرها مرة في
العمر ينوي في تلك المرة بذكرها الوجوب وان ترك ذلك فهو
عاص وايمانه صحيح واما الكافر فذكره لهذه الكلمة مرة في العمر
واجب شرط في صحة ايمانه القلبي مع القدرة وان عجز عن ذكرها
بعد حصول ايمانه القلبي لمفاجات الموت له ونحوها سقط عنه
الوجوب هذا هو المشهور عند اهل السنة واما بيان فضل
هذه الكلمة فاعلم انه لو لم يكن في بيان فضلها الا كونها علما

المراد ان لا ... فرد معبود فذلك منفي صفة اله على ... قصر الصفة على ...

على الايمان في الشرع تعصم الدماء والاموال الا بحقها وكون
ايمان الكافر موقوفا على النطق بها لكان كافيا للعقلا
كيف وقد ورد في فضلها احاديث كثيرة فمنها قوله صلى
الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله
الا الله وقوله صلى الله عليه وسلم اكثروا من ذكر لا
اله الا الله قبل ان يحال بينكم وبينها وقال ابو هريرة رضي
الله عنه يا رسول الله من اسعد الناس بشفاعتك
فقال من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه وعن اعرابي ما
لك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سيل هل للجنة ثمن
فقال نعم هو لا اله الا الله وقال صلى الله عليه وسلم لابي
هريرة رضي الله عنه يا ابا هريرة ان كل حسنة تعملها توزن
يوم القيامة الا شهادة ان لا اله الا الله فانها لا توضع في
ميزان لانها لو وضعت في ميزان من قالها صادقا ووضعت
السموات السبع والارضون السبع ومن فيهن كان لا اله الا الله
ارجح من ذلك الى غير ذلك مما يطول تتبعه وهو متوعب
في محله والمكيفة ذكر هذه الكلمة على الوجه الاكمل فينبغي للذا
كران يقصد بذكره وجه الله تعالى وان يكون مراعيا لحقو
قها فهي مطلوبة من كل ذاكر ما حقوقها منتهي ترتيبها وحسن تاديتها
باخراج حروفها من مخارجها وضبطها كما تقدم واما ادابها
فبعضها مختص بالجالس وبعضها غير مختص به فاما المختص
به في ذكره للكلمتين فمنه طهارته وطهارة المكان واستقبال

القبلة

القبلة والجلوس متربعا والاعتماد باليدين على الركبتين
وسدل الكمين وتغميض العينين وتجديد التوبة و
كثرة الاستغفار والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم ليستنير بها باطنه ويتهيا المحل لما يرد
عليه من سر التهليل وان افرد لا اله الا الله اختص
مع ذلك بحركة البدن مع الاخذ للا اله بالراس من الجانب
الايسر من اسفل الصدر الى الجانب الايمن اعلاه رافعا
راجعا حتى يصل بها الى الماخذ الذي اخذ منه فيكون
هو المحط والماخذ ما تضمنته كلمة النفي والموضوع ما
تضمنته كلمة الاثبات والنفي مصحوبة في ذهابه من
اسفل الصدر وفي ايابه من اعلاه راجعا الى الماخذ فيقار
بالاثبات واما ما لا يختص بالجالس في ذكره لهما فمنه
طهارة البدن والثوب من النجاسة ومن الحدثين
والتطيب وشهود تقطيعها مفخما للجلالة في النطق بهما
منها مستحضرا بقلبه لما احتوت الكلمتان عليه من
عقايد الايمان المصلحة بالنظر الصحيح المخلص من ورطة
التقليد الموصل الى فضا انوار التوحيد والى ما بينا
سنه من المعاني الاتية حتى يبلغ في الكثار ذكر
ها ممتزج اي يختلط صورتها مع معانيها العالم
المقدم ثم الخاص الاتي بحسب مقامه بلحمه ودمه
لقوة انطباعها الناشي عن الاعتنا بهما والمعانات

لها لتتوحد في مرات قلبه وحدة تمنع من مزاحمة غيرها والذاكر
على قسمين مجذوب وسالك فالمجذوب ذكره الشهود والعيان وربما
كان الذكر له حجابا كما قاله بعضهم والسالك اى المرتقي في
كل نفس وهو اقسام لان السالك العارف بما تقدم من العقا
المستحضر لها في الكلمة من معناها اما مبتدا في السلوك فهو الطالب
تقلبه من شهود ضرب ربه فينبغي بها لا مطلوب او لا مقصود
الا الله تعا ونحوهما لان مقتضاه ذلك واما متوسطا فيه وهو العابد
مسك بعد صحة الطلب المذكور فيعني بها لا معبود الا الله واما
منته فيه وهو الماحق من شهوده شهود ما سوى الحق فيعني
بها لا مشهود الا الله والله اعلم واعلم انه لا يفوت الذاكر باقراء
لا اله الا الله شئ من عقايد الايمان بالله ورسوله لانها مشتملة
على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الموحد لله تعا بها
بالتلقي لها عن رسولها مومن برسالته صلى الله عليه وسلم ايمانا
يدخل فيه الايمان بساير الرسل وجميع ما جاءوا به وما تقدم في
حقهم صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وقد اختار الخوجة
الاسلام لا اله الا الله مفردة للمبتدي وقوله الله للمتوسط وقوله
هو للمنتهى وعندي ان الذكر يختلف باختلاف الذاكر والذي
يراه قوي التاثير فعليه به واظن اني رايته كذلك منصوصا
واما الفوايد التي تحصل لذكر هذه الكلمة فمنها ويكفيه كرامة
ان جعله الله ذاكرا لها ومنها الاتصاف بالزهد والمراد به خلو
الباطن من الميل الى الفاني وفراغ القلب من التفاته بزايل وان كان
اليد معمورة بمال حلال فعلى سبيل العارية المحضة وتصرف فيه

بالاذن

بالاذن الشرعي تصرف الوكالة الخاصة ينتظر العزل عن
ذلك التصرف بالموت وغيره مع كل نفس وذلك ينفي
عن النفس التعلق بما لا بد من زواله ومنها التوكل وهو
ثقة القلب بالوكيل الحق بحيث يسكن عن الاضطراب عند
تعذر الاسباب ثقة بمسبب الاسباب ولا يقدح في توكله
تلبس ظاهره بالاسباب اذ كان قلبه فارغا منها استوى عنده
وجودها وعدمها ومنها الحيا بتعظيم الله تعالى بدوام ذكره
والتزام امتثال امره ونهيه بالامساك عن الشكوى به الى
العجزة والفقر اعني ومنها الغنا وهو غنا القلب بسلامته
من فتن الاسباب فلا تعترض على الله بلوم ولا يفعل لعلة
ممن صدرت منه تعالى المنفرد بالخلق والتدبير للملك الوهاب
ومنها الفقر وهو نفض يد القلب من الدنيا حرصا واكثارا
لقطعه بان حاجته ليست عند شيء منها وسكوت اللسان
عنها بالكلية مدحا وذما ومنها الايثار عن نفسه بما اباحه
الشرع ومنها يسير دنانير او دراهم او كليهما او غير ذلك مما
تدعو اليه الحاجة ومنها ان يكشف له عن حقيقة ما يريد
استعماله من الطعام فيعرف حرامه من حلاله من متشابهه
بامارة يجدها اما من باطنه او ظاهره او من غيره الى غير ذلك
مما ذكره المولف رحمه الله تعالى في الشرح ثم شرع في
بيان ما هو علته وابتداء بيان لقوله ويجمع معاني هذه
العقايد كلها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اذ معني

اي حقيقة وصفة الالوهية عند المصنف استغنا الاله عن كل
ما سواه وافتقار اي احتياج كل ما سواه اليه مطلقا وعند
غيره استحقاق العبادة اورد عليه الدور اذ معرفة الالوهية
متوقفة على معرفة الاله والاله متوقف على معرفة الالوهية
واجيب بان هذا التفسير لفظي او بان اله جامد ولا يتوقف على
الالوهية الا لو كان مشتقا وقد مضى تحقيق المقال في مثله
معنى اي حقيقة وصفة لا اله الا الله عند المصنف لا مستغنى عن
كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه بالايجاد ودواما بالامداد
الا الله تعالى وعند غيره لا مستحق للعبادة الا الله وقوله
لا مستغنى مبني على الفتح كما في النسخ وعدم نصبه وتنوينه
والا لرسم بالالف بعد الياء فلعله بجعل الجار والمجرور يتعلق
بالخبر المحذوف لا بالاسم حتى يلزم ان يكون مطولا
ومفتقرا بالنصب عطفا على محل اسم لا ويجوز الرفع وكل
ما عداه بمعنى ما سواه عدل عنه الصحة تكرر اللفظ
وقد ذكر المولف في شرحه ان ما قاله في معنى لا اله الا
الله اظهر واقرب مما قاله غيره وعلله بانه لا يستحق
ان يعبد اي يذل له كل شيء الا من كان مستغنيا عن
عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه وبه تندرج العقا
يد تحت هذه الكلمة الشريفة ولما ذكر ان معنى الالوهية
التي انفرد بها مولانا جل وعز تشتمل على معنيين احدهما
استغناوه تعالى عن كل ما سواه والثاني افتقار كل
ما سواه اليه تعالى اخذ يذكر ما يندرج من عقايد الايمان

تحت

٧٩

تحت المعنى الاول واذا فرغ من ذلك يذكر ما يندرج منها
تحت المعنى الثاني فقال اما استغناوه جل وعز عن كل ما سواه
الواجب الذي لا يتصور في العقل عدمه فهو يوجب له تعالى
العقل احدى عشر صفة من العشرين واحدة نفسية وهي
الوجود اذ لو لم يكن وجوده واجبا لكان جايزا والجايز مفتقر الى
محدث كيف والغنا له تعالى واجبا واربعة سلبية وهي قوله يوجب
له تعالى العقل القدم اذ لو لم يكن قديما بلا ابتدا لكان
حادثا والحادث مفتقر الى محدث كيف والغنا له تعالى واجب
ويوجب له فيه ايضا البقا اذ لو لم يكن باقيا بلا انتها
لقبل العدم واستحال عليه القدم ولزمه الحدوث والحادث
مفتقر كيف والغنا له تعالى ويوجب له فيه ايضا المخالفة
للحوادث اذ لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا او
المماثلة في حقه تعالى مستحيلة كيف والغنا له تعالى واجب
ويوجب له ايضا القيام بنفسه اذ لو لم يكن قايما بنفسه
لافتقر الى محل او مخصص كيف والغنا له تعالى واجب
ويوجب له فيه التنزه عن النقايص اذ لو لم يكن
منزها عن النقص لافتقر الى من يوجد له الكمال
كيف والغنا له واجب وثلاثة معاني وهي قوله ويد
في ذلك اي في التنزه عن النقايص وجوب السمع له تعالى
عقلا المتقدم بيانه ووجوب البصر له تعالى عقلا المتقدم
معناه ووجوب الكلام له تعالى كذلك وثلاثة معنوية

كيف

لازمة لهذه الثلاثة وهي كونه تعا سميعا وبصيرا ومتكلما
اذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات الاحد عشر اللازمة من
غناية المطلق لكان محتاجا الى المحدث استدلاله على وجوب
الوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث واحدى جزئ من
تفسير القيام بالنفس وهو الغني عن المخصص او الى المحل استد
على وجوب [illegible] لخلق الكمال استدلالا على
وجوب السمع له تعا والبصر والكلام ولوازمها وهي كونه تعالى
سميعا وبصيرا ومتكلما فتبين من هذا ان الاستغنا المذكور
اندرج فيه احدى عشر صفة واحدى عشر مستحيلة هي اضداد
معلومة منها ويندرج فيه ايضا قسمات من الجايزات اشا
المولف الى الاول بقوله ويوخذ اي يفهم منه اي من الاستغنا
المذكور تنزيه اي تقدسه وتطهيره تبارك وتعالى عن الاغراض
اي الحاجات والبواعث في مطلق افعاله تعا كالصلاح والاصلح
والثواب والعقاب وارسال الرسل واحكامه الشرعية
كالواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح وخلاف الاولى
وكذا العقلية والعادية الدنيوية والاخروية والا لو
م ينزه ويتقدس عنها فيها لزم افتقاره اي احتياجه تعالى
اليها اي فعل او احكام لحصول غرضه اي حاجته وذلك مستحيل
في حقه تبارك وتعالى كيف يتصور في حقه تعا وهو جل اي
عظم وعلا اي قهر وغلب الغني عن كل ما سواه الغنا
المطلق وحقيقة الغرض هو عبارة عن وجود باعث يبعثه
تعا على ايجاد فعل من الافعال وعلى حكم من الاحكام الشرعية
من مراعاة مصلحة عليه او على خلقه وكلا الامرين مستحيل
في حقه تعا قال العلامة الشيخ يس الفرق بينه وبين ما

قبل

قبل ان المصلحة العايدة اليه وصفه ووصفه تعالى كمالي فيكون
مفتقرا في الاتصاف بهذا الكمال الى الافعال التي تحصل له هذا
الكمال واما العايدة الى خلقه فلانها وصفهم وهي من مخلوقاته
لانه الخالق لهم ولصفاتهم فلو كانت حاملة على فعل او حكم لزم
ان يتكمل به ثم اشار المولف الى القسم الثاني من الجايز فقال وكذا
يوخذ يفهم منه اي الاستغناء المذكور ايضا انه لا يجب
اي لا يحتتم عليه تعالى فعل شي من الممكنات اي في ايجاد شي ولا
اعدامه ولا تركه موجودا كان او معدوما لانه الفاعل لكل
من ذلك بمحض اختياره اذا اراد وشاء اذ لو وجب عليه تعا
من ذلك فعل شي منها عقلا كالثواب والعقاب مثلا وجوبا
لا يمكنه تخلفه عن فعله ام للايجاب ذلك عليه واما الكمال به لكان
جل تعا اي عظم وعز قهره مفتقرا محتاجا الى ما يدفع به الى
ذلك الغير ليكون فاعلا باختياره لا باختيار الغير واما
الى ذلك الشي الذي يستكمل به تعالى عن ذلك علوا كبيرا
اذ لا يجب في حقه جل وعز عقلا الا ما هو كمال له يبا
به كل نقص كاتصافه تبارك وتعا بالصفات العشرين
كيف يتصور في حقه تعا وهو الغني بذاته وصفاته عن
كل ما سواه الغنى المطلق ولما فرغ من الكلام على ما يندرج
من الصفات تحت المعنى الاول وهو الاستغنا شرع يتكلم
فيما يندرج من الصفات تحت المعنى الثاني وهو معنى الالوهية
وهو افتقار كل ما سواه اليه فقال واما افتقار اي احتياج

كل ما سواه اليه جل وعز في الايجاد والامداد افتقارا يوجب
بالعقل له تعا تسع صفات اربعة معاني وهي الحيوة الازلية وقدمها
عليها لانها شرط فيها ويوجب له تعا به ايضا عموم تعلق
القدرة الازلية ويوجب له تعا به ايضا عموم تعلق الارادة
الازلية ويوجب له تعالى به ايضا عموم تعلق العلم الازلي
واربعة معنوية لازمة لهذه الاربعة وهي كونه تعا حيا
وقادرا ومريدا وعالما اذ لو انتفى شي من هذه الصفات الا
لما امكن ان يوجد اي يخلق تعا شيا من الحوادث اي من الخلق
لان وجودها موقوف علي قدرته وارادته وعلمه وهذه الثلاثة
متوقفة علي حياته تبارك وتعا واذا لم يوجد شيا من الحوادث
فلا يفتقر يحتاج اليه جل وعز منها شي كيف يكون ذلك
وهو اي الله الذي يفتقر يحتاج اليه كل ما سواه ابتداء
بالايجاد ودواما بالامداد والافتقار المذكور يوجب في
العقل ايضا له تعا صفة واحدة سلبية وهي التاسعة وهي
الوحدانية في الالوهية اذ لو كان معه ثاني مشارك في الالوهية
عام القدرة لما افتقر اليه تبارك وتعا شي للزوم عجزهما بتثنية
الضمير حينئذ اي حين وجود ثان مشارك معه سواء اتفقا
ام اختلفا اما في الاختلاف فواضح كما تقدم واما في الاتفاق فلا
متناع اجتماع قدرتين موثرتين علي مقدور واحد فقد
بان لك عجزهما وان الواجد ما افتقر اليه كل ما سواه وهو
الله تعا وكيف يكون معه ثان مشارك وهو الذي يجب بان يفتقر

يحتاج

يحتاج اليه كل ما سواه ايجادا وامدادا فان قلت لم زاد المولف
هنا لفظة يجب دون ساير المواضع فالجواب لوجود الخلاف
هنا فرد بذلك على المخالف فان قلت وجوب الوحدانية له تعالى يوخذ
من كلمة التوحيد يوخذ بالمطابقة فلا حاجة لدخوله تحتها بالتضمن
لضعف دلالة التضمن بالنسبة للمطابقة فالجواب المخرج لذلك استيفاء
ذكر العقايد والا فلا حاجة الي ذلك واعلم ان اصطلاح المولف
حيث بين اندراج العقايد في الاستغناء والافتقار ان يعبر عن الواجب
بقوله يوجب وعن الجايز بقوله يوخذ فتنبه له ثم شرع في ذكر
القسمين الجايزين اللذين يندرجان في الافتقار مقدما للاول
فقال ويوخذ يفهم منه اي من الافتقار المذكور حدوث العالم
اي وجود العالم بعد عدمه باسره بفتح الهمزة اي باجمعه فكانه
ماخوذ من سور المدينة لانه محيط بها اذ لو كان شي منه
من العالم قديما لا اول له ولا ابتداء لكان ذلك الشي واجب الوجود
لا يقبل العدم سابقا ولا لاحقا فلا يفتقر الي المخصص فيكون
مستغنيا عنه تعالى اي غني محتاج كيف يكون ذلك وهو
جل وعز الذي يجب ان يفتقر يحتاج اليه تعالى كل ما سواه مطلقا
ثم صرح بالقسم الثاني من الجايز فقال ويوخذ يفهم منه ايضا
من الافتقار المذكور ان لا تاثير اي لا قدرة لشي من
الكاينات اي المكونات بطبعه اي بحقيقته وسجيته في اثرما
اي مفعول ما والا اي وان قدرت لشي منها تاثير في مفعول
ما لزم ان يستغني ذلك الاثر اي المفعول عن مولانا جل وعز

وان يفتقر الى موثره كيف يكون ذلك وهو اي مولانا تعالى
الذي يفتقر اي يحتاج اليه تعالى كل ما سواه نحوها في الذوات وعلى
كل حال في الصفات هذا الاشارة عائدة على كل حال اخذ عدم التاثير
للاسباب العادية من الافتقارات فمن اعتقد ان شا من الكائنات
يوثر بطبعه اي بحقيقته في شي منها والتاثير المذكور محال البر
هان المذكور اتفاقا قال ابن دهاق ولا خلاف في كفر من يعتقد
هذا اي التاثير المذكور واما ان قدرته اي شا من الكائنات موثرا
في اخر منها بقوة اي خاصية جعلها اي وضعها الله فيه اي في شي
من الكائنات فيوخذ من نفي التاثير على هذا الوجه ويحتمل ان
تعود الاشارة الى قوله لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل
وعز واستغناوه ان قلنا انها توثر بطبعها وان قلنا ان الا
سباب العادية توثر بقوة جعلها الله فيها فلا يستغني ذلك
الاثر عن مولانا جل وعز ويحتمل ان تعود الاشارة الى المعتقد
والتقدير هذا اي المعتقد الذي يعتقد ان شا من الكا
ينات يوثر بطبعه وحقيقته فلا خلاف في كفره كما قال
ابن دهاق واما ان اعتقد ان شا من الكائنات يوثر
بقوة وخاصية جعلها الله تعالى كما يزعمه اي يعتقده
كثير من الجهلة فمعتقد هذا التاثير مبتدع فاسق وفي كفره
قولان فذلك اي كون شي من الكائنات موثرا بقوة
جعلها الله تعالى فيه محال اي مستحيل ايضا لانه يصير حينئذ
اي حين جعل شي من الكائنات يوثر بقوة مولانا خالقنا
جل وعز مفتقرا محتاجا في ايجاد اي خلق بعض الافعال او

سطة

الاشيا الموثرة بفتح المثلثة الى واسطة اي الاشيا الموثرة بكسرها
وهي القوة وذلك اي الافتقار المذكور باطل لما عرفت قبل من
وجوب استغنايه جل وعز عن كل ما سواه ومن جملتها الى
وهي القوة التي تخلق في النار ونحوها من الاسباب العادية وعلم
تعرف انها لا تاثير لقدرتنا في شي من افعالنا الاختيارية كحركاتنا
وسكناتنا وقيامنا وقعودنا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لله
تعالى بلا واسطة وقدرتنا ايضا كذلك عرض مخلوق لمولانا جل
وعز تقارن تلك الافعال وتتعلق بها من غير تاثير لها في شي
من ذلك اصلا وانما اجرا الله العادة ان يخلق عند تلك القوة
لا بها ما شاء من الافعال بقدرته ولا تاثير للافلاك والعلل ولا
الطبايع والامزجة فلا تاثير للنار في شي من الاحراق والطبخ
والتسخين ونحو ذلك ولا للسكين في القطع ولا للخرج في الالة
ولا للطعام في الشبع ولا للماء في الري والانبات ولا للشمس
والسراج ونحوهما في الضوء ولا للجدار والشجر ونحوهما في الظل
ولا للبارد في التبريد ولا للحرارة في الحار ولا للثوب ونحوه في
الستر ودفع الحر والبرد ونحو ذلك مما لا ينحصر لا بطبع كل ذلك
ولا بقوة وضعها الله فيها اذ لو كان لشي مما ذكرنا تا
ثير في شي ما لشاركه مولانا جل وعلا وكيف تشبه الصنعة
الصانع والافعال الفاعل فاقطع في كل ما ذكرنا بانه مخلوق
لله تعالى ابتدا ودواما بلا واسطة البتة وانه لا تاثير
فيه اصلا لذلك الشي الذي اجرا الله العادة اختيارا منه

٨٢

بوجوده عنده شهد البرهان العقلي ودل عليه الكتاب
والسنة والاجماع قبل ظهور البدع فعض على ماذكرناه
بالنواجد فهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح غيره
واقطع تشوقك الى سماع الباطل تعش سعيدا وتمت
كذلك واسناد التأثير الى الاسباب العادية احد انواع
الشرك الستة وثانيها شرك الاغراض وهو العمل لغير
الله تعالى وثالثها شرك الاستقلال وثبوت الهين
مستقلين كشرك المجوس ورابعها شرك التبعيض
وهو تركيب من الهة كشرك النصارى وخامسها
شرك تقريب وهو عبادة غير الله تعالى ليقرب الى الله زلفى وحكم
الاربعة الاخيرة الكفر بالاجماع وحكم الثاني المعصية
من غير كفر بالاجماع وحكم الاول وهو شرك الاسباب
التفصيل فمن قال انها تؤثر بطبعها وقال ابن دهاق
في شرح الارشاد لم يختلف في كفره ومن قال انها تؤثر بقوة
اودعها الله فيها فهو مبتدع اجماعا وفي كفره قولان وكان
ينبغي لنا ان نلحق الشرك باصول الكفر والبدع وهو سبعة
الايجاب الذاتي وهو اسناد الكائنات الى الله تعالى على سبيل
التعليل والطبع من غير اختيار والتحسين العقلي وهو كون
افعال الله واحكامه موقوفة عقلا على الاغراض وهو جلب
المصالح ودرء المفاسد والتقليد الرديء وهو متابعة الغير
لاجل الحمية والتعصب من غير طلب للحق والربط العادي

وهو

وهو اثبات التلازم بين امر وامر وجودا او عدما على سبيل التنا
وهو شرك الاسباب المتقدمة والجهل المركب وهو ان
يجهل الحق ويجهله ويجهل جهله به والتمسك في عقائد الايمان
بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير تفصيل بين ما يستحيل
ظاهره منها وما لا يستحيل والجهل بالقواعد العقلية التي هي العلم
بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وبالسان العربي
الذي هو علم اللغة والاعراب والبيان وبالله التوفيق وقد
بان اي ظهر واتضح لك مما تقدم لاحق تضمن اي جمع والتزام
قول لا اله الا الله للاقسام الثلاثة المتقدمة التي يجب على
المكلف معرفتها اي الاقسام الثلاثة ما يجب في حقه تعالى
كالصفات العشرين وما يجوز كخلق العالم من الفرش للعرش
وما يستحيل في حقه تعالى كاضداد العشرين وبيان تضمنها
للاقسام الثلاثة انها لما استلزمت ثبوت ما يجب له تعالى
كما رايت فقد استلزمت نفي ضد ذلك لان المستلزم لثبوت
شيء مستلزم لنفي ضده ضرورة ويبقى ما عدا ذلك لا يحكم
عليه بنفي ولا ثبوت وهو معنى الجائز فان قلت ما سر تقديم
المولف الجائز على المستحيل لفظا قلت لما كان المستحيل لا يقبل
الوجود البتة حصلت بينه وبين الواجب منافات
ولما كان الجائز يقبل الوجود كان بينه وبين الواجب
مجانسة فقدم الجائز على المستحيل لذلك فان قلت
اذا تقرر هذا فما بال المولف عكس اول الكتاب قلت

نبي

٨٢

لما ذكر هناك حقيقة الواجب وكانت حقيقة المستحيل
نقيضا لها كان المناسب والمشاكل تقديمها وهذه
كانت سيرة للناس في ذكر القسمة العقلية والله اعلم
وهذا تمام العشرين صفة التي تجب في حقه تعالى من الواجبات
في حقه تعالى وقد دخل في استغنائه عز وجل عن كل ما سواه
احدى عشر صفة من الواجبات في حقه تعالى واستلزم
من ذلك استحالة اضدادها عليه فدخل فيه ايضا مثل عددها
من المستحيل ودخل فيه الجائز في حقه تعالى ودخل في وجوب
افتقار كل ما سواه اليه التسعة الباقية مما يجب في حق
الله تعالى واستلزم ذلك استحالة اضدادها عليه فقد كمل
الواجب والمستحيل والجائز ولله الحمد ولما فرغ من الكلام
على الجملة الاولى من كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله شرع
في الكلام على الجملة الثانية لتلازمهما اذ لا تصح الاولى بدون
الثانية فقال واما قولنا معشر المومنين كقول ابن مالك
في الفيته كلامنا لفظ مفيد كاستقم اراد معشر النحات
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو تصديق برسالته
ونبوته صلى الله عليه وسلم وتنزيلا للالفاظ منزلة المعنى
فيدخل اي يندرج فيه اي في قولنا محمد رسول الله
الايمان اي التصديق هذا حده لغة واما اصطلاحا
فالتصديق بما جاء به عن الله جملة وتفصيلا بساير
الانبياء عليهم الصلاة والسلام اي بنفيهم ويحتمل ان

المراد

ها

المراد بجميعهم لان ساير تستعمل بمعنى جميع على الصحيح خلافا لمن
انكره فيدخل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على هذا دون الاول
ومعنى الايمان بالانبيا توجودهم الايمان والصحيح انه لا يعترض
لعددهم لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم
نقصص عليك والنبي بالهمز ودونه فهو على الاول من
النباء اي الخبر اذ هو منبئ عن الله تعالى عز وجل اي مخبر
او مخبر بالكسر والفتح وعلى الثاني من النبوة اي الرفعة اذا
مرفوع الرتبة على غيره من الخلق واصله نبيوٌ اجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وا
دغمت الياء في اليا فصار نبيا فاليا منقلبة عن الهمزة على
الاول وعن الواو على الثاني فافهم والايمان بجميع
الملايكة عليهم الصلاة والسلام والملايكة قال شيخنا العلامة
عبد السلام اللقاني اجسام لطيفة نورانية قادرة على
التشكل باشكال مختلفة كاملة في العلم والقدرة على
الافعال الشاقة شانها الطاعات ومسكنها السموات
هم رسل الله الى انبيائه عليهم الصلاة والسلام وامناوه
على وحيه يسبحون الليل والنهار لا يفترون ولا يعصون
الله ما امرهم ويفعلون ما يومرون لا يوصفون بذكورية
ولا بانوثية العدم دليل على ذلك قال سيدي احمد زروق
بعد كلام له في حق الملايكة فقال شمينه رحمه الله هذا
يوخذ منه جواز اطلاق الذكورية على الملايكة وفي

٢٤٠

لنبي

ة

للمسألة خلاف احسنه الوقف عند ذلك مع تبريهم من الانو
بثة التى نفاها الله تعالى عنهم وجميع الكتب السماوية
اي المنزلة من السماء وجميع الشرايع والصحف السماوية سميت
بذلك اما لسموها وارتفاعها اولان الملك نزل بها من السماء
وعدد الكتب مائة واربعة عشر كتابا خمسون على شيث
وثلاثون على ادريس وعشرون على ابراهيم والتوراة على
موسي والانجيل على عيسى والزبور على داود والفرقان
على محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين وعشرة
على ادم حين نزل من الجنة وقيل على موسى قبل التورية
واليوم الاخر وهو يوم القيمة والمراد به من وقت الحشر
الى ما لا يتناهى والى ان يدخل اهل الجنة الجنة واهل النار
النار سمي بذلك لانه اخر الاوقات المحدودة لانه لا ليل
بعده ولانه اخر ايام الدنيا لانه اي محمد عليه الصلاة
والسلام قد جا اي ارسل وبعث بتصديق جميع ذلك
اي بانه حق صدق ويدخل فيه ايضا الايمان بما اخبر
به النبي صلى الله عليه وسلم كالبعث لعين هذا البدن لا
لمثله يتجازا بما باشرته به الروح من الافعال وذلك مقتضى
العدل وكفتنة القبر وعذابه ونعيمه والصراط والميزان
والحوض ونظاير الصحف واخذها باليمين او بالشمال
وغير ذلك مما لا ينحصر ويوخذ اي يفهم منه اي من
قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب

الصدق

ممنوع من الصرف
صف شمله

٨٥

الصدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم
لان الايمان برسالته صلى الله عليه وسلم يلزم منه الايمان
برسالتهم لانه اي محمد صلى الله عليه وسلم جاء بتصديقهم
وبيان وجه الاخذ هو ان قولنا محمد رسول الله صلى الله
عليه وسلم رسول الله انما يكون بعد ظهور المعجزة
على يده الدالة على صدقه واستحالة كذبه والمخالفة لما
امر به لان الاقرار بالشيء فرع العلم به ولا جرم ان هذا
النسب الذي لاجله وجب له ذلك موجود في الانبياء على
سبيل القطع لانهم كلهم صلوات الله وسلامه عليهم
اجمعين قد ايدوا بالمعجزة فوجب تصديقهم واستحال
الكذب عليهم والا اي لو جاز الكذب عليهم لم يكونوا
رسلا امنا لمولانا العالم بالخفيات اي بالمغيبات ان الله
لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء وبالجملة فكل
ما يخفى على غيره فهو يعلمه جل وعز اذ لو علم منهم كذبا
لما اختارهم للرسالة ويستحيل ان يكون في الوجود شي
لا يعلمه ويوخذ منه ايضا استحالة فعل المنهيات كلها
منهم المشتملة على ما يحرم وما يكره التي يفهم من استحالتها
عنهم وجوب الامانة لهم وتبليغ ما امروا بتبليغه
الى الخلق وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص
اذ دخل فيه ما قبله وانما استحال فعل المنهيات
لانهم ارسلوا اي بعثوا وجاوا ليعلموا الخلق الشرايع

باقوالهم وافعالهم وسكوتهم تقريرا اذ لا يقرون احدا
علي باطل ومعناه ان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا
فعل احد من الناس فعلا وعلمه وسكت عنه ولم ينكر
علي الفاعل فيستدل بسكوته علي انه جائز لنا ان نفعله ان
كان من جنس العبادة فمطلوب وان كان من جنس العادة
فمباح ولم يزل علماء كل امة يستدلون بافعال انبيائهم وترو
كاتهم علي جواز تلك الافعال وتلك المتروكات وذلك
اجماع منهم علي استحالة فعلهم فعلا منهيا عنه نهي
تحريم او كراهة فمن جوز شيئا عليهم الصلاة والسلام
من ذلك عد مخالفا للاجماع ولم يلتفت لقوله بل يجعل نسيا
منسيا ولم يسلم الشريف من الاذى حتى يراق على
جوانبه الدم فيلزم ان لا يكون في جميعها اي الاقوال
والافعال والسكوت مخالفة لامر مولانا جل وعز
الذي اختارهم اي اصطفاهم للرسالة على جميع خلقه
يؤخذ منه انهم افضل من الملائكة وهو كذلك
واختياره يستلزم وصفهم بالصدق والامانة لانهما
وصفا كمال ولا يختار تعالى الا الكامل لان علمه محيط
بكل شيء علي ما هو يلزم ان لا يكون الصدق والامانة
الا ما علمه تعالى وذلك يوجب استحالة ضدهما وامنهم
علي سر وحيه للرسالة اذ لو كان عندهم مخالفة لامره
لعلمها سبحانه ويستحيل ان يرسلهم مع علمه بها منهم

ولو

ولو وقعت منهم مخالفة لانقلبت طاعة ولما ثبت بالمشاهدة
جواز الاعراض البشرية علي النبي صلى الله عليه وسلم فيلزم جوازها
علي غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ضرورة ان
ما جاز على احد المتماثلين جاز علي الاخر قال ويؤخذ اي يفهم منه
اي من قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا جواز الاعراض
البشرية عليهم يعني الاعراض المتقدمة التي لا تؤدي الي نقص مراتبهم
العلية صلوات الله عليهم وسلامه ووجه الاخذ هو ان
مسمى هذا الاسم الذي هو محمد تقرر جواز الاعراض عليه
فلا حرج ان يؤخذ منه جوازها علي كل من شاركه في الرسالة
لان ذلك المذكور من الاعراض لا يقدح اي لا يؤثر وقوعه بهم
نقصا في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك
المذكور من الاعراض مما يزيد فيها اي في منزلتهم عنده تعالى
باعتبار تعظيم اجرهم من جهة ما يقارنها من طاعة الصبر والا
خلاص وفيها اعظم دليل علي صدقهم وانهم مبعوثون من عند
الله تعالى وان تلك الخوارق التي ظهرت علي ايديهم هي بمحض
خلق الله تعالى لها نفس بقالهم اذ لو كانت لهم قوي على
اختراعها لدفعوا عن انفسهم ما هو ايسر منها من الامراض
والجوع والالم والحر والبرد ونحو ذلك مما سلم منه كثير ممن
لم يتصف بالنبوة وفيها ايضا رفق بضعفاء العقول لئلا يعتقد
فيهم الالوهية بما يرون لهم عليهم الصلاة والسلام من الخو
والخواص فقد اتضح اي ظهر لك التباين المتقدم من كثير
مما تضمن اي جمع واستلزم كلمتي الشهادة المفيد نبي للشهادة

والسعادة والفوز والفلاح والنجاح والرضا والرضوان ورفع
الحجاب ومشاهدة المعبود القديم الاحسان رب الارباب
ومعتق الارقاب مع قلة عدد حروفها اي كلمتي الشهادة
لجميع تتعلق بالمصدر الذي هو تضمن ما يجب تصوره على
المكلف من مفهوم مباني عقايد الايمان من الواجبات والمحالات
والجايزات في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام
المتقدم بيانها بحسب التفصيل وبيان اندراجها فيها وعبر هنا
في قوله كلمتي الشهادة بالتثنية وسيقول بعدها ولعلها
لاختصارها الخ ولكل وجه اما ما هنا فلان المقام مقام عدد
وتفصيل اجزا المركب اذ كان بصدد ان يبين ما يدخل
تحت كل جزء على انفراده فبعد الفراغ ناسب كلمتي ولما
قوله بعد ولعلها ففيه اشارة الى انهما كالكلمة الواحدة
فلا تكفي احداهما عن الاخرى كما لا يكفي جزء الكلمة عن
جزئها الآخر وبالجملة فقد عبر لكل مقام بما يناسبه جزاه الله
تعالى افضل جزائه ونفعنا به وببركاته وبركة جميع
اوليائه وقد صرح المولف رحمه الله تعالى ونفعنا به ايضا
بالصفات الثلاثة الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة
والسلام ويعلم من الواجبات والمستحيلات اضدادها والجائز في حق الرسل صرح به ايضا ولعلها اي كلمة الشهادة
لاختصارها الحسي مع اشتمالها المعنوي على ما ذكرناه
مفصلا ومجملا من اقسام الحكم العقلي قيل لها هنا الشك

باعتبا

باعتبار كونها مختصرة مشتملة على جميع العقايد ولم يجد غيرها
مما يودي معناها من الكلمات مثلها وقيل للترجي لئلا
يلزم دعوى علم الغيب لو قطع بذلك لان ما ذكره لا يتعين
ان يكون الشارع اراده فقط لجواز ارادة غيره فقط او اراد
مع غيره وقيل للتحقيق باعتبار ما اخبره صلى الله عليه وسلم
من ان ذكر هذه الكلمة الشريفة دخل الجنة لا محالة وافرد
الضمير في حروفها لتلازم الكلمتين كما في قوله تعالى
والله ورسوله احق ان يرضوه القياس ان يرضوهما
فلاجل التلازم افرد جعلها ضميرها والضمير العايد على
الشهادتين هو مفعولها الثاني بأتى الشرع اي الشارع
المرسل للمكلفين والمبين للاحكام المكلف بها الله تعالى
صلواة الله وسلامه عليه ومفعولها الثاني هو قوله ترجمة
بفتح الجيم اي دليلا يترجم بها اللسان على ما حصل في القلب من الاسلام
المكلف به وبلوازمه وظاهره ان الايمان والاسلام مترادفان
وان النطق شرط لا شطر لجعله اياها ترجمة على ما حصل في
القلب من الايمان ولو كانت شطرا لكان ما حصل في القلب
من الايمان جزا منه وما في اللسان كذلك لاكن قال المولف
رحمه الله في شرحه في الفصل الرابع واما الكافر فشرع في حقه
ومفهومات من ليس كذلك فلم يقبل الشرع اي الشارع من احد
من المكلفين الايمان اي التصديق الا بها اي الا بالنطق
لصيغتها حتى انه لو قال لا اله الا السميع او العزيز او نحو ذلك

ته

٨٧

ها

ف

ثم يقع اسلام هكذا نقل سيدي يوسف ابن عمر وذكر بعض المشايخ
ان المولف نقل خلافا في شرحه لمسلم في ذلك وبالجملة فاختلف
الايمة فيمن اعتقد في قلبه اعتقادا صحيحا ولم ينطق هل يصح
ايمانه اولا يصح ثالثها وهو المشهور انه من امتنع من النطق
لعذر صح والا فلا وبه قال القاضي عياض وبالاول قال ابو
حامد الغزالي وحكموا بعصيان التارك له اختيارا ورجح
بعض المحققين الثاني بان قال الله سبحانه سمي باسمايه الحسنى
فلابد في الايمان من شيئين شيء يتعلق في المسمى وهو الايمان
بالقلب وشيء يتعلق بالاسم وهو النطق باللسان والحاصل
ان الخلاف مبني على ان النطق جزء من اجزاء الايمان او شرط
او ليس بجزء ولا شرط وكان حد الامام الفخر له بذلك اي
بانه الايمان القلبي المعبر عنه بالايمان والتصديق فقط
والنطق بهما فقة شرط في اجراء الاحكام مبني على هذا
القول الاخير والله اعلم وهل يشترط في الدخول في الاسلام
النطق باشهد والاثبات فلا يكفي الله واحد ومحمد رسول
الله الظاهر من كلامهم اشتراط النفي والاثبات لاشتماله على
القصر كما تقدم فيحصل الرد على المشركين واما الاتيان
باشهد فلا مجال لتوهم اشتراطه كيف والمولف لم يذكره
فتنبه له وفي حاشية العقلي للجامع الصغير حيث قيل كلمة
الشهادة او كلمة الاخلاص فهي لا اله الا الله محمد رسول الله
كما يوخذ من فتح الباري وغيره ومنه يوخذ انه لا يشترط

في اللفظ

اللفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو
الراجح المعتمد بل الصواب واما حصول الثواب فلا نزاع
في انه لا يشترط فيه ما ذكر لان مجرد الله واحد ذكر
فعلى للحث والتحضيض لا للوجوب لانها تجب مرة في العمر
العاقل اي المكلف او المعرض عن الفانيات باقباله على الباقيات
الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ان يكثر من ذكرها اي
كلمة الشهادة مراعيا لحقوقها وادابها وقد تقدم ذلك كله
مستوفا في الفصول السبعة فانظره فيها ان شيت واذا
كان قدر هذه الكلمة المشرفة من اعظم الامور العظام تعين
على العاقل الذي يريد الفوز بما لا يكيف من النعيم ان يكثر من ذكر هذه
الكلمة المشرفة في كل وقت وعلى كل حال ويسال الله ان لا يسلبه اياها
ويحفظ نفسه من المعاصي فان كثيرا من الناس يقولون هذا القول
وينزع منهم في اخر اعمالهم بسبب اعمالهم الخبيثة فانظر يا اخي واجتهد
في اصلاح امرك قبل ان ياتيك الموت فجاءة واعلم ان العمر قصير والحسرة
طويلة فعليك بالاكثار من قول لا اله الا الله وقد ورد في
فضلها احاديث كثيرة منها حديث يعلى ابن شداد قال
حدثني ابن شداد وعبادة ابن الصامت حاضر يصدقه قال
كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل فيكم غريب
يعني من اهل الكتاب قلنا لا يا رسول الله فامر باغلاق
الباب وقال ارفعوا ايديكم وقولوا لا اله الا الله فرفعنا

اتينا ساعة ثم قال الحمد لله اللهم انك بعثتني بهذه الكلمة وامرتني بها
ووعدتني عليها الجنة وانت لا تخلف الميعاد ثم قال الا فابشروا فان
الله قد غفر لكم رواه احمد باسناد حسن والطبراني وزاد فيه فرفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعنا وقال فيه ثم قال صفوا الديكم
وابشروا فقد غفر لكم وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم من قال
لا اله الا الله خالصا من قلبه ومدكفا بالتقطيم غفر له اربعة
الاف ذنب من الكبائر قيل وان لم يكن له ذنب الذنوب قال
يغفر له من ذنوب ابويه واهله وجيرانه وروى ابو الليث السمرقندي
عن عبد الله ابن عمرو ابن العاص رضي الله عنهم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوتى برجل الى الميزان ويوتى بتسعة وتسعين سجلا
كل سجل منها مد البصر فيها خطاياه وذنوبه فتوضع في كفة الميزان
ثم يخرج بطاقة مقدار الانملة فيها شهادة ان لا اله الا الله محمد
رسول الله فتوضع في الكفة الاخرى فترجح خطاياه وذنوبه وفضل
هذه الكلمة كثير لا يمكن استقصاوه ولهذا اختار الايمة ملازمة
هذا الذكر في كل حال حتى ان منهم لا يفتر عنه ليلا ولا نهارا
ومنهم من يذكر بين اليوم والليلة سبعين الف مرة واهل
التب والاشتغال والخدمة والصنايع اثنى عشر الف مرة وروى
ان من قالها سبعين الف مرة كانت فداه من النار الى غير ذلك
مما ذكره المولف في الشرح رضي الله عنه فايدة سيل المولف
رحمه الله عن كلمتي الاخلاص هل توزن ام لا فاجاب بما نصه
اما كلمة الشهادة التي يدخل بها الاسلام لا توزن اذ ليس هناك

ما يوضع في مقابلتها اذ السيئات التي في الفروع لا تقابلها ولا تقاربها
اذ ليست من جنسها والسيئة التي في الاصول والكفر لا تجتمع معها
حين توضع في الكفة الاخرى واما ما يذكر الانسان في كلمتها
بعد الدخول في الاسلام على سبيل التطوع بها كساير الاذكار
فهي توزن كساير الاعمال الفرعية لوجود ما يقابلها ويوضع
في الكفة الاخرى من السيئات الفرعية وقد نص على هذا التفصيل
الترمذي الحكيم في نوادر الاصول ~~الاصو~~ ولما كان تحقيق هذا
الخير العظيم لذاكر هذه الكلمة موقوف على فهم معناها ولا ثم
استحضاره عند ذكره اياها ولو بطريق الاجمال ثانيا قيد في
اصل العقيدة ذكرها مستحضرا لمعناها بقلبه لما احتوت الكلمة
عليه من عقايد الايمان المصلحة بالنظر الصحيح المخلص من ورطة
التقليد الموصل الى فضاء ابواب التوحيد والى ما ينا سبه من
المعاني الاتية حتى يبلغ الغافل اكثاره لذكرها تمتزج اي تختلط
صورتها مع معناها العام المتقدم ثم الخاص الاتي بحسب مقامه
فيه بلحمه ودمه لقوة انطباعها الناشي عن الاعتناء بها والمعنات لها
للتوحيد في مراة قلبه وحده تمنع مزاحمة غيرها ولا اله الا الله
فيها ثلاثة معاني وتقدم الخلاف فيها خاص بالسالك اي الموفق
في كل نفس وهو اقسام وقد تقدم عليه الكلام في الفصل السادس
في كيفية ذكر الكلمة المشرفة ومعنا خاص بالمراقب اي المشاهد
لوجود الحق من حيث تجلياته بحسب مقامه وهو ثلاثة ايضا
لانه اما مبتدي في الشهود وهو الذي ينفعل شهوده وجود الحق

دة

٧٩

ن

فيعني بها لا رقيب او لا حاضر الا الله او نحوهما واما متوسط فيه
وهو المشاهد لوجود الحق الحق من غير تفعل لغلبة حكم الحق
لما سوى المشهود فيعني بها لا مشهود الا الله واما منته فيه وهو
الماحي في الشهود بعد المحوبة العاد من الحق الى الخلق بالحق ليقوم له
بكمال الحق فيعني بها لا موجود الا الله فاذا واظب الغافل على ذكر
هاتين الكلمتين مع استحضار هذه المعاني بحسب مقامه فانه
اي الذاكر للكلمتين الشريفة بالشروط المتقدمة يرى اي يشاهد ويعاين
ويبصر ويكشف من اجل ذكره لها من الاسرار الباطنة وهي ما
يحلي الله به باطنه من المعارف والاوصاف المحمودة كما راها المولف
رحمه الله تعالى وامثاله وكل واحد يحصل له من بركاتها على قدر
همته وحضور قلبه مع ربه عز وجل ولهذا قال النبي صلى الله
عليه وسلم ان الله لا ينظر الى صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم
وقال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقبل دعاء من قلب غافل ويرى
لها من العجايب الظاهرة ان شا الله تعا ما لا يدخل تحت حصر
اي ضبط وعدد وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وان لم يشا
شا من ذلك فلا يكون وان عطاه ومنته لا تتوقف
على سبب ويكفيه كرامة ان جعله له ذاكرا فمن الاسرار
الحاصلة بسببها ان شاء الله تعالى جلاء القلب وشهود
الرب ومحو الحجاب بانواع المشاهدة والمعاينة الى غير
ذلك مما هو للخواص الناتج عن المعرفة الخاصة المنقذة
من دايرة الكون للمكون ومن العجايب الحاصلة بسببها

طي

طي الارض والمشي على الماء والطيران في الهوى والسكون في السحاب وخرق الكثائف
وتكثير القليل واجزاء اليسير وقلب الصخر وتحرك الجبال وامطار
السماء وفلق البحر وانباع العيون من الصخر وقهر الجان وتبديل
الصور ورؤية الملايكة والجان والتحدث معهم واحضار فاكهة
الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء وفهم القران والعلم والا
خبار المغيبات الى غير ذلك من عوام الطريق من الخوارق التي لم
تخرج عن داير الكون والفوايد كثيرة ومن ارادها فليجتهد في
اسبابها فيعرفها بالذوق وبالله تعالى التوفيق مصدر
وفق عبارة خلق المقدور في محل العبد على موافقة امر الله
تعا وهو مبتدا وقدم المولف الخبر لافادة الحصر وفيه اشارة
الى ان المتصف به قليل ولعزازة قدره عند الله لم يذكره في
كتابه الا في موضع واحد وهو قوله تعا وما توفيقي الا بالله
لا دالة على نفي الجنس رب اسمها مبني على الفتح وخبرها محذوف
تقديره معبود بحق ونحوه وغيره صفة لاسم لا لان التحقيق
عند ايمة العربية لا تتعرف بالاضافة وهو اذ ذاك محمول على
اسم الفاعل والتقدير لا رب غير الله معبود بحق والمراد
بالغيرية نفي وجود رب اخر لا الغيرية التي تتلقا في مقابلة
المثلية فان تلك نافية عن هذا المقصود ويصح ان يكون غير
مرفوعا على الخبرية وعليه جاء قول الشاعر وما لي الا الله لا رب غيره
وما لي سوى الله ناصر ومعين قال غير واحد من النحويين في اعراب

البيت نساله اي نطلب منه سبحانه التسبيح عبارة عن تنزيه الله
تعا عن صفات النقص والضمير منصوب بمضمر اي اعتقد
نزاهته وافراده من كل نقيصة والسوال كلام دال بالقصد
الاول على طلب الفعل على سبيل الخضوع وهو مع الاستعلا امر
ومع المساوي التماس ورغبة وعبر بالمضارع لافادة التكرار والتجدد
دون الماضي لافادة الانقطاع وهذا شان الناس في ذلك ولا شك
ان الدعا والتضرع الى الله تعا هو مخ العبادة ولبها ولب الشي
هو اشرف ما فيه ولذلك ختم كتابه بما هو المقصود من كل
العبادات وحقيقة الدعا هو رفع الحاجات الى رفيع الدرجات
وينفع الدعا مما نزل ومما لم ينزل وينفع الاحياء والاموات
والنفع الخير وهو ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه فالدعا
يوصل الى المطلوب ولو صدر من كافر لحديث انس
رضي الله عنه دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا
والقضا على قسمين مبرم ومعلق فالمعلق لا استحالة في رفع
معلق دفعه منه على الدعا ولا في نزول ما علق نزوله منه
على الدعا واما المبرم فالدعا وان لم يرفعه لكن ربما اثاب
الله العبد على دعايه برفعه او انزل بالدعا على لطفه فيه
والمدعي ترتب تحقق نفع الداعي او لغيره على دعايه عاجلا
واجلا لخرجه عن العبثية والجزم باعتقاد نفع الدعا
لان الله تعالى وعد به في القران قال تعا وقال ربكم ادعوني

استجب

استجب لكم واذا سالك عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة
الداعي اذا دعان واطلاق هاتين الايتين يقيده قوله
تعا فيكشف ما تدعون اليه ان شاء فالمراد الاجابة المصرح
بها في حديث مناجات موسى عليه السلام وان دعوني استجبت
لهم فاما ان يريه عاجلا واما ان اصرف عنهم سوءا واما
ان ادخره لهم في الاخرة وفي كلام بعضهم ان الاجابة بتنوع
فتارة يقع المطلوب بعينه الفور وتارة يقع المطلوب بعينه
على الفور وتارة يقع ولكن يتاخر لحكمة فيه وتارة تقع الاجابة
بغير عين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة وفي
الواقع مصلحة ناجزة او اصلح منها وقد دعا صلى الله عليه وسلم
ربه سبحانه في مواطن كثيرة كيوم بدر وعلى قاتلي اهل بير معو نة
وعلى المشهرين واجمع عليه السلف والخلف ومن اداب الدعا تحري
الاوقات الفاضلة كالسجود وعند الاذان ومنها تقديم الوضو
والصلاة واستقبال القبلة ورفع الايدي وتقديم التوبة والاعتراف
بالذنب والاخلاص والبداية بالحمد والثنا والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وجعلها في وسطه ايضا والله اعلم وانما اطلت
في ذكر هذا الكلام بعض الطول لكونه غريبا فهذه ان كنت من
اهل التحصيل نساله سبحانه ان يجعلنا الضمير للمعظم نفسه لا للمتكلم
ومعه غيره ليلا يتكرر مع ضميرا حبتنا على ان الاطناب في الدعا
مطلوب واحبتنا اي من يحبنا لا من نحبه كما نقل عن المولف
عند الموت اي حصول الاجل ناطقين لافظين ومتكلمين بكلمتي

الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله وهذا فيمن يستطيع النطق
لقوله صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل
الجنة عالمين بها وهذا فيمن لم يستطيع النطق لقوله صلى الله عليه وسلم من
مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة ولما ورد في الخبر عنه صلى الله عليه وسلم
ان الدعاء موقوف بين السماء والارض حتى يبداه الداعي ويختمه بالصلاة على محمد
صلى الله عليه وسلم ختم المولف كتابه رحمه الله تعالى بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم فقال وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون اختلف العلماء رضي الله عنهم فيمن قال اللهم صل
على سيدنا محمد عدد ما خلق الله وعدد ما ذكره الذاكرون وشبهه هل
يحصل له الاجر بالعدد المذكور او لا يحصل له فذهب ابن عرفة
الى انه يحصل له من الاجر اكثر من اجر صلاة واحدة وذهب ابن هذا
التلمساني الى انه يحصل له الاجر بعدد ما ذكر ذكره في تاليفه الذي الفه
في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحكمة في ان الدعاء موقوف
بين السماء والارض حتى يبداه الداعي ويختمه بالصلاة على محمد صلى الله
عليه وسلم ما قاله ابن شافع ان ذلك شبيه بالرجل المتردد بين ملكين
يذهب من احدهما الى الاخر في قضاء حاجته من غير واسطة ولا حاجب
يحجبه من ذلك ورضي الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين وعن التا
بعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد
لله رب العالمين خبر بمعنى الدعا والرضا هنا صفة فعل بمعنى الانعام وتحمل
صفة ذات بمعنى ارادة الانعام قال المولف رحمه الله تعالى ويتعين الاول لان الدعا
انما يكون بمستقبل لم يوجد في الحال وارادته تعالى ازلية يستحيل تجددها
حتى يتعلق بها الدعاء واصحاب جمع صحب الذي هو جمع لصاحب اواسم

جمع

جمع بمعنى الصحابي واحسن ما تحد به الصحابي ان يقال من لقي وهو
حي مومن النبي صلى الله عليه وسلم في حياته خاتمة وافضل جميع الخلق
على الاطلاق محمد حبيب الله المصطفى صلى الله عليه وسلم فخليله ابراهيم فموسى
وعيسى ونوح وهم اولو العزم فساير الانبيا على تفاوت ورجانهم والملايكة فابو بكر
فعمر فعثمان فعلى فباقي العشرة فاهل بدر فاحد فالبيعة فالحديبية فساير
الصحابة فباقي الامة على الاختلاف او صافهم وافضل النساء مريم وفاطمة وفضل
امهات المومنين خديجة والانبيا عليهم الصلاة والسلام معصومون
والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول ونشهد بالجنة للعشرة الذين بشرهم
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا نشهد لفاطمة والحسن والحسين رضي
الله عنهم ولا نشهد بالجنة والنار لواحد بعينه بل نشهد بان المومنين
من اهل الجنة والكافرين من اهل النار ومالك والشافعي وابو حنيفة
وساير الايمة على هدى من ربهم والامام ابو الحسن الاشعري امام في
السنة مقدم وطريق الجنيد ومحمد طريق معقوم ويجب الايمان بالقدر
وهو ان يومن بان كل ما يجري في العالم من الخير والشر والنفع والضر
والاسلام والكفر والطاعة والعصيان والربح والخسران والارادة والخطرات
والحركات والسكنات بقضاء الله وقدره والفرق بين
القضا والقدر هو ان القضا وجود جميع الموجودات في اللوح
المحفوظ اجمالا والقدر هو تفصيل قضايه السابق بايجادها في المراد
الخارجيه مفصلا واحدا بعد واحد وحقيقة الولي هو العارف بالله
وبرسوله حسب الامكان المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصي المعرض
عن الانهماك في اللذات والشهوات المباحة فهو من تولى الله سبحانه
امره فلم يكله الى نفسه ولا الى غيره لحظة او الذي يتولى عبادة الله

تعالى وطاعته فعباداته تجري على التوالي من غير ان تتخللها عصيان وكذا المعتنين
واجب تحققه حتى يكون الولي عندنا وليا في نفس الامر وكرامات الاولياء حق
وهي ظهور امر خارق للعادة من قبله غير مقارن لدعوى النبوة فما لا يكون مقرونا
بالايمان والعمل الصالح يكون استدراجا وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون
معجزة واحتجوا على الوقوع بما جاء في الكتاب من قصة مريم وولادتها عيسى
عليهما السلام دون زوج مع كفالة زكريا لها وما وقع لها وقصة اهل الكهف
ولبثهم سنين بلا اطعام ولا اشراب وقصة اصف ومجيئه بالعرش قبل
ارتداد طرف سليمان عليه السلام اليه وما وقع من كرامات الصحابة والتابعين
الى وقتنا هذا وليست الولاية مكتسبة كالنبوة ولا يبلغ ولي درجة الانبيا والرزق
عند اهل السنة هو ما ينتفع به الحيوان من اكل وشرب وغير ذلك ويرزق
الله الحلال والحرام والمكروه والكفاف افضل من الفقر والغنا وفضل قوم
التوكل على الاكتساب وعكس قوم وفضل قوم اخرون اختلاف الاحوال
والمختار انه لا ينافي التوكل الكسب ولا ادخار قوت سنة وكل من الخلق
اقامه الله على ما يريد من الحالة التي هو عليها من الكسب وتركه وعلم
وعمل وانخفاض وارتفاع وغير ذلك لانتظام الوجود وتفاوت المراتب
في الدنيا والاخرة لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه والروح جسم لطيف
شفاف حي لذاته مشتبك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الاخضر
واحتجوا لهذا بوصفها بالهبوط والعروج والتردد في البرزخ
وهي حادثة اجماعا ولكنها باقية ويجب على الامة بالشرع وجوبا كفائيا
نصب امام عدل يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد
ثغورهم وتجهيز جيوشهم واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبة وقهر المتلصصة

وقطاع

وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وقطع المنازعة الواقعة بين
العباد وقبول الشهادة القائمة على الحقوق وتزويج الصغار
والكبار الذين لا اولياء لهم وغير ذلك قال مؤلفه رحمه الله
تعالى وهذا ما امكنني تقييده الان مع كثرة الشواغل واختلس
هذا من بين مساعي العوائق وحوافرها الكثيرة مني دنيا واخرى
واقتصرت في هذا الشرح على ظاهر كلام المولف ولله المسؤول ان
يتجاوز عما تجاسرنا على هذا العارف بمنه وكرمه امين

وكان الفراغ من هذه النسخة
المباركة في يوم الاربعا
المبارك خمسة وعشرين
يوما خلت من شهر
ذي القعدة المبارك
من شهور سنة
١١٣٩

هو الها

اقرى كتابي بحق الله ذي الجود رب العباد ومجري الماء في العود
يا قاري الخط قل بالله مجتهدا اغفر لكاتبه يا خير معبود
وان تجد عيبا فسد الخللا جل من لا فيه عيب وعلا

نظر فيه وتأمل معانيه العبد الفقير الى الله عبد القادر